سلسلة الـ(100) كتاب
في الثقافة السودانية

92 كتاب الخرطوم الجديدة

في دهاليز السُّلطة

(مذكِّراتٌ لَمْ تَكْتَمل)

بروفسير. إسماعيل الحاج موسى

92 كتاب الخرطوم الجديدة

هذا الكتاب

فالسُّلطة عالم من نار ونور ودنيا من جحيم ونعيم... ولعلَّ البعض من الدَّاخل لا يراها إلا ناراً وجحيماً، وبعض آخر لا يراها إلا نوراً ونعيماً، فالتَّوازن بين سعادتها وشقائها، بين يُسرها وعُسرها، يعتمد على قيم وطبيعة الشَّخص الَّذي يتحرَّك في أروقة هذه السُّلطة، وهي قد تكون ناراً في جوهرها ونوراً في مظهرها، ولذلك فهي شقاء وعناء ونكد لمن أراد أن يأخذ نفسه بالحدِّ والجُّهد والجِّهاد، ويتعامل بها ومعها بالصِّدق والصَّبر والمثابرة.. ولكنَّها مجرَّد نور ونعيم ورخاء واسترخاء عند مَنْ انعدم لديه الضَّمير والحس الوطني، والَّذي يركن لمظاهر أبهتها ويكتفي بتلمُّس مآثرها ويسعى فقط لجني ثمارها وتصيُّد منافعها، ويركز على استمراء امتيازاتها دون إحساس حقيقي بمشاكل البلاد ومصالح العباد ودون همٍّ بالمسؤولية أو اهتمام بالواجب.

وإنَّني بعد ذلك أتحدَّثُ عن (مذكِّرات لم تَكْتَمل)، ذلك أنَّه في ساحات السِّياسة والفكر ومِنْ أجل المُثل والقضايا الَّتي آمنت بها وعملت من أجلها وسعيت لخدمتها، سيستمر ويتواصل- بإذن الله وعونه- ما بقيت في الصَّدر أنفاسٌ تتردَّد، وما بقي بين الضُّلوع قلبٌ يخفُق، وما علقت بالقلم بقايا مداد، ومهما كان الموقف وأين ما كان الموقع وكيف ما كانت الظروف.

المؤلف

ISBN 978-99942-79-86-9 ردمك:

مركز الخرطوم للصحافة والنشر
السودان - الخرطوم
حي الصفا - شمال تقاطع أوماك
www.newkhartoumsd.com

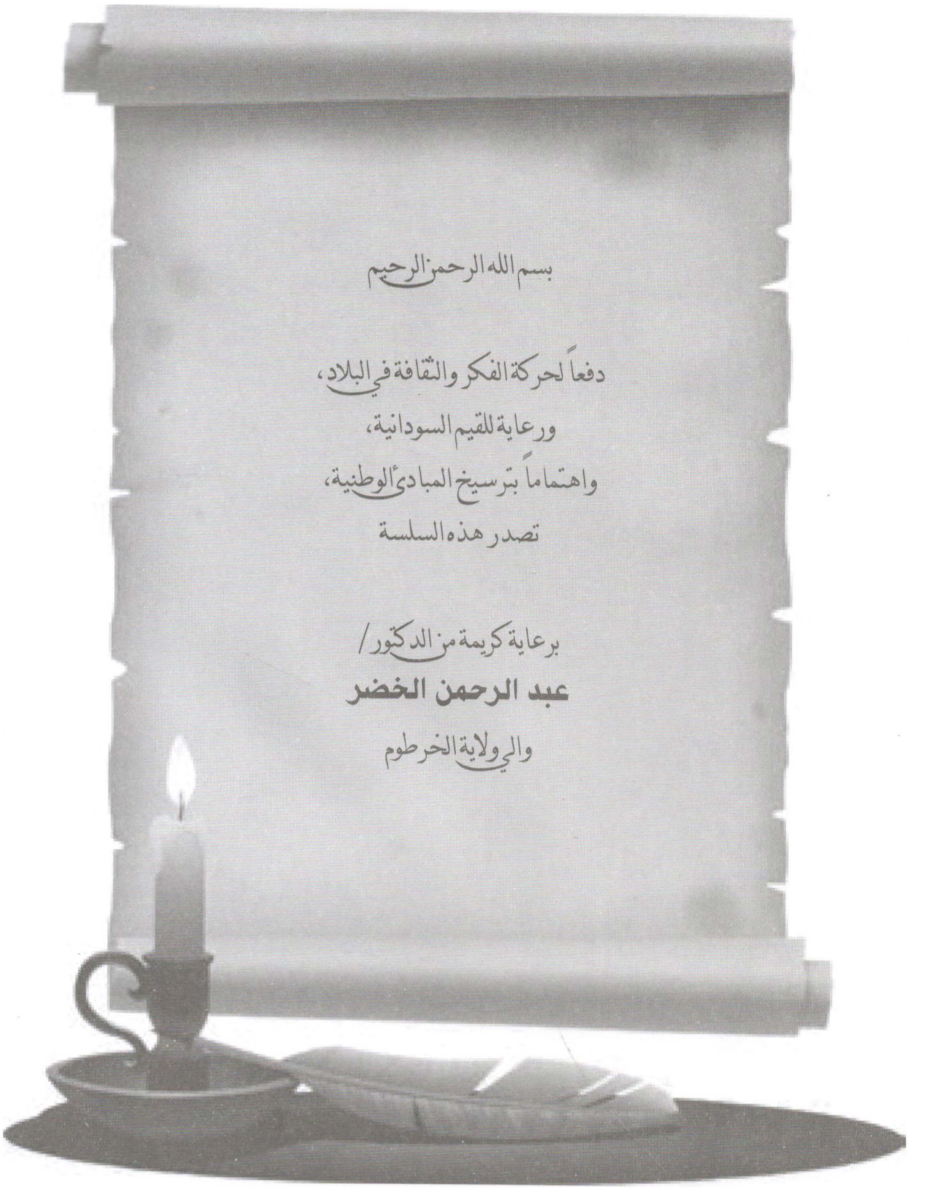
بسم الله الرحمن الرحيم
دفعاً لحركة الفكر والثقافة في البلاد،
ورعاية للقيم السودانية،
واهتماماً بترسيخ المبادئ الوطنية،
تصدر هذه السلسة
برعاية كريمة من الدكتور/
عبد الرحمن الخضر
والي ولاية الخرطوم

92 كتاب الخرطوم الجديدة

في دهاليز السُّلطة

(مذكِّراتٌ لَمْ تَكْتَمل)

بروفسير. إسماعيل الحاج موسى

سلسلة (100) كتاب في الثقافة السودانية
ولاية الخرطوم

كتاب الخرطوم الجديدة

92

يصدر عن هيئة الخرطوم
للصحافة والنشر

رئيس مجلس الإدارة
أ.محمد يوسف الدقير
وزير الثقافة والإعلام

المدير العام
ورئيس هيئة التحرير
الطاهر حسن التوم

مدير النشر
غسان علي عثمان

المشرف العام
منتصر أحمد النور

الهيئة الاستشارية

أ.د. عبد الله حمدنا الله

د. خالد فرح

أ. إبراهيم إسحق

أ. مجذوب عيدروس

التصميم

معاوية محمد زهري باشا

فهرسة المكتبة الوطنية اثناء النشر – السودان

3209624 اسماعيل الحاج موسى محمد ،1944–

إ ح.ف

في دهاليز السلطة/ إسماعيل الحاج موسى محمد.– الخرطوم: إح موسى محمد،2013

186 ص؛ 24سم

ردمك 9–86–79–99942–978

1.السودان– الاحوال السياسية.

2. السودان – تاريخ – العصر الحديث – 1970– 2013

3. إسماعيل الحاج موسى محمد – المذكرات

أ.العنوان.

الطبعة الثانية: 2014م
(مزيدة ومنقحة)

الطبعة الأولى: 2000م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف والناشر
الناشر: هيئة الخرطوم للصحافة والنشر

هيئة الخرطوم للصحافة والنشر
السودان - الخرطوم
حي الصفا - شمال تقاطع أوماك
www.newkhartoumsd.com

كلمة الناشر

لعلَّه من قبيل القواعد الراسخة والثوابت التي لا تنالها زعازع الشكّ أنه لا سبيلَ إلى النُّهوض، لأمة من الأمم وشعب من الشعوب، إلا بالمعرفة والفكر. ففي البدءِ كانت الكلمة، وفي المنتهى ستكون. وهذه المقدّمة تكاد تكوَن بدهية؛ لا تحتاج إلى برهان، ولا تفتقر إلى دليل، إذ يكفي التأمُّل فيها ليحدث اليقين بها والتصديق بمحتواها. ومن هذا اليقين الراسخ يأتي مشروع المائة كتاب في الثقافة السودانية، بحسبان أن الكتاب هو أوثقُ مواعين المعرفة، وأرصنُ رسائلها، والذي لم تزِدْهُ الثورات المعرفية إلا إثباتاً لأهميته، وترسيخاً لضرورته. كيف لا وهو الحامل الأوكد للمعرفة، والمُستَقرُّ الأعظم للفكر والثقافة، ولولاه لأضحت أحاديثَ وأنساً يتبدَّد بالتلفُّظ، أو رَهْن أسافير لا يكاد طالب المعرفة يطمئن إليها أو يعتمد عليها.

وهيئة الخرطوم للصحافة والنشر في مشروعها هذا: سلسلة المائة كتاب، تحتمل أعباءَ القيام بصناعة الكتاب، صناعة أساسها المهنية، وحسن الاختيار، وتجويد العمل؛ تصحيحاً وتحريراً وإخراجاً، حتى يستطيع الكتاب السوداني أن يخرج من محلّيته، وتسهم في إقالته من عثرته والنهوض من كبوته، بجانب جهود آخرين لا نغمطها، أو نغضُّ الطرف عنها، أو نعتبرها كأنْ لم تكن.

فهذا المشروع –مع المساعي الأخرى– يتقصَّد إخراج مخطوطات لا تحصى إلى دائرة المطبوع، وتوفير كتب نفدت من المكتبات وصارت من المضنون به على أهله وغير أهله، وتشجيع الشباب والناشئة والذين لم يجدوا إلى النشر سبيلاً، بأن تطبع كتبهم، وتنشر على جمهرة القراء وعموم المتابعين من المثقفين والباحثين، فيصيب الوطن من ذلك كله خير عميم لا يستطاع تعداد منافعه، ولا حصر فوائده.

ولربما كان أقلّ تلك الفوائد وهاتيك المنافع تعريف القارئ السوداني بأدباء بلده وباحثي وطنه ومفكريه، ثم مدّ يد التعارف لشعوب جارة لنا، لطالما قالت عنا –في سياق المدح بما يشبه الذم، أو العكس– أننا نقرأ (= اقرأها: نستهلك) ما تكتبه تلك المدينة، وتطبعه نظيرتها.. لنقول لهم هاؤم اقرأوا كتابيه. وستنشط تبعاً لذلك القراءة الجادة والاهتمام المعرفي، وتقوم للنقد وتمحيص الأفكار سوق.

ولا يقتصر النشر في هذه السلسلة على ضرب من المعارف أو العلوم دون فنون أخرى، بل تسعى أن توازن بين الشعر والقصة والنقد والفكر والتاريخ وأدب الطفل، بحيث لا يجور مجال على آخر، ولا يتغوَّل لون معرفيٌّ على نظيره. فكما أن المعارف تتباين، فكذلك رغائب القارئين وتطلّعات المتابعين، فوجب الاحتياط لهذا الأمر وتوزيع النشر بالنصفة والقسطاس، حتى يجد كلٌّ بغيته، وينال كلَّ طالب نصيبٌ من المعرفة والأدب والثقافة.

هذه الصَّفحات

(1)

﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللهُ الْأَمْثَالَ﴾ [سُورة الرَّعد، الآية 17].

جالت بخاطري فكرةُ هذا الكتاب منذ زمنٍ طويل، وعندما جلستُ لأضع الفكرة موضع التَّنفيذ، قفز إلى ذهني مباشرةً هذا العنوان: "في دهاليز السُّلطة"، فعمدتُ إلى القاموس أستعين به ولأستوثق أنَّ هذا الوصف يُطابق الفكرة الَّتي تَعْتَملُ في ذهني ويصدّق لما يجول بخاطري ويعبِّر إلى حدٍّ ما عن ما أودُّ معالجته عبر السُّطور في الصَّفحات التَّالية.

وجدت أنَّ القاموسَ يقول عن الدَّهاليز: إنَّه (المسلك الطَّويل الضَّيِّق، وعادة ما يكون بين الباب والدَّار)!!

ويثور السُّؤال: إذاً، ما الذي يربط بين السُّلطة والدِّهليز؟

إنَّ السُّلطة بمعنى المشاركة في المؤسَّسات العليا للحكم وصنع القرار والتَّخطيط والتَّنفيذ، ترتسم في كثير من الأذهان بمعانٍ وتصوُّرات وأشكال

تدعو للدَّهشة والعجب، فالبعيدون عن السُّلطة يرسمون في أذهانهم صوراً عديدةً ومتنوِّعةً للناس وللمؤسَّسات وللأحداث والقضايا داخل ساحات وأروقة السُّلطة، وهي صور أجدها غريبةً في ألوانها وظلالِها، وعجيبةً في خطوطِها ورسومِها، ومختلفةً عن حقيقتِها وأصولِها.

وهُمْ يرسمون صورةً مهولةً للأشخاص، وصورةً زاهيةً لحياتهم، وصورةً مبالغةً لتحرُّكاتهم، وصورةً مغايرةً لتأثيرهم، وصورةً خيالية لعلاقاتهم، وصورةً خُرافية لقدراتهم، مما يجعل الصُّورة في معظم الأحيان وبمجملها وفي كامل أبعادها صورةً زائفةً خاطئةً، تجانب الحقَّ وتُجافي الحقيقة، وتبعد عن الواقع– في كثير من جوانبها– بُعد الثُّريا عن الثَّرى!

لذلك بدا لي أنَّه ربما كان مفيداً، وقد عشت بعض الوقت في أروقة ودَهاليز هذه السُّلطة وتجوَّلت بعض الوقت في ساحاتها ومساحاتها، أنْ أحاول نقل جانب من الصُّورة المقرَّبة لما يجري داخَل هذه الدَّهاليز للمواطن الَّذي يظل يتخيَّلها بالذِّهن لا بالنَّظر ويتصوَّرها من بعيد لا عن كَثب، فكثيرٌ من مؤسِّسات السُّلطة هذه، خاصة الَّتي تظل تعمل خلف الأبواب المغلقة، تعمل في حقيقتها بصورة تختلف كثيراً عن ما يتصوَّره ويتخيَّله المواطن، وهذا طبيعي.

فالَّذي يجلس في صفوف المتفرِّجين لا يدرك كلَّ أبعاد وأسباب الحركة فوق خشبة المسرح، ولا يعرف تفاصيل النُّصوص ودقائق الأدوار، ولا يُدرك أحاسيس الممثلين قبل مواجهة الجُمهور ولا انفعالات المخرجين قبل إنفراج السِّتارة، ولا يلمُّ بالأسرار والخفايا وراء الكواليس، وهي دائماً كثيرة ومثيرة!

ثُمَّ إنني أحاول الوقوف في هذه الصَّفحات عند فترة أعتبرها مهمةً في تاريخ حياتي، وهي فترة– بالقطع– مهمة من تاريخ بلادنا 1976–1985م. فهي تسعة أعوام عامرة بالأحداث والمسائل وحافلة بالقضايا والمعارك داخلياً وخارجياً، تسعة أعوام مرَّت فيها البلاد بمنعطفات سياسيَّة واقتصاديَّة وثقافيَّة كثيرة وكبيرة ومهمةً، تسعة أعوامٍ تركت بصماتُها على خارطة المنطقتين العربية والأفريقية.

* أحداث سبتمبر 1975م.

* أحداث يوليو 1976م.

* المصالحة الوطنية.

* تغيُّرات دستورية كثيرة ومتنوِّعة في المؤسَّسات والأشخاص.

* تعاقب أربعة أشخاص على منصب النَّائب الأول لرئيس الجمهورية ومنصب الأمين العام والأمين الأوَّل للاتِّحاد الاشتراكي.

* تعاقب أربعة مجالس تشريعيَّة قوميَّة.

* اكتمال معظم مشاريع التَّنميَّة مع كلِّ ما صاحبها من نجاحات وإخفاقات.

* تعديلات مختلفة كبيرة وعديدة في الهياكل العليا للاتِّحاد الاشتراكي.

* تنظيم ثلاثة مهرجانات للثَّقافة السُّودانيَّة.

* تعاقب وتناوب عشرات الأشخاص على المناصب الوزارية والسِّياسيَّة.

* اكتمال قيام مؤسَّسات الحكم الإقليمي التَّشريعيَّة والتَّنفيذيَّة.

* خطواتٌ كبيرةٌ في طريق التَّكامل بين السُّودان ومصر.

* مجابهاتٌ ومواجهاتٌ عديدةٌ في السَّاحة العربية والأفريقيَّة مع ليبيا وتشاد وإثيوبيا وسوريا والعراق... وغيرها.

* وتحوُّلات أخرى كبيرة وكثيرة في السُّودان وحول السُّودان.

وأُبادر فأقول، إنَّني هنا لا أكتب تاريخاً، وإنما أقدِّم شهادةً، فلا يمكن أنْ أزعُم أنَّني أكتب تاريخاً لأنَّني أولاً: لست بمؤرِّخ ولا أدَّعي ذلك، ولأنَّه ثانياً: لم يحن الوقت بعدُ لكتابة تاريخ هذه الفترة الحَّافلة الحاسمة. ولكنَّني مع ذلك أَستَطيع بلا شك أنْ أقدِّم شهادةً، وهي شهادةٌ أراها ضرورية، وأحاول أنْ تكون موضوعية؛ ذلك أنَّ تلك الفترة كانت فترةً مهمةً جداً جرى فيها الكثير الخطير الَّذي أثَّر في حياة الناس، وغيَّر في وجهة المجتمع دون أنْ يدري أحدٌ خارج تلك الدَّهاليز وأحياناً داخلها؛ كيف جرى ذلك أو لماذا جرى.

ولعلَّ كثيراً من تلك الأحداث قد انعكست أحياناً في مرآة المجتمع برتوش وظلال غيَّرت من حقيقتها وبدَّلت في مظهرها، وربما أيضاً في وجودها، وسأحاول أنْ أذكر ما أورد من الحقائق في أمانة، وأنْ أسرد ما أتعرَّض له من الأحداث بتجرُّد، ولكنَّني سأحاول أيضاً أنْ أُحلِّل، وأنْ أطرح انطباعاتي، ولعلَّ هذا يُعدُّ سبباً آخر يجعلني أقرر أنَّني أقدِّم شهادةً ولا أكتب تاريخاً، فهنالك أسماءٌ كبيرة لأشخاص أو لمؤسَّسات تبدو من البُعد كواجهات برَّاقة وضَّاءة وشامخة، لكنَّك عندما تقترب من هذه الواجهات وتعايش الأحداث عن قُرب وتعيش مع النَّاس عن كَثب، تجد حقيقةً أخرى، هذه الحقيقة الأخرى هي الَّتي أحاول أنْ أحكي جانباً منها في هذه السُّطور دون قصد للإساءة أو التَّجني، ودون أنْ أتعمَّد التَّعدي أو التَّشهير، فعند الالتفات إلى الوراء قد يجد القارئ فوق هذه السُّطور أو بين هذه السُّطور ما يعينه على فهم أحداث مضت أو يقدِّم له تفسيراً لعلامات استفهام جالت بخاطره.

فالفترة منذ منتصف السَّبعينيات حتى مستهل الثَّمانينيات، كانت من أخصب فترات تاريخنا المعاصر... قراراتٌ كبيرةٌ قد اتخذت ونُفِّذت، وصاحبَها جهدٌ كبيرٌ وجدلٌ مثيرٌ ولغطٌ كثيرٌ ومشاكلُ هنا وهناك، وصاحبت كلَّ ذلك حركةٌ واسعةٌ ومتصلةٌ بين أروقة السُّلطة ونشاطٌ كبيرٌ ولاهث داخل دهاليزها.

صراعاتٌ كثيرةٌ كانت تَعْتَمل داخل هذه الأروقة بعضُها مكتومٌ وبعضُها مكشوفٌ، وبعضها صامتٌ وبعضها صارخٌ، بعضها أصيلٌ وبعضها مفتعلٌ، وبعضُها في الصَّميم حول أساسيات وبعضها سطحي حول هوامش. حساسيات كثيرة تطفو على سطح المعاملات أحياناً ومواجهات عديدة تبرز في دائرة الضُّوء حيناً.

ثمَّ إنَّ صوراً كثيرةً تنعكس عن هذا العالم "عالم السُّلطة"، تختلط فيها الحقيقة بالإشاعة والواقع بالخيال والمصنوع بالمرصود، ويصبح الكثير مما يدور في هذا الوسط مادةً خصبةً وممتعةً للونسة والقطيعة في بيوت الأفراح والأتراح، وفي لقاءات الصَّباح والضُّحى، وفي قعدات العصر والمساء.

ولقد عانيت في هذه الأروقة ما عانيت، فالوضوح مِنْ أكبر مآخذ هذا الوسط والصَّراحة تحتل موقع الصَّدارة في قائمة الممنوعات في العمل، وفي التَّعامل داخل هذه الدَّهاليز. فعندما تكون واضحاً وصريحاً تصطدم بالكثيرين وتتعرَّض للكثير، وتُصبح هدفاً للمؤامرات والدَّسائس، هذه للأسف معالم أساسية في هذه الغابة التي يسمونها (السِّياسة) وسمات مهمة داخل هذه الدَّوامة الَّتي يسمونها (السُّلطة)!

ولم أشأ أنْ أكتم (احتكاكات) و(حكايات) سببها هذا الوضوح، فالصَّراحة في عُرف البعض انفعال وفي عُرف بعض آخر اندفاع وفي عُرف آخرين تطرَّف.. ومع كلِّ هذه النُعوت الَّتي كانت تُطلق في محاولة الإرهاب أو الإثناء أو الإسكات أو الاستبعاد– ومعظمها بالطبع في الخفاء– ظللت أرفع هذه الرَّاية في عناد واعتداد، فلم أشأ أنْ أُخادع أو أداهن أو أُنافق.. وضوحٌ بلا تجنٍّ، وصراحةٌ بلا تعدٍّ.

وقد ساقني ذلك لمواقف لم أشأْ أنْ تبقى طي الكتمان– كما تعوّد أنْ يبقى كلُّ شيء داخل هذه الأورقة– وأبادر مرَّة أخرى، فأقول: إنَّني لا أحكي كلَّ شيء، وحتى ما أحكيه لا أورده بتفاصيله كافة، ولكنَّها مجرَّد وقفات عند قضايا ومشاكل وأحداث وأشخاص، وهي وقفاتٌ خفيفةٌ وسريعةٌ وموجزة، إذ إنَّ التَّفاصيل– إنْ أردت الخوض فيها– تحتاج مني لمجلَّدات ومجلَّدات، ولمَّا قد يسوقني– إنْ عمدت إليه– لكشف الكثير وتعرية الكثيرين، وهو ما لم أقصد أو أهدف إليه، وهي وقفات أنتقيها لأنَّها علقت بالذّاكرة.. ولعلَّها علقت بالذَّاكرة إما لأهميتها وإما لطرافتِها أو غرابتِها!

فالسُّلطة عالم من نار ونور ودنيا من جحيم ونعيم... ولعلَّ البعض من الدَّاخل لا يراها إلا ناراً وجحيماً، وبعض آخر لا يراها إلا نوراً ونعيماً، فالتَّوازن بين سعادتها وشقائها، بين يُسرها وعُسرها، يعتمد على قيم وطبيعة الشَّخص الَّذي يتحرَّك في أروقة هذه السُّلطة، وهي قد تكون ناراً في جوهرها ونوراً في مظهرها، ولذلك فهي شقاء وعناء ونكد لمن أراد أن يأخذ نفسه بالحدِّ والجُهد والجِّهاد، ويتعامل بها ومعها بالصِّدق والصَّبر والمثابرة.. ولكنَّها مجرَّد نور ونعيم ورخاء واسترخاء عند مَنْ انعدم لديه

الضَّمير والحس الوطني، والَّذي يركن لمظاهر أُبهتها ويكتفي بتلمُّس مآثرها ويسعى فقط لجني ثمارها وتصيُّد منافعها، ويركِّز على استمراء امتيازاتها دون إحساس حقيقي بمشاكل البلاد ومصالح العباد ودون همٍّ بالمسؤولية أو اهتمام بالواجب.

ولقد عرفت داخل أروقة السُّلطة- وللأسف الشَّديد- كثيراً من هؤلاء الأدعياء الَّذين لا يعرفون السُّلطة، إلا أنَّها بريق وأضواء، وأنها أسفار وراحات وامتيازات وفرص للكسب والتَّسلط وسوانح للمباهاة والتَّفاخر!

والسُّلطة- كما عرفتها وعشتها- ليست كما يظن الكثيرون مجرَّد حفلات واحتفالات وتحيِّات وتعظيم، ليست مجرَّد استقبالات بين الكبار ولقاءات مع العظماء، ليست مجرَّد قرارات تُصدِرها فتنفَّذ وأوامر تعطيها فتطاع، ليست مجرَّد تبجيل واحترام وتقدير واهتمام، تجدها هنا وهناك، فالسُّلطة- أيضاً- وقبل كلِّ شيء مصادرة دائمة للحياة الخاصة وتضحية غالية بخصوصية العيش وبقاء مستمر في دائرة الفضول والعيون والألسن. السُّلطة أيضاً مواجهات وخلافات مع الزُّملاء في الدَّاخل، ومجابهات ومصادمات مع الأعداء في الخارج، السُّلطة هي أنْ تصبح هدفاً للنَّقد بالحق والباطل، عرضةً للهُجوم في كلِّ شيء وكلِّ يوم، السُّلطة هي الاجتماعات الطَّويلة المملَّة والاستماع إلى الكلام الكثير المكرور المعاد، والصَّبر على الشَّكوى والمطالب والمآخذ، السُّلطة هي أنْ تصبح هدفاً للحقد والحسد وقبلةً للنِّفاق ومادةَ لمسح الجوخ الَّذي يجيئ فجأة وسريعاً مع قرار التَّعيين ويذهب فجأة وعاجلاً مع قرار الإعفاء، وكأنَّه قطرة ندى هطلت مع تباشير المساء وتبخَّرت مع إرهاصات الصَّباح والَّذي كثيراً ما يغري ويبطر، إنْ لم تكن تملك أصلاً نقياً ونفساً كبيرة وقلباً خاشعاً يذكر الله واليوم الآخر ويذكِّرك دائماً بأنَّك من النَّاس وأنَّ النَّاس مِنْ آدم وأنَّ آدم مِنْ تراب مِنْ طين مِنْ حمإٍ مسنون.

ومظهر السُّلطة، رجاءٌ ما أقل ما يصيب، وأملٌ ما أكثر ما يخيب. فالنَّاس في بلادنا يتوقَّعون كلَّ شيء من الوزير ويأملون فيه الكثير. ولكن، في الحقيقة وللأسف، ليس دائماً يستطيع الوزير!

فأنت في السُّلطة تمثِّل عند البُسطاء من أبناء وطننا– الَّذين تعرفهم والَّذين لا تعرفهم– باباً عريضاً للرَّجاء وملاذاً عند الحاجة ومُستجاراً عند الشِّدة، وهي سعادةٌ لا تدانيها سعادة عندما تسعفك سلطاتُك أو صلاتك وتمكِّنُك من أنْ تفعل شيئاً لمن يستحق.. وتأسى وتحزن عندما تُعييكَ الوسائل وتقْعُد بك السُّبل عن قضاء حاجة أو تحقيق أمنية لسائل محتاج أو لقاصد مؤمِّل!

وما أبلغ الماوردي، إذ هو يقول في خطابه للوزير: "أنت سائسٌ ومسوسٌ، تقوم لسياسة رعيتك وتنقاد لطاعة سُلطانك، فتجمع بين سطوة مطاع وانقياد مطيع، فشطر فكرك جاذب لمن تسوسه، وشطره مجذوب لمن تُطيعه، وهو أقل الأقسام محملاً وأصعبها مركباً... بيدك تدبير مملكة صلاحها مستحق عليك، وفسادها منسوب إليك، تؤاخذ بالإساءة ولا يعتدُّ لك بالإحسان، ويلزم في حق سلطانك ألا تعتد عليه بصلاح مُلكه لأنَّك للصَّلاح مندوبٌ، ولا تعتذر إليه من اختلاله لأنَّ الاختلال إليك منسوب، وأنت في الحقوق سفيرٌ مؤتمنٌ وكفيلٌ مرتهنٌ، عليك غرمها ولغيرك غنمها".

ولقد غصت في لُجة هذه السِّياسة منذ مرحلة الثَّانوية، ولم يدُر في خَلدي قَطْ، أنْ أكون يوماً طرفاً في لُعبة السُّلطة هذه، أو أنْ أسعى للتِّجوال في أروقتها. ذلك أنَّنا فتحنا أعيننا وتفتَّح وعينا على السِّياسة الحزبية بكلِّ ارتجالها وتخبُّطها فتأصَّل فينا نفور من الحزبية، لذلك وخاصة في فترة الدِّراسة الجامعية، قاومت كلَّ محاولات الاحتواء ورفضت كلَّ فرص الانتماء لأيٍّ مِنْ الأحزاب القومية أو العقائدية.

ولذا لم أكن أتوقَّع– دون هذا الانتماء والَّذي كان هو الطَّريق الوحيد نحو مواقع القيادة– أنْ أصبح يوماً في مركز سلطة قومية، مع أنَّني كنت دائماً في مركز القيادة الطُّلابية اجتماعياً وسياسياً– في الدَّاخل والخارج، محلياً ودولياً– ولكن عندما جاءت مايو وناهضت الحزبية والطَّائفية منذ فجرها، تمثَّل لنا نظامها تحقيقاً لحلم ظلَّ يراود أذهاننا وتجسيداً لأمل ظلَّ حبيساً ولكن نامياً في نفوسنا، ومِنْ ثَمَّ كانت الفرصة للمشاركة المباشرة مِنْ الدَّاخل، فكانت هذه التَّجربة الَّتي أفرز جانباً منها المداد الذي أكتبه فوق سطور الصَّفحات التَّالية.

ولعلِّي في بعض جوانب ما أكتب، أُسطِّر ما يشبه الذِّكريات.. إذ إنَّني أعالج القضايا وأسرد الأحداث من منطلق معايشتي لها وارتباطي بها وتأثيري فيها وتأثُّري بها... ولأنَّ أعواماً سبعة في قلب الأحداث وفي بلد اتَّخذ مِنْ التّغيير الجذري غايةً ومِنْ الحركة المستمرة الدَّائبة وسيلةً تمثِّل سجلاً زاخراً، فإنَّ ما أعرض له من أحداث وما أتعرَّض لهم مِنْ أشخاص لا يمثِّل سوى قطرة صغيرة في محيط واسع، وهو جزء يسير مما بقي في الذَّاكرة واستقر في قاع الوجدان.

وكان يمكن لكلِّ ذلك أن يبقى حبيساً بين الجوانح والحشا حتى يبهت ويتلاشى مع مرور الوقت، في زمان ضاغط وظروف صعبة، ولكن طبيعة الكاتب الصَّحفي الَّذي لا يفتأ يحن لغمس سِنة القلم في لُجة المداد وسكب الكلمات فوق السُّطور، هي الَّتي ألحَّت عليَّ تسطير هذه الحزمة من الخواطر.

ويبقى القول، إنَّني أتحدَّث عن تجوال في (الدَّهاليز) ذلك أنَّني لا أملك أنْ أدَّعي أبداً أنَّ خُطايَّ قد تعدَّت هذا (المسلك الطَّويل الضَّيق بين الباب والدَّار)!!

وإنَّني بعد ذلك أتحدَّثُ عن (مذكِّرات لم تَكْتَمل)، ذلك أنَّه في ساحات السِّياسة والفكر ومِنْ أجل المُثل والقضايا الَّتي آمنت بها وعملت من أجلها وسعيت لخدمتها، سيستمر ويتواصل- بإذن الله وعونه- الجهد ما بقيت في الصَّدر أنفاسٌ تتردَّد، وما بقي بين الضُّلوع قلبٌ يخفُق، وما علقت بالقلم بقايا مداد، ومهما كان الموقف وأين ما كان الموقع وكيف ما كانت الظُّروف.

وعلى الله قصد السَّبيل

الخُرطوم أكتوبر 1982م

هذه الصَّفحات

(2)

السُّطور السَّابقة بحذافيرها ومن أَلفها إلى يائها، نُشرت بالعدد رقم (81) من مجلة "التَّضامن" الصَّادر بتاريخ 27 أكتوبر 1984م الموافق 3 صفر 1405هـ. وقد قُصد من تلك السُّطور في ذلك الوقت أنْ تكون مقدِّمةً لهذا الكتاب الذي وافقت مؤسسة "هيلايت" لندن- مشكورةً- أنْ تقوم بنشره، وقبلت مجلة "التَّضامن" مشكورةً أنْ تطالع قِراءها بحلقات منه، وفعلاً بدأت المجلة نشر بعض حلقاته، ثم شاءت الظروف ولأسباب سأسردها لاحقاً أنْ يتوقَّف نشر الحلقات في "التَّضامن" بعد الحلقة الخامسة، ذلك أنَّ بعض ماورد في تلك الكتابات قد أحدث عند القيادة السِّياسية في السُّودان بعض ردود الفعل الغاضبة.

وقد كنت أتوقَّع كلَّ ذلك أو شيئاً منه، فقد حرصت كلَّ الحرص أن يصدر هذا وأنْ تُنشر منه تلك الحلقات في ذلك الوقت بالذَّات- أي منذ عام 1984م- حرصاً مني على تبيان بعض المواقف وتحليل بعض القضايا وسرد بعض الحكايا الَّتي كنت أرى ضرورة وفائدة لعرضها وسردها وتحليلها، في وقت كان فيه المتعلِّقون بأحداثها موجودين جميعاً في مواقع السُّلطة، وقادرين على الرَّد، مما استوجب الأمر ردَّاً على التَّصحيح ما استوجبت الضَّرورة تصحيحاً، فأنا أستنكر بل أستهجن اصطناع البطولات واختلاف هالات الأوهام والأكاذيب، وهو أمرٌ ما أكثر ما يحدث بعد اختفاء الأشخاص المعنيين عن مسرح الأحداث والسُّلطة وإبعادهم عن بؤرة الأضواء والقدرة.. فكثير من المسؤولين كتبوا وأفاضوا بعد وفاة عبدالنَّاصر، فحكوا عن قضايا وتحدَّثوا عن مواقف تتعلَّق كلُّها بعلاقاتهم بعبدالنَّاصر وسلطته.. بعضها يكذِّبه الواقع وبعضها يدحضه التَّاريخ، وكثير منها لا يجد مَنْ يؤكِّده أو ينفيه بعد أنْ رحل عبدالنَّاصر عن الدُّنيا.

حدث نفس الشَّيء بعد اغتيال السَّادات.. مذكراتٌ كثيرةٌ نُشرت وذكرياتٌ كثيرةٌ رُويت عن البطولات والمواجهات الَّتي تتعلَّق بعلاقة هؤلاء المسؤولين مع السَّادات، ولكنها لم تُنشر إلا بعد أنْ ذهب الرَّجل!

وها هو (الكتاب) يرى النُّور الآن، في عام 1986م، بعد أن ازدادت عليه فصولٌ أربعة. فقد توالت منذ ذلك التَّاريخ– أي منذ عام 1984م– أحداثٌ كبيرةٌ وخطيرةٌ استوجبت إضافة بعض الفصول، فقد كان لا بدَّ من فصل يتحدَّث عن الفترة التي تمتد مابين العام 1982م– وهو العام الذي انتهت عنده الحكايا التي سردتُها والقضايا التي ناقشتُها عندما وصل هذا الكتاب إلى مؤسسة هايلايت للنشر– وبين العام 1985م، وهي ثلاثة أعوام زاخرة بالأحداث والقضايا، عامرة بالمواقف والحكايا.. رُميتْ فيها بذرات ونضجت فيها ثمراتٌ وتناقل فيها العالم في شرقه وغربه من أنباء السُّودان الكثير المثير!

وكان لا بدَّ من الوقوف عند الَّذي جرى في مستهل عام 1983م مِنْ أحداث وصلت ذروتُها في الإطاحة بنظام مايو وما صاحب الانتفاضة وما أعقبها من ظروف وملابسات.

كما أنَّني أجد مناسباً وقد تحدَّثت في ثنايا المقدِّمة الأولى عن الصُّورة الزَّائفة الَّتي تكوَّن في أذهان العامة عن ماهية السُّلطة، وحاولت أنْ أقدِّم رؤيةً داخليةً لها من خلال وجودي وتحرُّكي في عدد من مؤسساتها، أنْ أتحدَّث في بضعة سطور عن صورة السُّلطة– كما تبدو لك– عندما تكون خارجاً منها.

فإنْ كانت الصورة قاتمةً وزائفةً وأنت في داخلها، فهي كالحة ظالمة في خارجها، وإنْ كانت السُّلطة شقاءً وعناءً ونكداً وأنت في دهاليزها وأروقتها، فهي جحودٌ وتجنٍ وتجريح وأنت على أسوارها وأرصفتها. فكثيرٌ من الَّذين يلهثون وراءك ويتدَّافعون نحوك ويتهافتون عليك وأنت في السُّلطة، يتبرَّأون منك ويتنكرون لك وينقلبون عليك عندما تخرج من السُّلطة. كثيرون مِنْ الَّذين كانوا لا يكفُّون عن التَّقريظ والمديح والثَّناء ولا يتوانون عن الشُّكر والحمد والإطراء، يتخصَّصون في الهجوم والاقذاع والافتراء ويتبارون في الشَّتم والإسفاف والازدراء.

لكنَّني أظلم– قطعاً– إنْ تحدَّثت بهذا الإطلاق.. فهنالك الكثيرون الَّذين تبرهن الأحداث على أصالتهم، فإنْ رأينا ذلك النمط العجيب الَّذي حاباك ساعة اليُّسر وجافاك ساعة العُسر، فقد رأينا أيضاً نمط الخلق السُّوداني الأصيل الَّذي مهما كان قد ناهضك عندما كنت في السُّلطة فهو لا يدَّخر

قدراً في إمكاناته أو طاقة في جهده- ساعات الأحداث الشِّداد- أنْ ينصفك ويقف إلى جانبك وإنْ لم تغب عن بصيرته مسألة اختلافه السِّياسي معك وأولئك الذين يظلّون في ساعات الإحن والصُّروف على كثير من الوفاء والإخاء والسَّخاء.

فأنت تكتشف بعد أنْ تُغادر السُّلطة المعادن الحقيقية للنُّفوس، وتقف ساعتئذ فقط على تلك الفئة من (أصدقاء السُّلطة)، وهي فئة من النَّاس لا تفتأ تتودَّد إليك وتلحف عليك ولا تمَلُّ من طرق أبوابك والتَّمسح بأعتابك عندما تكون في السُّلطة وحال ما تتبدَّل الأحوال. نفسُ هذه الفئة من النَّاس يهرعون -لا يستخزون ولا يستحيون- نحو مصدر السُّلطة الجديد تحملهم نفس الأقدام ليقرعوا بنفس الأيادي على أبواب المسؤول الجديد يلتمسون إليه كلَّ الوسائل ويسرفون في النِّفاق والمدجاه!!

ومنْ أعجب ظواهر السُّلطة في العالم الثَّالث- أيضاً- أنَّ القاعدة القانونية الذَّهبيَّة والَّتي هي قاعدة راسخة، وإنْ لم تكن قاطعة والَّتي تقول إنَّ (المتَّهم برئ حتى تثبت إدانته)، تصبح دائماً معكوسةً فيما يختص بالَّذين يتحرَّكون في ساحة السُّلطة، ففي هذا الجزء من العالم السِّياسي متَّهم حتى تثبت براءته، وخاصة على صعيد الذِّمة المالية، فكلُّ ما تبذله من جُهد ووقت، وكلُّ ما يمكن أنْ تضحِّي به من راحة للبال والجسد لا يُقابل إلا بالجُحود والتَّجني والتَّشكيك والاتِّهام. هذا طبعاً لا ينفي وجود تلك القلة الَّتي تحدَّثت عنها في المقدِّمة الأولى والَّتي لا ترى في السُّلطة إلا فرصةً تُغتنم للإثراء والإفساد، وسانحةً تُهتبل للتَّباهي والتَّفاخر والتَّميُّز.

على كلَّ حال، كلُّ ما وجدت نفسي- بسبب السِّياسة- أمشي فوق هذا الكوم من الأشواك وأخوض في هذا الخضم من الوحل، أجدني أستعير للسِّياسة ما قرأته للصَّديق العزيز والشَّاعر المجيد نزار قباني عن الأدب: (من الدِّم السَّائل على وجهي وثيابي تعلَّمت أنَّ السِّياسة ليست مخدَّةً من ريش العصافير ولا نزهةً في ضوء القمر، تعلَّمت أنَّ السِّياسة ليست زهرة مشكها في عروة سترتنا، لكنَّها صليب من المتاعب نحمله على أكتافنا). كلماتٌ رائعةٌ صادقةٌ قالها نزار- أصلاً- عن الأدب، ولكن ما أصدقها -أيضاً- عن السِّياسة! ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ * تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ * وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ * يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [سورة إبراهيم، الآية 24].

الخرطوم أكتوبر 1986م

هذه الصَّفحات

(3)

كأنَّما أراد الله سبحانه وتعالى لهذه الكُرَّاسة أنْ تبقى فقط في حيِّز المخطوطة وتظل حبيسة الأضابير لأعوام طوال، فبعد أنْ بدأت مجلة "التَّضامن" الَّتي تصدر عن مؤسسة هايلايت بلندن في نشر حلقات منها بعزم أنْ تصدرها في كتاب بعد اكتمال نشر الحلقات، كما ذكرت في المقدِّمة الأولى، توقَّف نشر الحلقات في "التَّضامن" بسبب منع المجلَّة من دخول السُّودان جراء غضب القيادة السِّياسية في بلادنا عام 1984م على ما ورد في الحلقات الأولى منْ هذه المذكِّرات. ثمَّ جاء عام 1986م، ورأيت أنْ أضيف إلى هذه المسودَّة سطوراً أخرى تستكمل وقائع وأحداث الفترة الممتدة منْ عام 1984م إلى عام 1986م، ثمَّ أعمد إلى نشر الكتاب كما ذكرت في المقدِّمة الثَّانية. ولكن مرَّة أخرى أيضاً وبسبب عدد من المشاغل والمشاكل الَّتي كان بعضها يأخذ برقاب بعض لم ترَ هذه السُّطور النُّور.

وهاأنذا أعود مرة أخرى في أواخر هذا القرن العشرين في عام 1999م، وبعد عقود مِنْ الزَّمان لأنفض الغبار عن هذه المسودات وأراجع هذه السُّطور من أجَل نشرِها- إن شاء الله- دون إضافة أو حذف ودون استكمال الوقائع والأحداث التي غطَّت الفترة التَّي تمتد مِنْ العام 1988م إلى العام 1999م، وهي فترة مزدحمة بالأحداث. فعلى مستوى السُّلطة انتهت فترة انتقالية امتدت مِنْ عام 1985م إلى عام 1986م، وقامت فترة ليبرالية بجمعية تأسيسية في الفترَة مِنْ العام 1986 إلى العام 1989م.

ثم جاء انقلاب عسكري أطاح بتلك التَّجربة اللِّيبرالية المتعثِّرة في يونيو مِنْ عام 1989م، وقد صاحبت قيام هذا الانقلاب أحداثٌ كثيرةٌ مثيرةٌ، ودخل السُّودان في تجربة نظام إسلامي صادف مجابهات ومواجهات ومؤامرات عديدة وكبيرة في الدَّاخل والخارج، خاصةً وأنَّه جاء مع التَّطور التَّاريخي الهائل المتمثِّل في تهاوي الكتلة الماركسية في الشَّرق وانفراد أميركا بالقطبية في العالم.

ولم أشأ أنْ أخوض في تفاصيل كلِّ هذه الفترة منذ عام 1989م إلى عام 1999م، لأنَّني إنْ أقدمت على ذلك فإنَّني سأحتاج قطعاً إلى مئات أو ألوف الصَّفحات، ولذلك رأيت أنْ أترك معالجة هذه الفكرة لكراسة أخرى إنْ شاء الله متى صحَّ منا العزم وامتد بنا العُمر وتهيَّأت ظروف الكتابة.. ففي الآمال طولٌ وفي الآجال قُصرُ!

على الرُّغم مِنْ أنَّني ذكرت بأنَّني قد قررت لضيق الزَّمان والمكان أنْ لا أخوض في هذه الفترة المتعلقة بحكم الإنقاذ بعزم أنْ أفرد لها -إن شاء الله- كراسةً خاصةً، إلا إنَّني رأيت أنْ أعرض باقتضاب شديد لبعض الأحداث المهمة الَّتي عايشتها، وأذكر بإيجاز بعض المواقع الَّتي شغلتها في هذه الفترة.

فقد عملت بين الأعوام 1996- 2013م، في قيادة عدد من المواقع التَّشريعية: رئيساً للجنة الشُّؤون الاجتماعية، ورئيساً للجنة التَّشريع والعدل في دورتين للمجلس الوطني، كما عملت رئيساً للجنة التَّشريع والشُّؤون القانونية، ثم نائباً لرئيس مجلس الولايات الَّذي أنشئ بعد توقيع اتفاقية السَّلام الشَّامل، وعملت رئيساً للمجلس القومي للصَّحافة والمطبوعات

لدورتين من دورات المجلس، ثم رئيساً لمجلس إدارة شركة "الرَّأي العام" للنشر والصَّحافة. كما اعتذرت في هذه الفترة عن العمل الدُّبلوماسي سفيراً في اليونسكو، ثم سفيراً في فرنسا ووزيراً للدَّولة بوزارة الخارجية.

ولأنَّني لا أود أنْ أطيل في ذكر أحداث هذه الفترة- وما أكثرها- فإنَّني سأتوقَّف عند حادثة واحدة، حيث إنَّني توليت -بصفتي محامياً- الادِّعاء في قضية كبيرة ومهمة شغلت الرَّأي العام المحلي والإقليمي والدُّولي، حيث ترافعت وكيلاً عن اتِّحاد المرأة السُّودانيَّة في دعوى دستورية ضد السَّيد والي الخرطوم -آنذاك- المرحوم مجذوب الخليفة، وذلك عندما أصدر قراره الشَّهير بمنع النِّساء من العمل في عدد من المهن. وقد كانت قاعة المحكمة الدُّستورية على سعتها تمتلئ بأجهزة الإعلام وممثلي منظمات المجتمع المدني والنَّاشطين في مجال حقوق الإنسان من السُّودانيين والأجانب، وقد كان السَّيد رئيس الجمهورية في ذلك الوقت في زيارة للولايات المتحدة، حيث حاصرته الأسئلة والملاحظات من أجهزة الإعلام ومنظَّمات حقوق الإنسان حول هذا القرار. والحمد لله، فقد أفلحنا في استصدار قرار من المحكمة الدُّستورية بوقف تنفيذ قرار الوالي، واستمرت المرأة تزاول العمل في كلِّ هذه المهن الَّتي كان الوالي يزمع أنْ يمنعها مِنْ العمل فيها.

هذه الصَّفحات

(4)

الحمد لله العليِّ المتعال، فقد أسعدني إخوتي في مؤسَّسة (هيئة الخُرطوم للصحافة والنشر) باقتراحهم إعادة طباعة ونشر هذه المذكِّرات لأنَّ طبعتها الأولى قد عجَّت بالأخطاء. فقد سعدت بهذا العرض الكريم، لأنَّ هذا الأمر سيتيح لي أنْ أستدرك بعض ما فاتني أنْ أذكره في الطَّبعة السَّابقة، ثمَّ إنَّ الأهم في هذا الأمر أنَّه سيمكنني أنْ أُضيف بعض سطور أخرى أراها مهمةً لتقييم ثورة مايو تقييماً مفصَّلاً ودقيقاً، وهو ما كنت قد لمست على جوانب منه لمساً خفيفاً ومقتضباً في الصَّفحات السَّابقة.. وهاأنذا أضمِّن هذا التَّقييم في نهاية هذه الكراسة.. فشكراً لإخوتي في (هيئة الخُرطوم للصحافة والنشر).

الخُرطوم أكتوبر 2013م

الصِّلة

لقد كنت أقول دائماً- ولا أزال- إنَّني أنتمي إلى جيل أتى مِنْ صعيد فكريٍّ تربطه بثورة أيار "مايو" التَّي تفجَّرت في عام 1969م علاقةٌ فكريةٌ وسياسيةٌ، فعلاقتنا بمايو ما كانت علاقة مصلحة ولا علاقة عاطفة ولا هي علاقة مرحلة عابرة.. ما كانت أبداً علاقة منفعة شخصية أو غرض ذاتي، ولذلك كان حبل الفكر والنِّضال والحوار هو الَّذي ربط بيننا وبين قيادتها ومؤسساتها وليس الموقع أو التَّكسُّب أو النِّفاق.

فنحن من صعيد فكريٍّ ما انتمى إلى أيِّ جهة عقائدية يمينية أو يسارية، تقفل الفكر وتحدُّ مدى البصر وتحدِّد مجال الرُّؤية وتضيِّق أفق الارتقاء وتحصر زاوية البصر، ولا نحن انتمينا إلى الطَّوائف الدِّينية السِّياسيَّة التي كانت كلُّها أقصر باعاً وأضيق ذراعاً وأضعف حيلةً من أن تثبت بروءاها السِّياسيَّة والثَّقافيَّة أمام تحدِّيات مثل التَّحديات التي يضعها هذا الزَّمان أمام الأمم، ولذلك رأينا في ثورة أيار "مايو"– عندما جاءت– إرهاصات الخلاص ووجدنا أنَّ ما طرحته الثَّورة مِنْ فكر وشعارات، وما انتهجته مِنْ سبيل، وما رسمته من غايات، يناسب مَا كنا ننادي به ويتماشى مع ما كَنا نناضل مِنْ أجله.. ولذلك كانت هي في حقيقتها علاقة بثورة مايو قبل أن تجيء الثَّورة، علاقة نضالية أصيلة نابعة مِنْ فكر ومِنْ تصوُّر لمستقبل وطن ومصير أمة.

وفي السُّطور الآتية أحاول أنْ أسرد– في إيجاز– كيف بدأت وكيف تواصلت هذه العلاقة.

ففي مدينة (رويان Royan) الصَّغيرة الحالمة الرَّاقدة فوق رمال السَّاحل الفرنسي الغربي الَّذي تغسله مياه الأطلسي، كنت أتلقى دراسةً في اللُّغة الفرنسية، وكنت منقطعاً تماماً عن أخبار السُّودان، فقد كانت أمامي تسعة أشهر فقط لأتعلَّم اللُّغة الفرنسية، ثم أشرع في الإعداد لنيل اللِّيسانس في الأدب، بالإضافة إلى أنَّ المدينة مصيف صغير، تعوَّد أنْ يكتظ بالآلاف في الصَّيف ثم لا يبقى فيه غير المئات في الشِّتاء، فحتى أهل المدينة بعدما يجهدهم العمل وتكثر لديهم الأموال صيفاً يتَّجهون لقضاء عطلتهم في أسبانيا شتاءً، حيث ما زال الجنوب يستمتع ببقايا من شمس ودفء في بلاد الأندلس، ولذلك كنا نبقى الأشهر الطِّوال بعيدين عن أخبار السُّودان، إلاَّ من القليل الَّذي يرد في خطابات الأهل والأصدقاء في فترات قليلة متباعدة.

فما أقل الرَّسائل والخطابات مِنْ السُّودان، وكما أعتقد وأقول، فإنَّ الاهتمام بكتابة الخطاب أو الرَّد عليه هو– في رأيِّي– قيمةٌ حضاريةٌ لم نكتسبها بعد في السُّودان، وأتمنى أنْ نكتسبها يوماً، فالرِّسالة من الوطن بالنسبة إلى السُّوداني المغترب، تهبط في نفسه كما تهطل قطرات الغيث في أرض جدباء!

وفي مساء الخامس والعشرين من أيار "مايو" 1969م، كنت أستضيف عدداً من الشَّباب الفرنسيين الذَّين يتعلَّمون الإنجليزية في معهد (رويان)، وكان بصحبتهم أستاذهم الأميركي الَّذي تمنى عليَّ أن ألتقي تلامذته مِنْ وقت إلى آخر في إطار برنامج تدريبهم على الحوار بالإنجليزية، وما انتظم جمعنا وبدأ حوارنا حتى دلف إلى شقتي التي تطل على المحيط من الطَّابق التَّاسع صديقٌ سوريٌ مِنْ زملائي في معهد اللُّغة الفرنسية، وقد كان هذا الصَّديق بعثياً متحمِّساً ومتعصِّباً، اعتدت أن أدخل معه كثيراً في نقاشات طويلة وساخنة حول مواقف (البعث) وأفكاره وسياساته، جاء الصَّديق يومها ليزُفَّ إليَّ في شغف وشفقة نبأ وقوع انقلاب عكسري في السُّودان!

* ماهي تفاصيل هذا الانقلاب؟ أسأل في لهفة.

* ومَنْ يقوده؟

* وماهي اتِّجاهاته؟

قال الصَّديق، إنه سمع فقط أنَّ قائد الانقلاب اسمه نميري، ولم أكن قد سمعت باسم نميري من قبل، ولكن الصَّديق أضاف أنه سمع أن قائد الانقلاب في بيانه الأول قد تحدَّث عن علاقة وثيقة مع مصر واستبشرت بمجرَّد هذه المعلومة خيراً.

فأنا وإنْ كنت لا أعرف الرَّئيس نميري، إلا إنَّني أؤمن أنَّ مصر عبدالناصر كانت قلعةً للأحرار، وقبلةً للثُّوار وقدوةً لكلِّ المناضلين من أجل الخير والتَّقدُّم، وكان عبدالنَّاصر علماً من أعلام الحرية والانعتاق، ورايةً خفاقةً مِنْ رايات المجابهة الصَّلدة مع الاستعمار والصُّهيونية، ورمزاً مضيئاً مِنْ رموز العزة نحمله في قلوبنا وحدقات عيوننا ونفاخر به في ذلك العالم الأوروبي الصَّلف.

وكنت قد تركت السُّودان قبل قرابة العام في أواخر عام 1986م والوسط السِّياسي تفوح مِنْه روائح المؤامرات والمناورات، والأحزاب تتخبَّط في متاهات الشَّتات والتَّناحر، وتغوص في أوحال الشَّتائم والمهاترات، ولذلك كان مجرَّد سماع النبأ بزوال هذا الوضع المؤسف سبباً للتَّفاؤل، وبشرى

بخير لعلَّ هذا النِّظام الآتي يفتح صفحةً جديدةً في سجل السِّياسة السُّودانيَّة فتنتهي أيام الصِّراع والتَّخبُّط، فيعيش الإنسان في السُّودان في قلب عصره وبروح عصره، ويكتسب الاستقلال الَّذي نلناه قبل أكثر مِنْ عقد مِنْ الزَّمان معنىً وجوهراً.

وبقيت تلك اللَّيلة وما تلتها من ليالٍ أتجوَّل مع مؤشِّر الرَّاديو مِنْ إذاعة إلى أخرى، متصيداً أخبار السُّودان الجديد في ظلِّ هذا النِّظام الآتي، علَّه يكون أملاً أخضرَ يأتي على أجنحة الغمام يحمل خيراً وضوءاً. وبعد أيام عُدَّة وفي حزمة مِنْ الصُّحف تفضَّل بإرسالها إليَّ أحد الأخوة من سفارة السُّودان في باريس، طالعت بيان النِّظام الجديد وقرأت قائمة من أسماء أعرفها وأحترمها، وأخرى احترمها ولم أتشرَّف بمعرفتها. كثيرون من بينهم أعرف وطنيتهم وأعرف حماسهم لتقدُّم السُّودان وأعرف لهم مواقف مشرِّفة مِنْ أجل الدِّيمقراطية.

وعادت بي الذَّاكرة تهتك حُجب الزَّمن تقفز بي أعواماً عُدَّة إلى الوراء إلى جامعة الخرطوم، عدت إلى أيام عام 1963م، عندما تجمَّع عددٌ من الاشتراكيين غير الشّيوعيين للحديث عن كيفية تجميع أنفسهم والبحث عن إمكانية تكوين تنظيم يلم شملهم ويؤطِّر فكرهم ويستقطب جُهدهم لمواجهة هيمنة (الإخوان المسلمين) والشّيوعيين على ساحة العمل التَّنظيمي الطلابي في الجامعة.

وتم الاتفاق– وقتها– على تكوين تنظيم باسم الجبهة الاشتراكية وقام ذلك التَّنظيم على أساس ميثاق اشتراكي ديمقراطي وضع واتَّفق حوله الأعضاء.

ولعلَّ أبرز معالم ذلك الميثاق– وأنا استرجع الذَّاكرة– أنَّنا حددنا مواقفاً موجزةً ولكنَّها واضحة في كلٍّ مِنْ مجالات الاقتصاد والسِّياسة والثَّقافة، وقد أردنا بتلك النِّقاط وقتها أن تَمثِّل خطوطاً عريضةً وملامحَ عامةً تؤطِّر فكرنا الاشتراكي الدِّيمقراطي.

ماذا نريد؟ كان هذا هو أوَّل وأهم الأسئلة الَّتي طرحناها على أنفسنا وأجبنا في إيجاز واقتضاب:

إنَّنا نريد ونسعى مِنْ أجل وضع يحقق ديمقراطية السِّياسة واشتراكية الاقتصاد، وضع يوفق بين الواجب والحق ويوازن بين العطاء والتَّلقي، وضع يحقق عدالةً اجتماعيةً وعدالةً سياسيةً فيوفِّر لقمة العيش الشَّريف وحق الكلمة الحُرَّة ويمنح فرص المساهمة الحقَّة، نريد اقتصاداً بقطاع عام قائد ورائد يتعايش مع قطاعات مختلطة وتعاونية، ويعترف بدور قطاع خاص وطني ونشط، نريد نظاماً يعترف ويفرد حيِّزاً بارزاً ومهماً لدور القيم الرُّوحية كطاقة خلق في المجتمع وكدافع للحق والخير ووازع مِنْ الباطل والشَّر.

ثم طرحنا بعد ذلك السُّؤال الأهم:

السُّلطة لمن؟

وكان البحثُ طويلاً وصعباً حاراً وحيًّا، والحوار ساخناً ومشتتاً في سبيل الإجابة على هذا السُّؤال، ثم أجبنا بشكل عام السُّلطة للشَّعب- كل الشَّعب- يمارسها مِنْ خلال التَّنظيم السِّياسي الواحد، ولعلَّه كانت ماثلة في فكرنا وأمام نظرنَا تجربة مصر بقيادة جمال عبدالنَّاصر، وتجربة (غانا) بقيادة كوامي نيكروما، وتجربة ويوغسلافيا في جانب منها، بقيادة جوزيف تيتو، وتجارب أخرى كثيرة برزت في ذلك الوقت في العالم الثَّالث، كانت كلها تؤكد- كما قال روجيه غارودي- أنَّ العالم الأوروبي والأميركي لم يعد وحده صانع الحضارة ومصدر المبادرات التَّاريخيَّة وواضع المثل وخالق القيم.

وقد شرَّفني زملائي بانتخابي رئيساً لهذه الجبهة الطُّلابية الاشتراكية الجديدة، وقد رفعنا وقتها شعار: (عزل اليمين)، بمعنى أنْ تتعاون كل قوى اليسار في السَّاحة الطلابية- مِنْ دون وصاية مِنْ تنظيم على آخر، ومِنْ دون أنْ ننسى- سياسياً وفكرياً- ما يفرِّق بيننا وبين الشِّيوعيين، مِنْ أجل رفع شعارات الاشتراكية والدِّيمقراطية والتَّقدم والسَّعي مِنْ أجل تَحقيقها وترجمتها إلى واقع.

وبعد أقل مِنْ عام قامت ثورة تشرين الأول "أكتوبر"، التي أوقد الطُّلاب في جامعة الخُرطوم فتيلتها الأولى، وبعد أقل مِنْ عام مِنْ هذا التَّاريخ، أي في النصف الأول مِنْ عام 1965م، أجريت انتخابات طلاب جامعة الخرطوم لأول مرَّة بعد زوال الحكم العسكري ولأوَّل مرَّة بوجود ومشاركة الجبهة

الاشتراكية، وكانت الغلبة في تلك الانتخابات لتحالف تنظيميَّ: الاشتراكيين الدِّيمقراطيين "الجبهة الاشتراكية"، والمؤتمر الدِّيمقراطي الاشتراكي، وتهيَّأ لهما مِنْ خلال تحالفهما هذا تسلُّم قيادة الاتحاد، وتشرَّفت أنْ أنتخبت رئيساً لاتحادَ طلاب جامعة الخرطوم عن الدَّورة 1965–1966م، وقد كان ذلك العام هو أول الأعوام بعد زوال الحكم العسكري وبعد عودة الحزبية، ولعلَّ الزَّخم الجماهيري الَّذي صاحب انتفاضة تشرين الأول "أكتوبر" والحماس الشَّعبي الَّذي واكب عودة الدِّيمقراطية وازدحام السَّاحة السِّياسيَّة بالأحزاب مِنْ كلِّ شاكلة وكلِّ لون، وبروز نشاط الحزب الشِّيوعي والإخوان المسلمين عَلى المستوى القومي وعلى الصَّعيد الانتخابي، كلِّ ذلك مع تركيبة اتِّحاد طلاب جامعة الخرطوم بأسلوب التَّمثيل النِّسبي الَّذي يجعل مِنْ لجنته ومجلسه ساحةً ضيِّقةً مزدحمة بالتَّنظيمات والأفكار والعقائد، ومع الدَّور الَّذي لعبه الاتِّحاد في إشعال الشَّرارة الأولى للانتفاضة.

كلُّ هذه الظُّروف في مجموعها لم تكن لتجعل مهمتي في رئاسة الاتحاد لتلك الدَّورة بالمهمة السَّهلة، فالصِّراع الفكري والسِّياسي كان على أشُده في داخل الجامعة وفي خارجها، والاختلافات في الوسط الطلابي وعلى الصَّعيد القومي كانت تنشأ بسبب وبغير سبب، وفي كلِّ كبيرة وصغيرة، فيشتد الجدل ليرتفع إلى عنان السَّماء وتتعدَّد الاجتهادات والاحتكاكات لتصل إلى حدود القطيعة والفتن.. وأذكر أنَّ اللَّجنة التَّنفيذية لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم الَّتي انتخبت لدورة 1965–1966م، والَّتي تشرَّفت برئاستها كانت تضم: مهدي إبراهيم، وصابر محمد الحسن، ومبارك قسم الله مِنْ "الاتِّجاه الإسلامي"، وخالد المبارك وفتحي محمد فضل مِنْ "الجبهة الدِّيمقراطية–الشِّيوعيين"، والمقبول الحاج محمد مِنْ "الاشتراكيين العرب"، وعلي محمد صديق وأحمد يوسف التِّني مِنْ "المؤتمر الدِّيمقراطي الاشتراكي"، وفضل الله محمد وإسماعيل الحاج موسى من "الجبهة الاشتراكية".

وبعد تشرين الأول "أكتوبر" خصوصاً بعدما اشتد ساعد تنظيمنا وقوي عوده وزحف نحو قيادة الاتحاد، بدأ سعي الأحزاب خارج الجامعة إلى استقطاب جهدنا وفكرنا وللاستفادة من قاعدتنا الطلابية، بدأ ذلك بالحزب (الاتحادي الدِّيمقراطي)، وكان رسوله إلينا هو المرحوم الأستاذ موسى المبارك الَّذي ما كلَّت همَّته ولا تقاعس عزمه على الحوار الطَّويل معنا،

وكان وقتها يقود ما يمكن أنْ يوصف أنَّه التَّيار الشَّبابي التَّقدمي التَّجديدي في الحزب. ولا أزال أذكر جلساتنا المسائية الطَّويلة خلف دار الاتِّحاد وما تحفل به من حوارات في الفكر والتَّنظيم والسِّياسة، وعلى إثر تلك المحاولات انخرط نفر قليل من أعضاء تنظيمنا في الحزب الاتحادي الدِّيمقراطي، وكان مشوارهم معنا قصيراً، أما الأغلبية فقد بقيت على موقفها ترفض وتقاوم الانتماء الحزبي.

فقد كنا نؤمن– كما كنت أقول للأخ المرحوم موسى المبارك– إنَّ الحزب الاتِّحادي الدِّيمقراطي يملك قواعد وطنية واسعة ومستنيرة ويملك جموعاً متحمِّسة مخلصة، ولذلك كنا نرى ضرورة أنْ تستفيد القيادة مِنْ هذا الزَّخم الجماهيري، وهذا التَّأييد الشَّعبي وتسعى لتغيير منهجها في العمل وأسلوبها في الحركة فتعد برنامجاً سياسياً وتتسلَّح بنهج فكري تضع بهما هذه الجماهير في طريق التَّقدم والخير والحركة الفاعلة، ولكن المحاولات القليلة الأولى انتهت سريعاً بفصل عدد مِنْ المثقفين في البيانات ذات العنوان الشَّهير: (إلى مَنْ يهمه الأمر سلام).

فقد حاولت بعض العناصر التَّقدمية في الحزب، وأذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: موسى المبارك، صالح محمود إسماعيل، ومحمد جبارة العوض، وعبدالوهاب موسى؛ أنْ تصحح مِنْ مسار الحزب وتجعله نصيراً لقضايا التَّقدم، ولكن رئيس الحزب السَّيد إسماعيل الأزهري – رحمه الله– أصدر عدداً مِنْ القرارات تحت عنوان: (إلى مَنْ يهمه الأمر سلام)، قرر فيها فصل عدد من هؤلاء الَّذين حاولوا التَّصدي لقضية التَّجديد والتَّحديث في الحزب، ومِنْ ثَمَّ بقي رأينا سلبياً كما كان في الأحزاب وقيادتها وأسلوب عملها، وبقينا على قناعتنا بقصر نظر هذه القيادات وعدم مقدرتها وربما عدم رغبتها في تغيير الأمور إلى الأحسن في بلد يتمزَّق بل يحتضر سياسياً واقتصادياً وثقافياً!

ثم جاء (المؤتمر الدِّيمقراطي الاشتراكي) على الصَّعيد القومي بقيادة الشَّفيع أحمد الشَّيخ وأمين شلبي وعابدين إسماعيل. وكان موقفنا في الجبهة الاشتراكية موقفاً مناهضاً للمؤتمر منذ البداية، إذ إنَّه لم يستطع أنْ

يخفي خلفيته الشّيوعية مع واجهته الدِّيمقراطية، وقد كنا نرى فيه نسخةً أخرى من الجبهة الدِّيمقراطية في الوسط الطُّلابي والَّتي كانت تُعد تحالفاً بين الشّيوعيين ومَنْ يسمون أنفسهم بالدِّيمقراطيين مع اليد الطُّولي والغلبة الواضحة فيه للشّيوعيين!

وعندما تخرَّجت في الجامعة عام 1968م، واصلت الكتابة في مجلة "الحياة" الَّتي تصدرها (دار الأيام)، والَّتي كنت قد أصبحت سكرتيراً لتحريرها، أدعو إلى تجمُّع الاشتراكيين الدِّيمقراطيين ليختطوا نهجاً ويرسموا طريقاً ويجمعوا صفوفهم ويوحِّدوا جُهدَهم حتى يحددوا لأنفسهم موضعاً في ساحة العمل السِّياسي السُّوداني.

لقد كانت السِّياسة السُّودانيَّة تعيش في أحلك أيامها وفي وأسوأ ظروفها، والصِّراعات بين الأحزاب قد وصلت حداً يدعو إلى الشَّفقة والانزعاج، كما أن النزاعات داخل الأحزاب نفسها قد وصلت إلى ذروتها والتَّراشق– حرفاً وكلمة– قد وصل إلى عنان السَّماء، وأصبحت كلُّ قضايا الوطن الأساسية ومشاكل المواطن الحيوية كمًّا مهملاً ملقياً على هامش الحياة السِّياسية، وكان لا بدَّ منْ محاولات نتلمَّس فيها البديل، ولا بدَّ من جُهد بصورة منْ الصُّور نحاولَ فيه أنْ نضئ شمعةً في ذلك اللَّيل البهيم وأنْ نُشعل ضوءاً ولَو خافتاً وسط ذلك الظَّلام الحالك المتراكم، ولعلَّ كلَّ صرخاتنا الضَّئيلة تلك قد راحت –وقتها– أدراج الرِّياح!

وغادرت السُّودان إلى فرنسا في آب "أغسطس" 1968م، والحال كما هو صراع لا يهدأ وضباب يتكثَّف وأحوال تتدهور والحسرة تملأ النفس، ولكنَّ الأمل لا يزال معقوداً في أنْ يغيض الله لنا انفراجاً في صورة من الصُّور.

ولذلك عندما سمعت في فرنسا بقيام ثورة في 25 أيار "مايو" 1969"، وسمعت بما جاء في بيانها منْ أفكار، وبمن جاء في تكوين حكومتها منْ رجال أغطبت وسُررت فلعلَّ الله سبحانه وتعالى قد أراد لذلك الحلم الَّذي كان يراود أذهاننا دائماً أنْ يتحقق أخيراً، وأنَّ ذلك الأمل الَّذي ظل يعشعش في نفوسنا زمناً طويلاً قد آن له أنْ يخرج إلى حيِّز الوجود وأنَّ كلَّ تصوراتنا لمجتمع الخير والتَّقدم ربما تصبح بفضل هذه الثَّورة واقعاً يسعى في دنيانا فرحاً ورغداً.

وبعد أكثر مِنْ عام مِنْ اندلاع الثَّورة وبالتَّحديد في مستهل عام 1971م، بدأ نفر منا يفكِّر في إنشاء اتِّحاد عام للطُّلاب السُّودانيين في فرنسا، وشرعنا نعد العدة لذلك في مدينة (تور)، ثم دعونا إلى اجتماع تأسيسي انعقد في سفارة السُّودان في باريس، وكان علينا أخي وصديقي هاشم السَّيد الَّذي أصبح لاحقاً مترجماً في منظمة الوحدة الأفريقية وأنا، أنْ نخوض معركةً كبيرةً في ذلك المؤتمر حتى نخرج بتوصيات وبرقيات تؤيِّد الثَّورة في السُّودان وتُعلن الوقوف خلف قراراتها وسياساتها.

كان الجُهد المطلوب كبيراً لأنَّ الشّيوعيين مِنْ جانب، كان قد بدأ تحرُّشهم بالثَّورة، فشرعوا في الدَّاخل وفي الخارج في حشد قواهم لمناهضة النظام بعدما سعوا وفشلوا في احتوائه احتواءً كاملاً، ومِنْ جانب آخر كانت الثَّورة قد تصدَّت لتحرُّكات (الأنصار)، وضربت حركتهم المسلَّحة الَّتي بدأت في الجزيرة أبا، وكان بين الطُّلاب في فرنسا في ذلك الوقت بعض أفراد مِنْ أسرة المهدي، وقد أفلحنا بعد يوم كامل حافل بالنِّقاش الحار والحاد والطَّويل في أنْ نخرج مِنْ المؤتمر بالتَّوصيات التي أعددناها لتأييد الثَّورة.

وقد وقف على إثر ذلك أحد أبناء الإمام الهادي، وكان قد وصل لتوِّه مبعوثاً مِنْ الحكومة السُّودانية للدِّراسة في فرنسا، وأعلن استقالته مِنْ الاتِّحاد في اجتماعه الأول، وهكذا بدأ ارتباطنا بالنِّظام يتأكَّد، وبدأ نضالنا معه ومِنْ أجله يأخذ أشكالاً مختلفة حتى ونحن على البعد.

وفي ذلك الوقت، كانت قد أخذت تتواتر الأنباء عن أنَّ شهر العسل بين الثَّورة والشّيوعيين قد انتهى أو كاد، وذلك أنَّ الحزب الشّيوعي السُّوداني– كما كان قبل الثَّورة– ظلَّ يعمل بمبدأ: (كلُّ شيء أو لا شيء)، وبمبدأ: (مَنْ ليس معنا فهو ضدنا)، وبسبب هذين المبدأين بدأوا يحفرون منذ مطلع عام 1971م، حفرة وقعوا فيها هم أنفسهم فيما بعد، كما ذكرت في كُراسة لي عن ذكرياتي في فرنسا، وفي مستهل تموز "يوليو" 1971م، وصل إلينا في الأنباء أنَّ تحرُّش قيادة الحزب الشّيوعي بالنِّظام قد بلغ مداه وأنَّ العلاقة بين الطَّرفين قد وصلت حدَّ اللاعودة، وتحول الشَّرخ الصَّغير إلى شق كبير.

وأذكر أنني كتبت مقالاً بعثتُ به إلى صحيفة "الأيام" اليومية ونشرته بتاريخ 16 تموز "يوليو 1971" أي قبل المحاولة الانقلابية الشّيوعية بثلاثة أيام فقط، وكنت أقول في ذلك المقال ما نصّه "لعلَّ فرق اليسار التي تعادي وتجافي اليوم، تتذكّر أنَّ الحبل الغليظ الّذي تفتل فيه الآن سيلتف غداً أوَّل ما يلتف حول أعناقها".

وحدث ما توقَّعت، ولم يكن في ذلك هتكاً لحُجب الغيب ولا فضاً للفائف العدم، ولكنَّه توقّع مصدره تاريخ وطبيعة أساليب عمل الحزب الشّيوعي السُّوداني ومحاولاته الّتي لا تنقطع لكسب العداوات والنَّظر لكلِّ التَّنظيمات الأخرى، من مواقع النجوم والتَّعامل مع كلِّ الناس بتعالٍ، فكان أنْ جاء يوم 19 تموز "يوليو"، وكان أنْ جاء 22 تموز "يوليو" وسقطتْ ضحايا وتقهقرنا أعواماً!

وبعدما حصلتُ على اللِّيسانس والماجستير في فرنسا، عدت إلى السُّودان في صيف عام 1973م، لقضاء عام أجري فيه بحثاً ميدانياً وأجمع فيه بعض المواد اللازمة لإعداد الدُّكتوراة، عدت بشوق وحنين وبفرح وأمل، فقد كنت أعود إلى وطن فيه ثورة واتطلَّع أنْ أراه يعيش في واقع جديد متجدد، وقد تغيَّر وتبدَّل، وسرت فيه روح حيَّة وجرت في شرايينه دماءٌ حارة. وعدت لأدخل في دنيا رسمنا لها في خيالنا– منذ أمد بعيد– صوراً زاهية.

بعد عودتي إلى الخُرطوم ببضعة أيام اتَّصل بي صديق يخطرني أنَّ الرَّائد مأمون عوض أبوزيد يسأل عني ويود مقابلتي، وكان الرَّائد مأمون قد أختير– وقتها– أميناً عاماً للاتِّحاد الاشتراكي السُّوداني بعد أن حلَّ مجلس الثَّورة، وأجري الاستفتاء الأوَّل لرئاسة الجمهورية وكُلِّف بالإعداد التَّنظيمي اللازم لقيام التَّنظيم السِّياسي الشَّعبي (الاتِّحاد الاشتراكي)، واتصلت تلفونياً بالرَّائد مأمون فأخطرني أنَّه يود أن يستعين ببعض الشَّباب منْ ذوي التَّجربة والخبرة التَّنظيمية السِّياسيَّة حتى يشرع في التَّخطيط لهيكَل الأمانة العامة للاتِّحاد الاشتراكي والإعداد لقيام المؤتمر القومي التَّأسيسي للتَّنظيم، وأنَّه قرر أنْ يقود وفداً صغيراً إلى كلٍ منْ مصر وليبيا وتونس للتَّعرف على تجارب التَّنظيم السِّياسي الواحد، والوقوف على فكرهم وتنظيمهم بُغية الاستفادة مِنْ ذلك في وضع اللَّبنات الأولى للاتِّحاد الاشتراكي السُّوداني، وأنَّه يرجو

أنْ أنضم لهذا الوفد الَّذي يضم أيضاً عضو مجلس الثَّورة الرَّائد زين العابدين محمد أحمد عبدالقادر، والأستاذ كامل محجوب، والرَّائد عائشة حسن من الحرس الوطني، وانضممت إلى الوفد وتعرَّفت لأوَّل مرَّة على أعضائه- ما عدا الرَّائد مأمون- الَّذي عرفناه في مستهل السِّتينيات عندما كان- وهو طالب في السَّنة النِّهائيَّة في الكلية الحربية- مسؤولاً عن تدريب مجموعتنا الَّتي جاءت تمثِّل مدرسة حنتوب في التَّدريب العسكري السَّنوي للمدارس الثَّانوية في معسكر خور عمر.

كانت تلك الجولة الاستطلاعية التَّعريفية مفيدةً وناجحةً، وقد كانت بدايتها مثيرةً، إذ وصلنا إلى القاهرة مع بداية الحملة الضَّارية الَّتي كانت تتحرَّك- أو بالأحرى- كانت تُحرَّك ضد شخص وتراث الزَّعيم جمال عبدالنَّاصر، وكان أنْ قُدنا- الأخت عائشة حسن وأنا- نقاشات حاميةً وحادةً مع المسؤولين السِّياسيين الَّذين التقينا بهم حول هذه المسألة، وأذكر منهم الدُّكتور محمد عبدالسَّلام الزَّيات، وكان أميناً عاماً للاتِّحاد الاشتراكي العربي، والدُّكتور أحمد كمال أبو المجد، وكان أميناً للجنة الشَّباب في الاتِّحاد الاشتراكي العربي، فقد كانا يزعمان وأقول يزعمان، لأنَّني لا أعتقد أنَّهما كانا يؤمنان بما يقولانه، أنَّ المقصود مِنْ كلِّ تلك الحملة ليس هو شخص جمال عبدالنَّاصر أو تراثه أو تاريخه أو فكره أو إنجازاته، وإنَّما هي حرب ضد المستفيدين من تراث عبدالنَّاصر وتأكيداً لسياسة دولة المؤسسات ولم نقتنع- أو بالأحرى- لم تنطل علينا الحيلة، فالأقوال والأفعال في مجملها ومجموعها تدلُّ أنَّ تحرُّكاً بسبب عقدة الظِّل قد نظِّم وبدأ لتشويه تاريخ جمال عبدالنَّاصر ولم يَصُبْ كلَّ ذلك طبعاً إلا في عدم، وما حصدوا مِنْ حملتهم إلا هشيماً وما قبضوا مِنْ كلِّ ذلك -طبعاً- إلا ريحاً، فقد كان الرَّجل نقي السِّيرة والسَّريرة، وعندما أعيتهم الحيل، وكَلَّ بهم البحث بقوا يمضغون النَّغمة المستهلكة (دكتاتور)!

وهو الَّذي خفقت بحبه ملايين القُلوب من المحيط إلى الخليج، وهو الَّذي تعلَّقت به الأفئدة في كلِّ مكان مِنْ عالمنا الثَّالث، لأنَّه يمثِّل بالنسبة إلينا أملاً للتَّحرر والانعتاق، وثورةً ضد القهر والظُّلم، ورمزاً للتَّحدي

والشُّموخ. ولعلَّ الأخت عائشة حسن كانت أكثرنا حماساً، وربما غضباً في الحوار حول هذه المسألة مع المسؤولين المصريين، وقد تخلَّفت في مصر بسبب وعكة ألمَّت بها ولم تواصل الرِّحلة، وخلال وجودنا في القاهرة اجتمعنا أيضاً مع بعض القيادات الأخرى للاتِّحاد الاشتراكي، كما دعي كلٌّ من مأمون وزين العابدين لمقابلة الرَّئيس أنور السَّادات.

مِنْ مصر توجَّهنا لليبيا على متن طائرة صغيرة تتسع لستة أشخاص أرسلَها الرَّئيس القذافي لتنقلنا إلى طرابلس، ثم نستكمل بها جولتنا وبقينا في طرابلس يومين. في يوم وصولنا كان في استقبالنا أحد أعضاء مجلس قيادة الثَّورة الليبي. في المساء كنا في عشاء على مائدة سفير السُّودان، وكان مأمون وزين العابدين في انتظار موعد لمقابلة القذافي، وطال انتظارهما حتى كادا أنْ ييأسا، ولكن جاءهما في السَّاعة الثَّانية صباحاً مَنْ يخطرهما أنَّ العقيد في انتظارهما!

وكانت محطتنا الثَّالثة تونس، حيث التقينا مع أعضاء المكتب السِّياسي للحزب الدُّستوري الحاكم، وكان حواراً مفيداً استمعنا فيه لتجربة تفوق ربع القرن مِنْ الزَّمان قضاها الحزب "الدُّستوري" بقيادة بورقيبة في الحكم، ثمَّ عدنا إلى القاهرة فالخُرطوم، لنبدأ الإعداد لانعقاد المؤتمر التَّأسيسي للاتِّحاد الاشتراكي.

ومِنْ خلال ذلك الجهد، بدأت التَّعرف على الكثيرين مِنْ الأخوة الذين عملت معهم مِنْ بعد في إطار النِّظام داخل الجهاز التَّنفيذي والتَّنظيم السِّياسي، لتبدأ مسيرة علاقة أوثق بأجهزة ثورة أيار "مايو".

وقضيت عاماً وبعض العام في السُّودان قبل أنْ أعود إلى فرنسا، وقد توثَّقت في هذه الفترة صلتي بكثير مِن الإخوة في القيادات الجديدة التي تقدَّمت الصُّفوف مع مجيء ثورة مايو، وتكثَّف في هذه الفترة أيضاً نشاطي السِّياسي والصَّحفي داخل الأجهزة عضواً باللِّجان المتخصصة للشَّباب والمرأة والفكر، وعضواً في مجلس إدارة مجلة "الاشتراكي"، ومساهماً في الكتابة المنتظمة في "الأيام" اليومية و"السُّودان الجَّديد" الأسبوعية.

ثم عدت مرَّة أخرى في عام 1973م إلى فرنسا لقضاء عامين آخرين لم ينقطع فيهما النضال مع ثورة مايو، فقد أصبحت في عام 1974م رئيساً لاتحاد الطُّلاب العرب غرب فرنسا، وكان عليَّ أنْ أخوض نضالاً دائماً مع بقية الإخوة مِنْ الطُّلاب العرب أعضاء الاتِّحاد وهم في معظمهم ماركسيون لتوضيح موقف الثَّورة السُّودانية في كثير مِنْ القضايا، خصوصاً وأنَّه بعد حرب رمضان 1973م، بدأ الرَّئيس أنور السَّادات يبتعد رويداً رويداً عن الإجماع العربي بجنوحه نحو الحل الانفرادي وارتباطه الأكثر بأميركا وتصريحاته الَّتي لا تنقطع عن أنَّ 99٪ من أوراق الحل لمشكلة الشَّرق الأوسط تكمن في يدِّ أميركا، وكانت حكومة السُّودان في كثير مِنْ الأحيان– ولأسباب متعدِّدة– تقف إلى جانب مصر في بحثها عن السَّلام!

وقبل مغادرتي السُّودان إلى فرنسا أخبرني أخي عمر الحاج موسى– الَّذي كان وقتها وزيراً للثَّقافة والإعلام– أنَّ الرَّئيس نميري قد طلب منه أنْ يخطرني بعزمه تعييني أميناً للجنة الشَّباب بالاتِّحاد الاشتراكي بدرجة نائب وزير، ولكن عمر أخطره– دون الرُّجوع إليَّ– أنني أفضِّل أنْ أعود إلى فرنسا لإكمال إعداد الدُّكتوراة، ثم أعود بعد ذلك للانخراط في العمل العام، واتفقت مع عمر على ما قرره وأخطر به الرَّئيس نميري.

التَّجربة

عدُّت مِنْ فرنسا إلى السُّودان– للمرَّة الأخيرة– بعد أنْ أتممت دراستي في أغسطس 1975م، وكان ذلك قبل يومين فقط من ذلك الصَّباح الَّذي سمعنا فيه بيان المقدَّم حسن حسين الذي أعلن فيه عن الإطاحة بنظام الرَّئيس

نميري، ثُمَّ كان ذلك الانقلاب الَّذي لم يعش سوى ساعات، وقد اتَّصل بي حال عودتي الأستاذ أحمد عبدالحليم وزير الثَّقافة والإعلام -وقتها- عارضاً عليَّ أنْ أعمل معه مديراً لمصلحة الثَّقافة، ثُمَّ اتَّصل بي- بعدها بأيام- الأستاذ بونا ملوال وزير الدَّولة للإعلام، عارضاً عليَّ أنْ أعمل معه مديراً للتِّلفزيون، وقبل أنْ أُبدي رأياً في أيٍّ من العرضين، قرر البروفيسور عبدالله أحمد عبدالله المدير الجديد لجامعة الخرطوم، أنْ يعيِّنني عميداً للطُّلاب بالجامعة، ثم أعقبها بأيام تعيِّيني وزيراً للدَّولة للثَّقافة والإعلام.

ففي ذات خميس من شهر فبراير 1976م، قررت أنْ أزور الأمانة العامة للاتِّحاد الاشتراكي لتحيَّة أخي عمر الحاج موسى الَّذي طالت غيبتي عنه، وكنت قد عيِّنت قبلها ببضعة أيام عميداً للطلاب بجامعة الخرطوم وتوافرت على وضع تصوُّر لهيكل العمادة وأسلوب عملها وحركتها، فانقطعت بعض الشَّيء عن الأهل والأصدقاء، وذكر لي عمر- أول ما لقيته- أنَّ رئاسة الجمهورية ظلَّت تبحث عني منذ الصَّباح الباكر وأنَّهم سألوا عني في كلِّ مكان، وأنَّه علم أنَّ رئيس الجمهورية كان يود أنْ يخطرني برغبته في تعيِّيني وزيراً للدَّولة للثَّقافة والإعلام، وأنَّه أخيراً وجَّه بإذاعة التَّعيين ضمن تعديل وزاري سيذاع تلك اللَّيلة أملاً في أنْ أقبل ذلك التَّكليف.

ومنْ ثمَّ تحدَّثت مع عمر عن الثَّقافة وعن الإعلام، واستمعت إلى تجربته في هذا المضمار ذلك أنَّه عمل فترةً طويلةً وزيراً للإرشاد القومي، ثمَّ وزيراً للثَّقافة والإعلام، ولعلَّها أطول فترة يقضيها وزير في وزارة الثَّقافة والإعلام، خمس سنوات "1970-1975م"، وفي الطَّريق بعربتي إلى أمدرمان سمعت في نشرة التَّاسعة والنصف مساءً تفاصيل ذلك التَّعديل الوزاري.

وتحوَّلت بذلك علاقتي مع النِّظام منْ متعاون في عدد من اللِّجان والمنظمات إلى علاقة مباشرة من داخل الأجهزة التَّنفيذية في وزارة الثَّقافة والإعلام ومجلس الوزراء.

بعد يومين من إعلان التَّشكيل الوزاري الجديد وجِّهت لنا الدَّعوة لأداء القسم بقصر الشَّعب، وكانت تلك هي المرَّة الأولى الَّتي أدخل فيها ذلك القصر، كما كانت هي المرَّة الأولى الَّتي ألتقي فيها لقاءً مباشراً وقريباً بجعفر

نميري، فقد عرفته قبلها فقط مِنْ خلال اجتماعات المؤتمرات القومية واللِّجان المركزية للاتِّحاد الاشتراكي في إطار مشاركة جماعية، ومِنْ على البعد، كما التقيت به- وعن بُعد أيضاً- قبل أنْ يتم تعييني بعدة أيام في إحدى (ندوات الإثنين) الَّتي كان ينظِّمها معهد الدِّراسات والبُحوث الاشتراكية، وكنت أحد المبتدرين للنقاش، وأذكر أنَّني تحدَّثت في تلك الندوة بلهجة ناقدة جداً، وتعرَّضت إلى أنَّ الثَّورة لم تُرب المواطن السُّوداني التَّربية الصَّحيحة مِنْ خلال إعلامها عن التَّنمية، لأنَّها ظلَّت تتحدَّث عن التَّنمية وكأنها هبةٌ مِنْ هبات ليلة القدر، وأنَّها ظلَّت تبشِّر المواطن بالوفرة والرَّخاء حتى ترسِّخ في الأذهان أنَّ مشاريع التَّنمية هذه يمكن أن تحقق الوفرة بين عشية وضحاها وتجلب الرَّخاء بين غمضة عين وانتباهتها، مما أيقظ في نفوسٍ الناس الكثير مِنْ الشَّفقة والتَّعجل، وربما أولد في نفوسهم أيضاً بعضاً مِنْ خيبة الأمل والتَّذمُّر!

وقلت إنَّ جهوداً كبيرة للتَّنمية مثل الَّتي خططنا لها وبدأنا في تنفيذها في ظل ثورة مايو تطرح المعادلة الصَّعبة بين التَّنمية الآنية والرَّخاء الآتي... إذ لا يمكن بناء الاشتراكية بدون تضحيات، فنحن قطعاً لا نرغب أنْ نضحي بأجيال كاملة، كما حدث في بعض التَّجارب الماركسية، ولكن لا بدَّ مِنْ بعض المعاناة والصَّبر والجُّهد.. وأنَّ إعلامنا لا بدَّ أنْ يضع ذلك جلياً أمَام المواطن. وأذكر أنَّ أخي المرحوم عمر الحاج موسى خرج مِنْ تلك الندوة وهو يقول ساخراً كعادته أنتم- في الجامعة- آخر مَنْ يتكلَّم عن التَّضحية والمعاناة.. فأنتم مرهفون!

كان وزير الإعلام الجديد الَّذي عُيِّن في التَّعديل الأخير هو السَّيد/ بونا ملوال، الَّذي كان قبلها وزيراً للدَّولة بالوزارة ذاتها. ومنذ البداية تحدَّد بيننا- وبطلب مني- أنْ أتولى بصفة خاصة أمرَ الثَّقافة لأنَّها تحتاج لجُهد مركَّز ولأنَّ بونا إعلاميٌّ قديم متمرِّس سيتولى جانب الإعلام.

عندما أديت القسم لتحمُّل أعباء المهمة الوزراية عام 1976م، كنت في الثَّامنة والعشرين من عمري، وكان نميري يصفني بأنَّني ممثل الشَّباب في الوزارة.

وبحماس الشَّباب وبحكم صلة التَّعاون الَّتي كانت تربطني بالإعلام وبالثَّقافة كان أول ما فعلته أنْ أعددت مذكرةً طويلةً مفصَّلة رفعتها للسَّيد الوزير، أوضحت رأيي فيما ينبغي أنْ يكون عليه أُسلوب الحركة وخطط العمل وكيفية التَّعامل مع الأجهزة والأشخاص، وكان رأي بونا مخالفاً وصائباً، إذ رأى أنَّه لا ينبغي أنْ نتعامل مع بعضنا عن طريق المذكرات، بل الأجدى أنْ نعمد للتَّعامل المباشر لأنَّ هذا أسرع وأحسن.

ومن خلال الصِّلة– المباشرة وغير المباشرة– كان رأيي دائماً أنَّ وجود الثَّقافة والإعلام في إطار مؤسسة وزارية واحدة بقدر ما أفاد في بعض الأمور وبعض الجوانب بقدر أيضاً ما أضرَّ بقضية الثَّقافة، إذ إنَّ الإعلام كعمل ملموس الأثر يومياً بل في كلِّ ساعة وكلِّ لحظة، جعل الاهتمام ينصب عليه، كما جعل الجُّهد والإمكانات في معظمها تُسخَّر لأجله، وهو ما كان يتم في كثير مِنْ الأحيان على حساب الثَّقافة، ولذلك قررت أنْ أتفرَّغ كليةً لتنشيط الحركة الثَّقافية في البلاد في إطار ما توفَّر وما يمكن أن يتوفَّر مِنْ إمكانات.

وقد كان أول ما خطر لي– إلى جانب الجُّهود الأخرى– أنْ أفكِّر في تنظيم مهرجانات ثقافية تعمل على تكثيف وتوسيع وتنشيط العمل الثَّقافي في فترات منتظمة على أن يغطي هذا الجُّهد كلَّ أنواع الإنتاج الثَّقافي مِنْ آداب وفنون تشكيلية وشعبية وغنائية واستعراضية... وغيرها في وقت واحد. وعلى أنْ تكون هذه المهرجانات فرصاً لتكريم المبدعين وتشجيع الواعدين مِنْ أبناء وطننا في مجالات الجُّهد الثَّقافي كافة.

ولقد كنت أعرف أنَّه قد أقيمت مِنْ قبل مهرجانات عديدة في السُّودان بعد مايو وقبل مايو، مهرجانات للآداب والفنون وللمدائح النَّبوية وللغناء... وغيرها، ولكنَّني كنت أفكر في مهرجان شامل يغطي أنواع الإنتاج الثَّقافي ويخدم عدة أغراض أسوق منها وعلى سبيل المثال لا الحصر:

– وضع حدٍّ للمفهوم الصَّفوي لماهية الثَّقافة،

– فتح آفاق أرحب يرتادها المبدعون والواعدون مِنْ أبناء وطننا بالعطاء والخلق،

– فتح الأبـواب والنَّوافذ رحبةً لتهب علينا رياح الثَّقافات الأخرى، فنتفاعل معها أخذاً وعطاءً،

– تمكين المشتغلين والمهتمين بقضايا الآداب والفنون مِنْ تجميع أنفسهم وخلق الكيانات التَّنظيمية التي تخدم قضاياهم وتساعد الدَّولة في رعاية مصالحهم.

وبعد أن اختمرت الفكرة في ذهني، دعـوت لاجتماع عام كبير، وحرصت أنْ يضم أكبر عدد مِنْ المثقفين ومِنْ المهتمين والمشتغلين بقضايا الآداب والفنون، لأطرح أمامَهم فكرة مهرجان الثَّقافة، وقد أمَّ الاجتماع عددٌ كبير من زملائي أساتذة جامعة الخرطوم، وعدد مِنْ الأدباء والمطربين والفنانين التَّشكيليين... وغيرهم، وطرحت وجهت نظَري الَّتي تحمَّس لها الكثيرون.

ولكنَّ أحد الحاضرين– وهو مِنْ كبار العاملين في مصلحة الثَّقافة بالوزارة– قال لنا في نبرة تثبيطية، إنَّ الفكرة رائعة جدَّاً ولكنَّها صعبة جداً، هذا إنْ لم تكن مستحيلة تماماً! وذلك لأنَّ تنفيذ مثل هذه الفكرة يتطلَّب تكوين عدد مِنْ اللِّجان، وأنَّ اللَّجنة في السُّودان لا تماثل إلا (عنقريب الجنازة) –أي النَّعش– إذ إنَّ الجثمان المحمول يخرج من منزل الفقيد ومن خلفه العشرات وربما المئات، ولكن عندما يصل النَّعش إلى المقابر قد لا يبقى في الموكب غير الأربعة الَّذين يحملون (العنقريب)!

وقد ثُرت أمام هذه النَّظرة التَّثبيطية، ولعلَّ إثارتها بذلك الشَّكل كان سبباً في تأكيد التَّحدي ودافعاً لخوض التَّجربة بإصرار وعزم. فشرعت مِنْ بعد ذلك الاجتماع مباشرة في دراسة الفكرة وتكوين اللِّجان وترأست بنفسي اللَّجنة العليا للمهرجان وأخليت للسِّكرتارية مكتباً بالقرب من مكتبي لتكون متابعتي للمهرجان مباشرة ويومية، وذلك أنني لم أكن أفكر في المهرجان كمجرَّد حدث يثور ويفور في حيِّز زمانيٍّ ومكانيٍّ ضيِّق ومحدَّد ثم ينتهي، فالمهرجان لا يقفز إلى ذهني بالمعنى التَّقليدي للكلمة والذي يعني تظاهُرة محدَّدة الزَّمان ومحدودة المكان، ضيِّقة الغرض وإنَّما بمعنى نشاط فكري ثقافي أطول عمراً وأبقى أثراً... وبدأنا فعلاً في نشاطات واسعة ومتنوِّعة تحت عنوان: (على شرف المهرجان)، وقد استمرت هذه النشاطات قرابة العام الكامل.

وقد أُفتتح مهرجان الثَّقافة الأوَّل في ساحة قاعة الصَّداقة بعد كرنفال اشتركت فيه عشرات العربات، كما اشتركت فيه طائرة حلَّقت في سماء الخرطوم وأمطرت العاصمة بشعارات وبرامج المهرجان، وتجوَّل هذا الموكب الكبير حول العاصمة المثلَّثة، ثمَّ عبق الصَّندل والطِّيب والبخور في قلب ساحة قاعة الصداقة، إيذاناً ببداية هذا الجُهد المتَّصل وقد افتتحه السَّيد/ أبوالقاسم محمد إبراهيم الَّذي كان وقتها نائباً للأمين العام للاتِّحاد الاشتراكي السُّوداني ومحافظاً للخرطوم (واستمر المهرجان عشرة أيام حقق فيها نجاحاً باهراً)، مع أنَّه وقبل افتتاح المهرجان بحوالى الأسبوع توفي فجأة أخي عمر الحاج موسى في نفس اليوم الَّذي ألقي في صباحه خطاباً كان درةً أدبيةً وملحمةً سياسيةً نفذت إلى قلوب الناس وأدمعت أعين الكثيرين.

ذهب عمر في ذلك المساء بعد حديث ذلك الصَّباح. لصق في أذهان الناس وسيخلد في ذاكرة الزَّمن، بعد أنْ أعطى لبلاده ولأهله آخر أنفاس حياته، ولقد جرى دمعي غزيراً على عمر، ذلك أنَّني ما فقدت في عمر أخاً فحسب، وإنما فقدت لفقده أخاً وأباً، وفوق ذلك صديقاً صدوقاً حميماً حنيناً أعزَّه، وكان عزاؤنا مئات الأصدقاء الَّذين التفوا حولنا يشاطروننا الحزن ويشاركوننا العزاء ويسألون له الرَّحمة، وكان عزاؤنا هذه الأنس الرَّطبة بذكره وسيرته، وتلك الشَّوارع الَّتي نضحت ناساً تبكي عليه وتسترحم له.

ففي مساء واهن الأصدقاء، جفَّت رحلة عمر العامرة وجاءه الموت متسلِّلاً كالوحي، فما أطال الوداع... فلا حول ولا قوَّة إلا بالله وسبحانك اللَّهم يا مالكاً أعنة المقادير ويا عالماً أجنَّة الغيوب!

وقد رحل عمر ونحن على أعتاب عرس للآداب والفنون، وطالما كان عمر أدبياً وسط السَّاسة وسياساً وسط الأدباء، ضمَّخ لغة السِّياسة بأنفاس الأدب وعطَّر حديث السِّياسة بنداوة الفن.

وقد عصرت على أحزاني وأقبلت أرعى وأتابع المهرجان كتجربة أودُّ النَّجاح لبدايتها لأضمن النَّجاح لاستمرارها، وقد شاركنا في ذلك المهرجان الأوَّل عددٌ من الأدباء العرب أذكر منهم من مصر: عبدالرَّحمن

الأبنودي وأحمد عفيفي مطر وأحمد إبراهيم أبوسنة، وكانت اللَّيلة الختامية بالمسرح القومي مهرجاناً قائماً بذاته، شرَّفها رئيس الجمهورية ووزِّعت فيها جوائز الدَّولة للمبدعين والواعدين من أدبائنا وفنانينا.

وجاء المهرجان الثَّاني في فبراير 1979م، ثم الثَّالث في ديسمبر 1981م الَّذي شهده معنا عبدالرَّحمن الأبنودي ويوسف إدريس ونزار قباني وفرق فنية شعبية من الصِّين واليمن والصُّومال، وكان المهرجان بكلِّ المقاييس وفي رأي الكثيرين، مِنْ أنجح ما نُظِّم ثقافياً في السُّودان، فقد خدم المهرجان كثيراً مِنْ أغراضه وتمكنا خلاله مِنْ تكريم عدد كبير من أعلام الأدب والفن والفكر في بلادنا، وكان مِنْ بين الَّذين كرِّموا في المهرجانات الثلاثة مثالاً لا حصراً: الدُّكتور عبدالله الطَّيب، والدُّكتور محمد إبراهيم أبوسليم، والدُّكتور عون الشَّريف قاسم، والدُّكتور عثمان سيد أحمد والدُّكتور مكي شبيكة، والأستاذ جمال محمد أحمد.

والشعراء: البنا، ومحمد المهدي مجذوب، ومحمد عبدالحي، وإسماعيل حسن، ومحمد المكي إبراهيم، والأستاذ الطَّيب محمد الطَّيب، والأستاذ أحمد عبدالعال، والأستاذة سعدية الصَّلحي... وغيرهم كثيرون منحوا الجوائز التَّقديرية أو التَّشجيعيَّة أو جوائز الواعدين وكانت عبارة عن ميداليات ومبالغ مالية.

ونظَّمنا أمسيات للواعدين في مجالات الشِّعر والغناء تشجيعاً للمواهب ورعايةً لها، وكانت تلك الأمسيات نوافذ أطلَّ عبرها مواطنونا على عطاء الأدباء والفنانين مِنْ حولنا وما زال لدينا في أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية رصيدٌ ثرٌّ مِنْ عطاء تلك المهرجانات. ولدينا مواهب عديدة مِنْ الواعدين الَّذين قدَّمتهم مهرجانات الثَّقافة كواعدين ثم أصبحوا مبدعين بحق- مثالاً لا حصراً- خوجلي عثمان، ومصطفى سيد أحمد، وعبدالعزيز المبارك، وعثمان الأطرش، والخالدي... ومجموعة كبيرة لا تُحصى، وقد تلقيت في فترة المهرجان وبعدها عدداً كبيراً مِنْ البرقيات والرَّسائل تهنئ بذلك العمل الكبير وتدعو للمزيد مِنْ الجُهد في هذا الاتِّجاه، وكنا بين مهرجان وآخر ننظِّم نشاطات ثقافية كبيرة مِنْ تلك مثلاً: نظَّمنا بين

المهرجان الأول والثَّاني أسبوعاً للمسرح قدِّمت فيه عشرات المسرحيات، مما بعث النشاط في كلِّ مسارح العاصمة، ثمَّ انتقل إلى مسارح الأقاليم، ومما مكَّننا مِنْ تكريم عدد مِنْ رواد الحركة المسرحية في بلادنا.

وقد كنا نشغل أكثر مِنْ عشرة مسارح في وقت واحد بأعمال مسرحية جديدة: (المسرح القومي- قاعة الصَّداقة- قصر الشَّباب- الفنون الشَّعبية- نادي العمال- مسرح الطِّفل... ألخ)، وقد تلقيت عدداً مِنْ الرَّسائل تشيد بهذا العمل، كان من بينها واحدة أعتز بها تلقيتها مِنْ أحد أساتذة الجيل ومِنْ الرَّعيل الأول في مجال العمل التَّربوي والاهتمام المسرحي أستاذنا الطَّاهر شبيكة، وكان هذا نصها:

الأخ الأصغر الكريم إسماعيل

بعد التَّحيَّة الطَّيبة المباركة

ونحن نشهد اللَّيالي الأخيرة مِنْ أسبوع المسرح، أرجو أنْ أعبِّر لك عن سعادتي وغبطتي لمواصلتك وحرصك على حضور العروض، إنَّ اهتمامك ورعايتك لهذا الشَّأن أثلجا صدري أيما إثلاج، لأنَّ التَّقدير مِنْ جانبك يحمل معنىً كبيراً قلَّما حُظي به مَنْ يعملون في هذا الميدان.

أقول بكلِّ صراحة وأمانة، إنَّني لم ألحظ مثل هذه المؤازرة والاهتمام والحماسة مِنْ مسؤول طوال فترة تعلُّقي بهذا الضَّرب مِنْ الفنون.. تلك الفترة الَّتي امتدت إلى ثلاثين سنة ونيِّف.

هذه كلمة رجل عادي بسيط لم يمارس الزُّلفى والملق، وهي كلمة صادقة تخالج نفسه ونفوس المسرحيِّين الَّذين يعمل معهم.

ألا رعاك الله وحفظك وحقق أملك

والشُّكر لك

المخلص

الطَّاهر شبيكة

وقد اهتممت أيضاً– أوَّل ما اهتممت– في معرض مسؤوليتي عن الثَّقافة بثقافة الطِّفل. فأنشأت لأوَّل مرَّة وبمساعدة الأخ الدُّكتور محمد عبدالحي مدير مصلحة الثَّقافة، إدارة منفصلة لثقافة الطِّفل بالمصلحة، غذَّتها ولأوَّل مرَّة في السُّودان فرقة للعرائس وفرقة لمسرح الأطفال ثمَّ –وبمعاونة محافظ الخرطوم السَّيد مهدي مصطفى– أنشأنا أول مركز لثقافة الطِّفل في السُّودان، وذلك في قسم من حديقة الشُّهداء بمدينة الخرطوم بحري وقد افتتح هذا المركز في كرنفال كبير حضره السَّيد النائب الأول لرئيس الجمهورية ليبقى ساحة لنشاطات الطِّفل في الفن التَّشكيلي والموسيقى والرَّقص والغناء والتَّمثيل... وغيرها.

وبدأ –أيضاً– العمل مِنْ أجل إنشاء معرض دائم للإبداع الشَّعبي، حيث وعد السَّيد محافظ الخرطوم، أنْ يمنحنا قطعة أرض في منطقة البحيرة بأمدرمان.. وشرعنا في الإعداد لهذا المعرض الَّذي كان مقرراً أنْ يضم كمَّاً وفيراً مِنْ إبداعنا الشَّعبي اليدوي منه والقولي مُحلىً بالصُّورة والصَّوت والكلمة، مما كان سيفيد ثقافياً وسياحياً ومادياً، إلى جانب أنَّه يمثِّل واحداً مِنْ الأساليب الجيِّدة لحفظ جانب مهم مِنْ التُّراث، بدأ جزء كبير منه ينقرض أَو يتغيَّر طابعه.. وحتى غادرت وزارة الإعلام كانت المحاولات تجري لإنشاء هذا الصَّرح المهم، ولكن تعثَّرت معظم المجهودات بشأن تسجيل الأرض وبعد أنْ تركت الوزارة نام المشروع!

ثمَّ اهتممت بنقل تراثنا الفني إلى الخارج، فعملنا على أنْ نترجم إلى واقع معظم بنود الاتفاقية الثَّقافية مع الدُّول العربية والَّتي تعوَّدت أنْ تظل حبراً على ورق ومجرَّد تظاهرة شكلية نظرية لا نحوِّلها إلى واقع، فأقيمت أسابيع ثقافية للسُّودان في دولة الإمارات وفي قطر وفي الكويت وفي الجزائر وفي الدَّنمارك، وعملنا على دعم مجلة "الخرطوم" التي كان يرأس تحريرها العم قيلي أحمد عمر، وأصدرنا معها دورية أخرى هي مجلة "الثَّقافة السُّودانيَّة".

معظم هذه المجهودات الثَّقافيَّة توافرت عليها في خلال الأعوام الثَّلاثة الَّتي عملتُ فيها وزيرَ دولة للثَّقافة والإعلام، وقبل أن أصبح وزيراً مركزياً، هذا إلى جانب مجهودات أخرى في شتى مجالات الإنتاج الثَّقافي لا يتَّسع المجال لتعدادها وحصرها.

في أغسطس 1979م، وذات صباح مِنْ جمعة في شهر رمضان الكريم، اتَّصل بي الرَّئيس نميري تلفونياً في مكتبي بالوزارة، وطلب مني الحضور إلى قصر الشَّعب لمقابلته، فذهبت إليه وكان هناك الدُّكتور بهاء الدين محمد إدريس وزير رئاسة الجمهورية، فأخطرني نميري أنَّه قد قرر تعيِّيني وزيراً للثَّقافة والإعلام، ولأنَّه كان يعرف رأيي في مسألة تعيِّين وزارة الدَّولة، إذ إنَّني كنت قد تحدَّثت معه من قبل– وأنا وزير دولة وفي معرض حوار– عن أنَّه لا معنى في رأيي لوجود وزراء للدَّولة، إذ إنَّ أي وزارة مهما كان حجمها وأهميتها يمكن أنْ تعمل بوزير واحد فقط، لذلك لم يشأ أنْ يعيِّن معي وزيراً للدَّولة في حينها، ثم أخبرني أنَّه بصدد تعديل وزاري كبير، وأنَّه في انتظار الدُّكتور أحمد السَّيد حمد الَّذي رأى في إطار المصالحة الوطنية أنْ يعيِّنه وزيراً للمواصلات، وهي بادرة تمثِّل أيضاً ردَّاً لاعتبار الرَّجل، إذ إنَّ الثَّورة في أيامها الأولى كانت قد قست عليه ووجَّهت إليه التُّهم وقدَّمته للمحاكمة، وانتظرت حتى جاء الدُّكتور أحمد السَّيد ودخل على نميري ثم خرج منه. أعطاني نميري التَّعديل الوزاري كاملاً لأوجِّه وكالة السُّودان للأنباء بنشره وأوجِّه الإذاعة بإعلانه.

توافرت إعلامياً– بعد ذلك– على القضية الكبيرة، وهي العمل على دفع الجُهد الإعلامي. فسعيت بصفة خاصة لتنشيط الإعلام الخارجي، وانعقد بتاريخ 8 نوفمبر 1979م، أوَّل مؤتمرٍ لتقنين وتنشيط الإعلام في السُّودان بالخارج وافتتحه السَّيد الرَّشيد الطَّاهر نائب رئيس الجمهورية وزير الخارجية، ثم سعينا بجُهد وربما بجِهاد لتنفيذ توصياته، ومِنْ أهمها وأبرزها إنشاء أربع ملحقيات إعلامية في كلٍ مِنْ الكويت ولندن وجدة ونيروبي.

ولكن حرباً غريبةً قد شُنت على الفكرة مِنْ قِبل البعض في الخارج ورئاسة مجلس الوزراء ووزارة المالية بحجة أنَّ الفَشَل قد لازم معظم الملحقيات الأخرى المقامة مِنْ تجارية وغيرها، وكان إصرارنا أنَّه لا تزر وازرة وزر أخرى، وأنَّ العملَ الإعلامي يحتاج لجُهد كبير ولوسيلة لدفعه وأداة لرعايته في ظروف كان السُّودان يتعرَّض فيها لهجمات إعلامية ودبلوماسية كبيرة وكثيرة، وبعد لأيٍّ وجهاد تصدَّق لنا بافتتاح ملحقية إعلامية واحدة اخترنا لها لندن واخترنا أنْ يكون أول نشاط بها أُسبوع إعلامي عن السُّودان.

وقد اشترك في هذا الأُسبوع البروفيسور عبدالله أحمد عبدالله حاكم الإقليم الشَّمالي، وعثمان النَّذير وزير الدَّولة للمالية، وشخصي، واللِّواء معاش محمود الفكي مدير قاعة الصَّداقة، إلى جانب الدُّكتور بشير عبادي رئيس مجلس إدارة مشروع كنانة، وقد كان أسبوعاً حافلاً وناجحاً. ركَّزنا فيه على الوضع الاقتصادي والمحلي للسُّودان، وحاولنا إلقاء الضُّوء على الإمكانات الاقتصادية الواعدة لبلادنا وتصدَّينا لحملات الإعلام السِّياسيَّة الجَّائرة التي كانت على أشدها في ذلك الوقت ضد السُّودان.

واجتمعنا في البرلمان الإنجليزي بوفد من النواب أصدقاء السُّودان، حيث جرى حوار حول كيف يمكن أنْ يساعدوا بلادنا، ثمَّ عقدنا ندوةً عن الاستثمار في السُّودان دعونا لها عدداً كبيراً من رجال الأعمال البريطانيين، كما عقدنا اجتماعاً مع عدد من ذوي النفوذ والمكانة في السِّياسة الإنجليزية، أذكر منهم مستر إدوارد هيث الَّذي كان ألمع وجه مِنْ وجوه حزب المحافظين، ووزير الدَّولة للشُّؤون الخارجية، كما نظَّمنا معرضاً مصوَّراً عن السُّودان وقمنا بعرض عدد مِنْ الأفلام التَّسجيلية القصيرة عن مشروعي كنانة والرَّهد.

وعندما حُلَّت وزارة الإعلام سارعت الدَّولة بقفل مكتب الملحقية الإعلامية بلندن بحجة التَّقشف وضغط المصروفات، ولعلَّ ذلك كان تتويجاً للمؤامرات الَّتي كانت تُحاك ضد هذا المشروع مِنْ جهات عدة.

إلى جانب هذا، في الجهاز التَّنفيذي عُيِّنت عام 1977م أميناً للجنة الإعلام والثَّقافة بالأمانة العامة للاتِّحاد الاشتراكي السُّوداني، وكان وقتها السَّيد/ مأمون عوض أبوزيد مساعد الأمين العام، ثمَّ أعقبه بعد المصالحة الدُّكتور حسن التُّرابي الَّذي كان مرناً وحريصاً في أنْ يمنحني كلَّ ما يمكن مِنْ الفرص لتصريف مهامي أميناً للإعلام والثَّقافة دون تدخُّل أو تعويق، وربَّما سهَّل مِنْ مهمة تعاملي معه لاحقاً التقاؤنا في عدد مِنْ القضايا في اجتماعات مجلس الوزراء، وأذكر منها الموقف المعارض للوقوع في أحضان البنك الدُّولي، والموقف المناهض لسياسة مصر تجاه قضية الشَّرق الأوسط وخاصة إبرامها لاتفاقيات كامب ديفيد مع إسرائيل!

كان همّي الأساسي في لجنة الإعلام، أنْ أعطي معنىً لملكية الاتِّحاد الاشتراكي للصُّحف، وأنْ أجعل الصَّحافة تستخلص الاستفادة القصوى مِنْ هذا الوضع تحسيناً لأحوال الصَّحفيين وتوسيعاً لمساحة الحركة والحرِّية في العمل الصَّحفي، فكان أنْ نظَّمت لقاءً أسبوعياً لقيادات الأجهزة الإعلامية مع النائب الأول لرئيس الجمهورية والأمين العام للاتِّحاد الاشتراكي السَّيد أبو القاسم محمد إبراهيم، ثم السَّيد عبدالماجد حامد خليل، من بعده.

ثمَّ في فترة لاحقة، أقنعت الرَّئيس نميري أنْ يكون هذا اللِّقاء دورياً معه، فوافق. وابتداءً مِنْ عام 1981م أصبح هذا اللقاء شهرياً مع رئيس الجُمهورية، ثمَّ ظلَّ يُنفَّذ إلى وقت قريب، ثمَّ بدأت اجتماعات لقيادات العمل الإعلامي مع المسؤولين عن المكاتب الإعلامية في المؤسسات والمصالح واجتماع أسبوعي للقيادات الإعلامية مع أمانات الإعلام بالاتِّحاد الاشتراكي وحرصنا على عقد اجتماع منتظم كلّ ثلاثة أشهر للجنة الإعلام لرسم الخط الإعلامي العام الَّذي يمكن أن تتَّبعه الأجهزة الإعلامية بكافتها.

في جانب النشاط الثَّقافي بالتَّنظيم السِّياسي، توافرتُ على الإعداد لمؤتمر واسع للتَّخطيط الثَّقافي، تأكيداً لدور الاتِّحاد الاشتراكي في التَّخطيط الشَّامل ورسم السِّياسات العامة للعمل الثَّقافي في السُّودان، وبدأ المؤتمر في قاعة الصَّداقة وتواصل في الأمانة العامة للاتِّحاد الاشتراكي. تحدَّث في افتتاحه الأمين العام أبوالقاسم محمد إبراهيم، ومساعد الأمين العام للإعلام الدُّكتور التُّرابي، وقد تحدَّث التُّرابي في كلمته الافتتاحية، مشيداً لأوَّل مرَّة بالخميني وبالثَّورة الإيرانية، وقد استمر المؤتمر أسبوعاً حَفل بالحوار الحار وخرج بتوصيات قيِّمة في مجالات الموقف مِنْ التُّراث وإعادة كتابة تاريخ السُّودان، والتَّمازج الحضاري والثَّقافي. ومناهج التَّعليم والثَّقافة الجماهيرية وقضايا السِّينما والمسرح وقضايا الآداب والفنون وثقافة الطِّفل وقضايا النشر وقضية التَّنسيق بين الأجهزة الثَّقافية ورفعت هذه التَّوصيات لكلِّ الجهات المعنية على المستويات السِّياسيَّة والتَّنفيذيَّة والتَّشريعيَّة مِنْ أجل أنْ تتحوَّل مِنْ آمال وتطلُّعات إلى واقع يُعاش. وقد سبقه تجوُّل لبعض أعضاء أمانة الإعلام في بعض أقاليم السُّودان لتنشيط العمل الثَّقافي والفكري.

وكان هذا المؤتمر الأوَّل مِنْ نوعه في السُّودان بمثابة الخلفية الفكرية لمهرجان الثَّقافة الثَّاني، وكانَ هذا الجُهد أيضاً جزءاً مِنْ جُهدنا العام لاستقطاب أكبر عدد مِنْ المثقفين إلى ساحة الإيجابية والعطاء والمشاركة، وقد سعيت أيضاً- كأمين للإعلام- لحث الأخوة الصَّحفيين لتكوين نقابة لهم؛ وعندما تكوَّنت النَّقابة أخذتُ على عاتقي مسؤولية مساعدتهم وفتح الأبواب أمامهم، فبدأنا في الدِّراسة حول معاشات الصَّحفيين، ثمَّ منحناهم داراً، ولكن هذه التَّجربة لم تعش أكثر مِنْ عامين، ثمَّ أجهضت بسبب العقائديين ومحاولاتهم امتطاء صهوة النَّقابة للعمل المعادي للنِّظام، فاتخذ رئيس الاتِّحاد الاشتراكي قراراً بحل النَّقابة، وأعلن هذا القرار في اجتماع للمكتب السِّياسي قرر فيه أيضاً تكوين لجنة أخرى لدراسة أمر النَّقابة.

كان نضالي في الفترة الأخيرة قبل إلغاء وزارة الإعلام في عام 1981م، مركَّزاً في تكوين المجالس القومية التي تتحوَّل إليها الوزارة، وقبل أنْ تُحل الوزارة كانت الهيئة القومية للإذاعة والتِّلفزيون قد قامت، وكان مجلس إدارتها قد تكوَّن ومديرها قد عُيِّن، وقد أعلنت ذلك بنفسي للعاملين في الجهازين في اجتماع عام في صحن الإذاعة، ثمَّ بدأنا في وضع التَّفاصيل لقيام مجلس أعلى للثَّقافة وهيئة قومية للاستعلامات كأجهزة مركزية بعد أنْ تتوسَّع لا مركزية العمل الإعلامي والثَّقافي، ولكنَّنا فوجئنا في التَّعديل الوزراي الَّذي أجري في أكتوبر 1981م، بإلغاء وزارة الإعلام والثَّقافة وتشتيت مؤسَّساتها بين وزارة الشُّؤون الدَّاخلية ومجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية. وما عرفت كيف أُتخذ ذلك القرار أو لماذ أُتخذ، وما اهتممت كثيراً بالأمر ولا سعيت لأعرف عنه، مع أنَّ المعرفة في هذا الصَّدد كثيراً ما سعت إليَّ مِنْ بعض العالمين ببواطن الأمور، ومِنْ بعض العارفين بكيف تتحرَّك الأشياء في الدَّهاليز والأروقة!

ومع إنَّني كنت أعرف السَّعي الحثيث والأساليب المختلفة المشروعة وغير المشروعة، الَّتي كان يستخدمها أحدهم ليصبح وزيراً للإعلام. ومع علمي أنَّ مسؤولاً كبيراً في موقع مهم وبسبب ما تربطه بهذا (الأحد) مِنْ قرابة، كان ضالعاً معه في هذا الجُهد المحموم وكان غارقاً معه في وحل

هذه المحاولات الخفية الَّتي لم تجد الشَّجاعة لتسفرٍ عن نفسها ولم تجد المبرِّر لتتم في العلنٍ، كنت علي علم تام وكامل بكل هذا، بكلِّ تفاصيله ولكنَّني كنت– ترفعاً– أغض الطرف لأنَّني لم أتعوَّد النِّفاق ولا أحترم التَّآمر ولا أهتم بالصَّغائر ولا أتعامل مع تحرُّكات اللَّيل وجهود الخفاء!

وقد كنت طريح الفراش في المستشفى العسكري بأمدرمان بعد أنْ كنت قد عُدُّت لتوي من تُونس بعد المشاركة في مؤتمر عن نشر الثَّقافة العربية في العالم، عندما استمعت وأنا بالمستشفى إلى نشرة السَّاعة الخامسة مساء الَّتي أعلنت فيها بعض القرارات الجمهورية بإنشاء وزارات مركزية وإلغاء وزارات أخرى مع تعديل وزاري كبير.

وبصدد مؤتمر تونس هذا– أتذكَّر عَرَضَاً– مسألةً طريفةً تحضُرني، فعند لقائي الرَّئيس نميري بعد عودتي منْ لندن استأذنت سيادته في أنْ أتوجَّه إلى تونس تلبيةً للدَّعوة الَّتي تلقيتها مِنْ المنظمة العربية للتَّربية والثَّقافة والعلوم للمشاركة في مؤتمر نشر الثَّقافة واللغة العربية في العالم، وقد وافق نميري وأخطرني أنَّه علم أنَّ السَّيدين الرَّشيد الطَّاهر بكر وأبوبكر عثمان قد تلقيا دعوات مماثلة من الدُّكتور محيي الدِّين صابر مدير المنظمة للمشاركة في هذا المؤتمر، وطلب مني أنْ أتحدَّث معهما عن ضرورة تلبية الدَّعوة وتحريضهما على الاشتراك، وعندما عدت إلى مكتبي بالوزارة بعد المقابلة تلقيت مكالمةً تلفونيةً منْ نميري يخطرني فيها أنَّ السَّيد الرَّشيد الطَّاهر قد اتصل به لتوه ليستأذن في السَّفر إلى تونس وطلب مني السَّيد الرَّئيس أنْ نتعاون أنا والأخ الرَّشيد على إقناع الأخ أبوبكر ليسافر معنا.

وعندما اتصلت بالأخ أبوبكر تلفونياً ورويت له ما طلبه منا نميري، ضحك وهو يقول لا بدَّ أنَّ السَّيد الرَّئيس ينوي أنْ يفاجئنا بشيء ولا شك أنَّه يزمع أنْ يقوم بتعديل وزاري أو ما شابه ذلك، وإلا لما حرص على تحريضنا على الخروج مِنْ البلد على هذا النحو! واقتنع أبوبكر بالمشاركة وسافر معنا إلى تونس، وفي صبيحة اليوم الثَّاني لوصولنا إلى تونس وفي السَّابعة صباحاً تلقيت مكالمةً تلفونيةً في حجرتي بالفندق من الأخ أبوبكر يخطرني فيها أنَّ أخبار السُّودان قد حملت أنَّ نميري قد أصدر قراراً بإعفاء كل الوزراء من مناصبهم، وقد كانت دهشتي كبيرة جدَّاً عند سماعي لاحقاً نبأ إلغاء وزارة الثَّقافة والإعلام في التَّعديل الوزاري الجديد.

فقبل ذلك التَّاريخ بثلاثة أسابيع -فقط- وفي آخر مقابلة لي مع الرئيس نميري، وكنت قد عدت مِنْ أسبوع السُّودان الإعلامي بلندن، أخذ نميري يُطنب في الثَّناء على وزارة الإعلام وأدائها ومثابرتها وتفوقها، وقال لي مازحاً إنَّك تملك الآن الحجة والسَّبب بعد النَّجاح الباهر لأسبوع السُّودان بلندن لتطالبنا بميزانية أكبر للإعلام الخارجي وبإنشاء ملحقات إعلامية أخرى، وقال لي إنَّه كان سعيداً غاية السَّعادة وهو يتابع هذا الجُهد في التِّلفزيون، وروى لي ما قاله لصديق كان يجلس بجانبه في المنزل ساعتئذ، إنَّه لو إنَّنا كنا نملك مِنْ الأموال ما يملك الآخرون لاستطعنا بمثل ما نملك مِنْ الرِّجال الأكفاء أنْ نَفعل المعجزات، ولم أسمع نميري يسهب في الثَّناء والإطراء على وزارة الإعلام كما كان يفعل ذلك اليوم! ولذلك عجبت أنْ تكون الخطوة الأولى بعد ذلك مباشرة هي إلغاء الوزارة. إذ إنَّ تلك الخُطوة جاءت في إطار توصيات لجنة الحكم الإقليمي، وفي الاجتماع الأوَّل المشترك لمجلس الوزراء الجديد وقد حضرته لأنَّه قد دعيَّ إليه أيضاً أعضاء المكتب السِّياسي. بعث إليَّ- أثناء الاجتماع أحد وزراء الدَّولة بمذكرة صغيرة- لا أزال أحتفظ بها، يطلب فيها مني أنْ أثير مسألة إلغاء وزارة الإعلام وبعثرة أجهزتها، وأنْ أطالب أنْ تعود الوزارة كما كانت... هكذا. ولم أفعل -طبعاً- فقد كان بوسعه أنْ يفعل ذلك بنفسه لو أراد وما كان ممكناً بعد التَّعديل الوزاري بيومين أنْ أتحدَّث عن الوزارة التي أُبعدت عنها فيحمل ذلك محمل المنطلق الشَّخصي!! وكان أنْ فوَّت على السَّيد الوزير الخطير هذه اللُّعبة المكشوفة.

ومع عدم اقتناعي بجدوى هذه الخُطوة الَّتي اتُّخذت بمبرر اللامركزية، ومع أنَّ الكثيرين ظلوا يقدِّمون المذكِّرات الإدارية والقانونية في هذا الصَّدد، ومع أنَّ هذه مسألة ظلَّت مثار نقاش وحوار في المنتديات والصُّحف، ومع أنَّ مؤتمر القادة الَّذي انعقد في يناير 1980م بقاعة الصَّداقة قد استصدر توصيةً تُطالب بعودة وزارة الإعلام، ومع أنَّني شرعت وقتها في كتابة صفحة أسبوعية بجريدة "الصَّحافة"، إلا إنَّني لم أتعرَّض لا مِنْ بعيد ولا مِنْ قريب لهذه المسألة، حتى لا تحمل محملاً خاطئاً، ولكنَّني ظللت موقناً أنَّ هذه الخُطوة لم يحالفها التَّوفيق، وأنَّه عاجلاً أم آجلاً سنجد أنفسنا في حاجة

لتجميع الأجهزة الثَّقافية والإعلامية المركزية تحت مظلة وزارية واحدة في بلد بمثل هذا النسيج الثَّقافي الَّذي نعرفه لبلادنا، وفي قُطر يخوض معارك بناء وتنمية ويحتاج لصلة ثقافية وإعلامية قويَّة ومستمرة بين القيادة والقواعد مِنْ أجل الَّتوعية والتَّعبئة.

وفعلاً، وبعد أقل مِنْ عام عادت الوزارة بكامل أجهزتها تحت اسم وزارة الإرشاد والإعلام القومي، ولقد سررت لعودة وزارة الإعلام، فهذا ما كنت أتوقَّعه ولكنَّي عجبت– سبحان الله– أنَّ الَّذين صفَّقوا لإلغاء الوزارة بدفاع عن اللامركزية عادوا هم أنفسهم وصفَّقوا لعودة الوزارة بدفاع عن اللامرَّكزية! وقد كتبت مقالاً عن ذلك في صحيفة "الصَّحافة" في عَمود (أول المساء)، كما أنَّني ظللت أعتقد أنَّ مواقفي المعارضة الَّتي لم أكن أخفيها مِنْ مسألة تأييدنا لسياسة مصر في الشَّرق الأوسط، كانت أحد أهم أسباب إلغاء وزارة الإعلام.

فقبل هذا التَّعديل ببضعة أشهر كنت قد فوجئت –أيضاً– وأنا وزير للإعلام بخبر في نشرة الثَّالثة بالإذاعة، يفيد بصدور قانون جديد لوكالة السُّودان للأنباء يقضي أنْ تتحوَّل الوكالة مِنْ وزارة الإعلام لتتبع مباشرة لرئيس الجمهورية. المستشار القانوني لرئيس الجمهورية الدُّكتور يوسف ميخائيل، قال لي– عندما اتصلت به– إنَّ هذا القرار صادر عن الرَّئيس شخصياً. السَّيد الرَّئيس، عندما فاتحته في الأمر أبدى دهشته كيف تتبع الوزارة لرئيس الجهمورية؟! ثُمَّ كلَّفني وفي حضور مستشاريه للحكم اللامركزي ومستشاره القانوني، أنْ أبحث معهما عن كيفية الوصول إلى حلٍّ لمعالجة الخلل الَّذي أحدثه هذا القانون فيما يختص بتبعية الوكالة.. وأذكر أنَّني قلت لهما إنَّني لا أملك حلاً غير إعادة الوكالة إلى نطاق وزارة الإعلام، فهي في إطار الوزارة كانت تتمتَّع بقدر كبير مِنْ الاستقلال وحرية الحركة.

وعندما حُلَّت كلُّ الأجهزة التَّنفيذية والسِّياسيَّة في عام 1983م، تقدَّمت بطلب لجامعة الخُرطوم، وقُبلت لأحاضر في الإعلام وعلم الاجتماع بمعهد الدِّراسات الإضافية بالجامعة، وقد تحدَّثت مع مدير الجامعة

وقتها البروفيسور عمر بليل- رحمه الله- الَّذي كان يريدني أنْ أخطط لقيام معهد لدراسات السَّلام، وكانت الفكرة قد نُفِّذت لاحقاً بطريقة أخرى أقل طموحاً، وكانت اللَّجنة الشَّعبية لتطوير الاتِّحاد الاشتراكي قد بدأت أعمالها ومداولاتها، ووجد البعض في منبرها فرصةً مواتيةً وجيِّدةً للهجوم على مايو، ومثَّل كلُّ هذا فرصةً لنا لنناقش- مع أنَّني لم أكن عضواً باللَّجنة- الأسس الفكرية والتَّنظيمية للوعاء السِّياسي، وبدأت في تحرير صفحة أسبوعية بجريدة "الصَّحافة" اليومية تحت عنوان: "حزمة خواطر"، كتبتُ فيها سلسلة من المقالات حول صيغة التَّنظيم السِّياسي بين أشكال الجبهة والحزب والتَّنظيم بعنوان: "دعونا نحلُم"، وقد كانت تلك المقالات تتحدَّث عن ماهي الضَّرورات التَّاريخية والسِّياسيَّة والثَّقافيَّة لاختيار التَّنظيم السِّياسي الواحد؟

وأعود إلى وزارة الإعلام، لقد اهتممت أكثر ما اهتممت في وزارة الإعلام، إلى جانب الجُّهد الثَّقافي والإعلامي في الخلق والإبداع، أنْ أضع فلسفةً واضحةً للعمل، لخَّصتُها إعلامياً في أربع كلمات هي: (إنَّنا نريد إعلاماً ملتزماً وصادقاً وموضوعياً ومتحرِّكاً). وكتبتُ كراسةً مطبوعةً حول هذا المعنى، ولأنَّ الإعلام كتعبير عن حركة المجتمع بأسره يؤثِّر في كلِّ فرد ويتأثَّر بكلِّ فرد، فقد حرصت منذ البداية أنْ اجتمع -ومعي قيادات الوزارة- مع المكاتب التَّنفيذية لكلِّ المنظَّمات الفئوية والجماهيرية مِنْ عمال ومزارعين ورجال أعمال ونساء وشباب.

ولهذا الغرض أيضاً أنشأت (نادي أصدقاء التِّلفزيون)، الَّذي استقطب عدداً محترماً مِنْ مشاهدي ومشاهدات التِّلفزيون والَّذي كان يعقد لقاءً شهرياً أُسرياً يجمع بين بعض المشاهدين وبين قيادات التِّلفزيون كجهاز إعلامي خطير ومهم، وكانت الدَّعوة فيه عامة والمناقشات حُرَّة وحارة، وعندما تبرَّم مدير البرامج بالتِّلفزيون مِنْ نقد أعضاء في النادي، عملت فوراً على نقله مِنْ التِّلفزيون لأنَّني أرى التِّلفزيون جهازاً عاماً لا بدَّ أن يستمع مسؤولوه لآراء مشاهديه ويحترموها، فوزارة الإعلام هي واجهة الثَّورة والدَّولة، فهي النَّافذة الَّتي يطلُّ منها المسؤولون وجُهدهم على المواطنين،

ويطلُّ منها المواطنون وقضاياهم على المسؤولين، وهي المرآة الَّتي تنعكس عليها جهود الحركة والبناء على المستويات الفردية والجماعية كافة، وهي مِنْ أهم القنوات التي تربطنا بعالمنا، وتأتي لمجتمعنا بصورة العالم من حوله، وهي أيضاً مِنْ أهم حلقات الوصل بين مصالح ومؤسَّسات الدَّولة كافة، وهي تتعامل مع بعضها ومع الجماهير، وهي موطن الحافز والعون والمدد لأهل الإبداع والخلق مِنْ أبناء شعبنا في مجالات الثَّقافة كافة، تساعد وتدعم وترحِّب الآفاق، وهي الدَّوحة الظَّليلة الَّتي يتَّكئ تحت ظلِّها المواطن بعد عناء الجهد لينعم ببعض المعرفة وبعض مِنْ التَّرفيه والتَّرويح، وهي واحدة من أهم مظاهر السُّلطة في أصقاع بلادنا النائية، ورسول المركز إلى الأقاليم، وصدى الأقاليم عند المركز، وهي صوت أمتنا وشعبنا وبلادنا الَّذي يرتفع متحدِّثاً باسمنا، محدِّداً مواقفنا مِنْ قضايا أُمتنا، وعالماً ومتصدياً للدِّفاع عن أمتنا وترابنا وعن حاضرنا ومستقبلنا، وداعياً لوحدتنا. وهي الحارس لتراثنا وفننا وأدبنا وإثارنا، دراسةً له وصوناً وعرضاً، لنستلهم القيم النبيلة الكامنة فيه. ولهذا فقد أوضحت في جلاء مسؤولياتنا الإعلامية والثَّقافية تجاه الثَّورة والدَّولة على العمل الجاد، لأنَّ هذه القيمة الحضارية هي الأساس الَّذي يستوي به حال الأجهزة والبلاد، متذكِّرين في ذلك قول علي كرَّم الله وجهه (لا تتركوا المحسن فيتوانى ولا تتركوا المسئ فيتمادى).

وفي ظل تأكيد وتأصيل روح الزَّمالة، لأنَّ وزارة الإعلام هي في المكان الأول وزارة علاقات عامة، وفي ظلِّ الحرص والإصرار على الانفتاح، لأنَّ الإعلام ليس مهمة العاملين في أجهزته وحدهم، ولذلك لا بدَّ أن نفتح الأبواب ونفسح السَّاحات ليدخل منها ويتعاون مع الأجهزة كلُّ مَنْ يملك أنْ يعطي عطاءً مفيداً، وفي ظل لواء خفَّاق للخلق وللمبادرة لأنَّ عمل الثَّقافة والإعلام هو في صميمه عمل خلق وإبداع. ولذلك، لا بدَّ أنْ تصحوا هذه الأجهزة كلَّ صباح بإضافة جديدة فيها الأصالة والتَّجديد، فيها عَبق ترابنا وعطر تراثنا، ومِنْ ثَمَّ فدعوتي كانت لمن يتعاون مع الأجهزة، هي دعوة للإبداع والتَّجديد دون أنْ نستفز أو نجمح ودون أنْ ننقطع أو ننبت عن أصولنا.

وفي ظل الارتكاز على الأصالة والَّتي تعني- في هذا المجال- التَّحرك الدَّائم بوحي القيم الخيِّرة المتأصِّلة في تربة مجتمعنا ووجدان أهلنا وتعني أنْ يكون إعلامنا إعلاماً موضوعياً لا يزيَّف ولا يخادع وأنْ يكون شجاعاً يدافع بالحق ويبسط الحقيقة لا يطبِّل ولا يخدع، ولذلك كانت دعوتي لمن معنا هي دعوة للأصالة والتَّأصيل دون جمود أو تراجع أو سلفية.

ولتعميق هذه المفاهيم ولتوثيق أواصر الود والزَّمالة مع العاملين- كلُّ العاملين بالوزارة- فقد درجت يومياً أنْ أذهب إلى المكاتب لأجلس مع العاملين لنتناقش ونتحاور ونتونَّس- أيضاً- في صراحة ووضوح وزمالة.

لن أستطيع أنْ أتحدَّث بالإحاطة والعمق- مهما أفردت مِنْ الصَّفحات- عن أميز وأخصب مافي التَّجربة الإعلامية بعد ستة أعوام في قيادة وزارة الإعلام، فالتَّجربة الإعلامية بحر زاخر بعيد السَّواحل، هائل الموج، كلُّ مافيه ثرٌّ ومثير، ولا يمكن الوقوف عند أيٍّ مِنْ معالم التَّجربة بحسبانه الأعلى أو الأندى، فالسَّاحة الإعلامية ساحة متزاحمة الأطراف لا يحدُّها أفق ولا يسبر غورها شيء.. ولكن، لعلَّ مِنْ المفيد أنْ ألمس على واحدة أو اثنين من الحكايا أو القضايا الطَّريفة الَّتي لا تزال تحتل مساحةً من ذاكرتي في هذا المجال.

لقد كانت قضية تعامل المسؤولين مع أجهزة الإعلام- وخاصة الوزراء منهم- مِنْ أعوص وأطرف القضايا، فقد لاحظت وذكرت وأنا في قيادة وزارة الإعلام أنَّ المسؤولين في السُّلطة أثناء تصرُّفهم حيال الإعلام والتَّعامل مع أجهزته ينقسمون إلى أربعة أنماط:

1- نمط (التَّوجس الإعلامي)،

2- نمط (الحاسة الإعلامية)،

3- نمط (الهاجس الإعلامي)،

4- نمط (الهوس الإعلامي).

1/ نمط التّوجس الإعلامي:-

هنالك نفر مِنْ المسؤولين يتوجَّسون مِنْ الإعلام فيتهرَّبون مِنْ أجهزته ويبتعدون عن أَضوائه، وذلك لعدم مقدرةَ أو لعدم رغبة، فالبعضَ يتهرَّب مِنْ أجهزة الإعلام لعدم المقدرة، وذلك إما لأنَّهم لا يملكون ما يقولون أو لَأنَّهم لا يعرفون كيف يقولون ما يريدون! وبعض آخر يتوجَّس مِنْ الإعلام عن عدم رغبة، هؤلاء- وهم قلة- يبتعدون عن الأضواء لأنَّهم يعرفون أنَّهم وهم بعيدون عن الأضواء يظلون أقدر على تحريك الأمور والمسائل، وأقوى في مواجهة الأعاصير والعواصف، وأسلم وأحسن في الحركة، وأكثر فاعلية وتمكيناً في صنع الأحداث، وأنا أعرف واحداً منهم مِنْ أكثر النَّاس تجنُّباً للأضواء، ولكنه مِنْ أقدرهم على تحريك الأحداث وتحَقيق الأغراض!

2/ نمط الحاسة الإعلاميّة:

وهنالك أُناس مِنْ المسؤولين- وهم قلة أيضاً- يملكون ما يمكن أنْ نسميه بالحاسة الإعَلاميَّة، وهؤلاء أذكياء بلاريب، يعرفون متى يمسكون بالميكرفون ومتى يقفون خلف الكاميرا ومتى يتحدَّثون ومتى يصمتون، ومنطلقاتهم في معظمها موضوعية فهم يهتمون بالقضايا والأفكار لا بالأفراد والأشخاص، ويهتمون بالوطن والمواطن لا بذواتهم ومصالحهم، وهؤلاء يفيدون أجهزة الإعلام بحق ويستفيدون منها بوعي.

3- نمط الهاجس الإعلامي:

أما المجموعة الكبيرة مِنْ المسؤولين، فتعاني مِنْ الهاجس الإعلامي، ولذلك فهذا أكثر الأدواءَ الإعلامية انتشاراً في الَوسط السِّياسي، فهي المجموعة الَّتي تملك الحاسة الإعلامية ولا تعاني مِنْ الهوس الإعلامي.

وهـؤلاء في هاجسهم الإعـلامـي ينطلقون مـنْ خليط مـنْ الذَّاتية والموضوعية، فهم يحرصون على البقاء في دائرة الَضوء ويسعوَن للظهور في كلِّ سانحة تبدر لهم، مواتيةً كانت أم غير مواتية، ولذلك فمشكلة هؤلاء أنَّه قد تختلط عندهم الأمور وقد يسيئون أحياناً كثيرة لقضاياهم بسبب هذه الشَّفقة الإعلاميَّة.

4/ نمط الهوس الإعلامي:

أما أخطر هذه الأنماط، فهو النمط الرَّابع– أي نمط الهوس الإعلامي–، وهنالك عدد غير قليل مِنْ المسؤولين– نساءً ورجالاً– مصابون بهذا الهوس الإعلامي والعياذ بالله، وهؤلاء يلهثون لهثاً مريباً وشنيعاً وراء أجهزة الإعلام، فيتصيَّدون الكلمة ويتهافتون على المكيرفون ويطاردون الكاميرا، ذلك أنَّهم لا يطيقون الإحتجاب لحظة عن الألسن والأسماع والعيون. إنَّهم يريدون الأضواء مسلَّطة ومركَّزة عليهم بالحق أو بالباطل بسبب أو بغير سبب، وهم في ذلك لا يعلمون سيكولوجية المستمع والمشاهد الَّذي علمتنا التَّجربة أنَّه يمقت (الزَّحمة). والظهور الإعلامي الكثير الكثيف عندما لا تكون هنالك الأسباب الوجيهة أو القضية الَّتي تستحق، وهذه الفئة تسبب صداعاً دائماً لأجهزة الإعلام، لأنَّ أخبارهم لا تظهر بالقدر المطلوب أو الحجم المطلوب أو الصورة المطلوبة، وهي فئة تحتاج –حتماً– لعلاج ثقافي وسياسي ونفساني، لأنَّ هذا الهوس الإعلامي داء خطير يشوِّه أداء الأجهزة ويزعج المسؤولين، ويشوش على الجمهور. ولعلَّ أسباب هذا الدَّاء هي أحياناً الحرص وأحياناً الخوف وأحياناً الجهل.

فالحرص كما يقولون قد أذل أعناق الرِّجال. وأنا هنا أعني الحرص على المواقع والامتيازات، فالبعض يعتقد– واهماً– أنَّ الوجود في أجهزة الإعلام يجعل الشَّخص دائماً (على البال أو قريباً مِنْ العين قريباً مِنْ القلب)، كما يقول الفرنسيون... هم يعتقدون أنَّ هذا القَرب على (البالَ) يضمن بدوره بقاءً أطول في المناصب وجلوساً أريح فوق المقاعد! أما الخوف الَّذي أعنيه فهو الخوف مِنْ النسيان، وأما الجهل فهو الجهل بأصول اللُّعبة، والاعتقاد خطأ كما أعتقَد وصوابٌ كما يعتقد الآخرون، أنَّ الأعلى صوتاً والألمع صورة والأكثر ضجيجاً، هو الأطول عمراً في دهاليز السُّلطة.

وزير الإعلام– حسب قانون الصَّحافة والمطبوعات السُّوداني– هو رئيس لجنة الصَّحافة والمطبوعات، وهو بحكم ذلك وبالتَّشاور مع النَّائب العام الَّذي يقرر بشأن تداول المطبوعات الأجنبية في السُّوق السُّوداني ولم أشأ طيلة فترتي وزيراً للإعلام، أن أستخدم هذه السُّلطة، إلا في حالتين اثنين، فأنا أمقت استخدامها ولا أقرُّ بجدواها، ولكن عندما أبرمت اتفاقيات كامب ديفيد، وعندما أصدر السُّودان بياناً أبدى فيه بعض التَّحفظ على الاتفاقيَّة

ومع التَّسليم بدور مصر وتاريخها وبما قدَّمته لقضايا الأمة العربية، بدأت بعض الصُّحف المصرية تتهجَّم على السُّودان بصفة عامة وتهاجم العرب شعوباً وحكومات وزعماءً بصفة خاصة، وفي كثير منْ الأحيان بأسلوب مقذع ومسيء، ولأنَّ لدينا- كما أعتقد- دوراً ثقافياً تجاه القارئ، فقد أصدرت أمراً بإيقاف مجلة "أكتوبر" الأسبوعية وصحيفة "الأخبار" اليوميَّة منْ التَّداول في السُّوق السُّوداني لإمعانهما في هذا الاتِّجاه واستمر هذا الإيقاف فترة طويلة.

وبعد فترة وفي اجتماع لأسرة مجلة "الوادي" مع نميري، أثار رئيس مجلس إدارة "روز اليوسف" مسألة إيقاف جريدة "الأخبار" عن دخول السُّودان وذكر أنَّه يود أنْ يتوسَّط لدى "الرَّييس" للسَّماح لها بمعاودة التَّوزيع في السُّوق السُّوداني، ولأنَّني شعرت أنَّ المسألة قد أثيرت بصورة قد تسبب حرجاً للسَّيد رئيس الجمهورية، طلبت الكلمة وقلت إنَّ الَّذي أوقف المجلة هو وزير الإعلام- أي شخصي- وأنَّ الصَّحيفة بالصُّورة الَّتي تتناول بها القضايا العربية والَّتي تعامل بها الزُّعماء العرب قد اضطرتنا لاتِّخاذ هذا القرار، وهي سلطة لم نشأ أبداً أنْ نستخدمها منْ قبل. وعقَّب نميري على ذلك بقوله: "إنَّ هذه مسألة منْ اختصاص أجهزة هي منْ مسؤولية وزير الإعلام، وعليه يعود القرار في هذه المسألة إلى الوزير".

قضايا وأحداث

الغزو

بعد خمسة أشهر منْ تعيِّني في المنصب الوزاري، دخلت مايو في تجربة منْ أحرج وأصعب ما مرَّ بها منْ التَّجارب، وواجهت تحدِّياً يُعد منْ أكبر وأخطر ما واجهها من التَّحديات، ففي الثَّاني من يوليو 1976م، وقع الغزو الَّذي أصطلح على تسميته وقتها بـ(غزو المرتزقة).

كنت أقيم منذ عودتي مِنْ فرنسا والتحاقي بعمادة الطُّلاب بجامعة الخرطوم، بمنزل مِنْ منازل الجامعة بشارع البلدية بالقرب مِنْ القيادة العامة لقوات الشَّعب المسلحة، وكانت تقيم معي في ذلك الوقت 1976م خالة- رحمها الله وابنتها الصغيرة-. صحوت في الرَّابعة صباحاً مِنْ تلك الجُمعة الثَّاني مِنْ يوليو وقدت عربتي بنفسي- كما أفضِّل دائماً أنْ أفعل- واتَّجهت إلى المطار استجابة للدَّعوة التي وصلتنا لاستقبال الرَّئيس نميري بعد عودته مِنْ جولة في الولايات المتحدة وفرنسا.. ولم يستوقفني عند الوصول إلى المطار أي شيء غير عادي، ووصل الرَّئيس نميري في حوالى الخامسة صباحاً، وصافح مستقبليه ثمَّ اتَّجه إلى قاعة كبار الزُّوار بالمطار.. ووقفت مع عدد مِنْ الوزراء خارج القاعة نتجاذب أطراف الحديث في انتظار مغادرة الرَّئيس للمطار، وكانت عربته تنتظر أمام القاعة.. شعرنا بعد فترة وجيزة بحركة غير عادية، وخرجت السَّيدة حرم الرَّئيس ومعها بعض المرافقات مستقلين عربة تحرَّكت بهن إلى خارج المطار، لم نعد ندري إنْ كان نميري قد غادر المطار أم ما زال موجوداً، وكنا نتلفَّت، فوجدت أنَّ معظم المستقبلين قد انفضوا، فاستقليت عربتي عائداً إلى المنزل.. وعندما وصلت إلى الشَّرق من حي المطار متوجِّهاً نحو منزلي، بدأ يعلو صوت الرُّصاص وازداد الصَّوت وأصبح قوياً جدَّاً عندما مررت أمام القيادة العامة وبوابتها الرَّئيسية المطِّلة شمالاً، ولم أعرف إلا لاحقاً- أنَّني في تلك اللَّحظات- كنت أمرُّ عبر وابل مِنْ الرُّصاص لم أكن أتوقَّعه ولم أشعر به.. فقد كان بعض المهاجمين المعارضين يصوِّبون نيران أسلحتهم نحو القيادة العامة مِنْ المكان الَّذي أصبح الآن مسجداً للقوات المسلحة، وقد كان منزلاً تهدَّم بعد ذلك تماماً بسبب الرُّصاص الَّذي تلقَّاه مِنْ القيادة العامة ردَّاً على القصف مِنْ المرتزقة!

وصلت إلى المنزل فبدأ التّلفون يرن... صديق سمع الرُّصاص وهو يسأل علَّه يجد عندي تفسيراً، ثم صديق ثان وثالث ورابع، ولكنَّهم لم يجدوا عندي أي تفسير لما يحدث، فالإذاعة توقَّفت عن الإرسال والرُّصاص يلعلع في الشَّوارع ولا أحد يدري ماذا يجري. ثمَّ صمت التّلفون المباشر بعد المكاملة الرَّابعة، فاتجهت إلى التّلفون السِّري واتصلت بأخي عمر الحاج

موسى، فقد كان معنا بالمطار وكان عليه أنْ يجتاز كبري النِّيل الأزرق ليصل إلى منزله في شمبات، أردت أنْ أطمئن عليه وأعرف إنْ كان قد ألمَّ بشيء يمكن أنْ يفسِّر ما يجري ولم تدم محادثتنا طويلاً، أخبرني أنَّه وصل بالسَّلامة، ولكنَّه لا يجد تفسيراً لما يدور، ثمَّ انقطعت المحادثة وصمت التّلفون السِّري أيضاً!

قضيت يوم الجمعة بأكمله أحاول الرَّاديو ثمَّ أعالج التّلفون فلا أجد شيئاً ثُمَّ أطل على الشَّارع فأجده مقفراً والرُّصاص يدوي بثقل، وتختلط أصوات المدافع بأصوات الدَّبابات، ومضى ذلك اليوم طويلاً ثقيلاً غريباً... صباح السَّبت خرجت إلى الشَّارع وأنا مصمم على الذِّهاب إلى الوزارة مع توسُّلات الخالة التي لا حقتني حتى الشَّارع لأعود، فالرُّصاص ما زال يدوي. عربةٌ واحدة في الشَّارع لطبيب يسكن بالقرب منَّا خرج يستجلي الأمر، ركبتُ معه واتَّجهنا إلى قلب المدينة. في منتصف شارع الجمهورية وبالقرب منْ تقاطع (سانتجيمس) ارتفع أزيز الرَّصاص. قرر الطَّبيب العودة، نزلت منه وبدأت أتحرَّك متسللاً بين (البرندات) حتى دخلت مباني وزارة الإعلام فوجدت الوزير بونا ملوال ووكيل الوزارة بالإنابة بابكر كابوس، وأحد موظفي الوزارة اسمه كوراك، ولا أحد سواهم، وعرفت أنهم كانوا قد عادوا صباح الجمعة من المطار مباشرة إلى الوزارة، وعرفت مِنْ بونا بعض التَّفاصيل.

عرفت أن ليبيا والجّبهة الوطنية هما مصدرا التَّدبير والتَّمويل والتَّسليح، وبدأت الاتصالات. ولكنْ، معظم التِّلفونات معطّلة، وكان على كوراك أنْ يحمل الرَّسائل إلى كلٍّ منْ وزارتي الدَّاخلية والخارجية وغيرهما متسللاً بقدميه عبر الرُّصاص في كلِّ تلك التَّحركات. حتى مساء السَّبت لم يحضر أيُّ وزير إلى مكتبه فلا يزال القناصة يعملون، فقط وزيرا الإعلام والدَّاخلية مأمون أبوزيد ومعه في مكتبه خالد حسن عباس في وزارة الدَّاخلية، ثمَّ النَّائب الأول محمد الباقر أحمد في مكتبه بالقصر.. لا أحد سوى هؤلاء من المسؤولين التَّنفيذيين، فقد بقوا جميعاً في منازلهم. أحد الوزراء كان جاراً لنا اكتشفت أنَّ تلفونه السّري يعمل تلفنت له راجياً أنْ يتحرَّك بضع ياردات فقط إلى منزلي لتطمين خالتي بأنَّني وصلت بالسَّلامة ووافق، ولكن عند عودتي إلى المنزل بعد يومين وجدت أنَّه لم يفعل! بونا ومأمون وخالد واللّواء الباقر، لا أحد سوانا مِنْ المسؤولين التَّنفيذيين في مكتبه في اليومين الأولين!

منذ اليوم الثَّالث صمتت الأسلحة وبدأ المسؤولون يتدافعون على مكاتبهم نهار الإثنين، كانت بعض القوات مِنْ شندي قد دخلت العاصمة ووصلت إلى حدائق الشُّهداء جنوب قصر الشعب، وبعد أنْ قامت في طريقها بنظافة كاملة لكبريتيّ النِّيل الأزرق وبري، طلب مني الأخ بونا أنْ أتوجَّه إلى الإذاعة لنتمكن مِنْ معاودة الإرسال الذي كان لا يزال متوقِّفاً، وكانت أخبار السُّودان تصل بصعوبة وفقط لمن يستطيع التقاط إرسال راديو جوبا أو إرسال محطة سلاح الإشارة التي أقيمت على عجل بمدينة بحري لبث بعض الأخبار والرَّسائل. طلبنا من قائد الشَّمالية أنْ يصاحبنا إلى الإذاعة لنظافتها، تَمَّ إعداد وتنظيم المسيرة، ووضعت لنا عربة تايوتا مفتوحة ركبتُ في الأمام واعتلى المصورون السِّينمائيون الفتوغرافيون ظهرها، وفجأة وقبل أنْ نتحرَّك بدأ الرُّصاص ينهمر غزيراً صوب عربتنا مِنْ شجرة في ميدان الشُّهداء، فقد كان بعض القناصة ما زالوا هنالك، وفي عَجل أدخلنا الجنودُ إلى مكاتب مباني (البريد) ولم يصب أحدٌ منا، ولكن إحدى كاميرات التَّصوير السِّينمائي أصيبت وتعطلت وبدأ الجنود الرَّد السَّريع والحاسم على القناصة وفي ثوان صمت رُصاصهم، عدنا وتحرَّك الرَّكبِ في بطء شديد ذهبنا أولاً إلى سلاح المهندسين، وكان هنالك تجمُّع لكل القوات التي وفدت إلى الخُرطوم، وبعد الإجراءات تحرَّك الرَّكب مرَّة أخرى إلى الإذاعة لتبدأ إرسالها.

وفي أول اجتماع لمجلس الوزراء كان الأخ بونا متغيِّباً، وكوزير للإعلام قلت إنَّنا نهتم هذه الأيام بالإجراءات الأمنية على حساب الإجراءات الإعلامية، وإنْ كان الأمن يحرص على التكتُّم، فالإعلام يسعى على التَّكلُّم، وإنْ المواطن متعطشٍ للمزيد مِنْ المعلومات عن هذا الغزو، وقد كان الرَّئيس نميري وزيراً للدِّفاع، فطلَب مني أنْ أصحبه بعد الاجتماع إلى القيادة العامة- وكان معه الفريق بشير محمد علي- القائد العام فأرسل الرَّئيس يطلب قائد الاستخبارات العسكرية، وشرح له سبب حضوري معه إلى القيادة العامة، وحدَّثه عن احتجاجي على قلة المعلومات وصعوبة الحصول عليها، وأخذني قائد الاستخبارات بالإنابة إلى حجرة عمليات مليئة بالخرائط وأتى ببعض رجاله وبدأ يشرح لي في تفصيل وبإسهاب كيف تمَّ الغزو وهذه المعلومات كانت خطوطها العريضة قد نشرت، وكنت أسعى للحصول على معلومات حديثة، ولذلك خرجتُ بلا حصيلة تُذكر!

كانت تجربة الغزو مثيرة، فقد كانت أولى تجاربي في معايشة مواجهة عسكرية بهذا الحجم وأنا في موقع المسؤولية، وكانت أهميتها- قبل هذا أو ذاك- أنَّها تجربة عجمعت أعواد الرِّجال وخبرت معادنهم، فوقفت منها على نوع النَّاس الَّذين أعمل معهم ولا أزال مِنْ وقتها أحفظ للواء الباقر- رحمه الله- ولبونا ملوال ولمأمون عوض أبَوزيد وللسَّيد بابكر كابوس والسَّيد كوراك، كثيراً مِنْ التَّقدير لشجاعتهم، في وقت توارت فيه جرأة الكثيرين في الجهاز التَّنفيذي، وأقول الجهاز التَّنفيذي لأنَّني لم أكن أدري بما يجري في التَّنظيم السِّياسي مِنْ حركة وإجراءات حيال هذا الأمر في ذلك الوقت.

المصالحة الوطنية

في الاجتماع الثَّاني للَّجنة المركزية بعد المؤتمر القومي الثَّاني للاتِّحاد الاشتراكي، ألمح الرَّئيس نميري في خطابه إلى إمكانية مدِّ بعض جسور الحوار مع أبناء الوطن في الخارج، وقد استوقفت هذه المسألة بعض الناس حيناً مِنْ الوقت، ولكن لم يستتبعها ما يستوجب الانشغال بها... ثم بدأت بعض الإشاعات تتحاوم بعد فترة عن لقاء تم بين الرَّئيس نميري والسَّيد الصَّادق المهدي، وعن اتفاق أبرم، وعن خطوات ستُتَّخذ وبقيت المسألة في حيِّز الإشاعة. وفي يوم الإثنين مِنْ أحد الشهور، كنت في صحبة نميري لتسجيل لقاء الشَّهر مِنْ برنامج (بين الشَّعب والقائد) في التِّلفزيون. وفي التَّسجيل، قال نميري: "يتحدَّث النَّاس هذه الأيام عن لقاء تَمَّ بيني وبين الصَّادق المهدي، وهذا صحيح، فقد التقيت بالصَّادق المهدي في بورتسودان، وفي سبيل مصلحة السُّودان أنا على استعداد لأنْ التقي حتى مع الشَّيطان". لم يزد نميري على ذلك ولم نشأ أنْ نسأله وقتها في التِّلفزيون عن أي تفاصيل.

في مساء نفس اليوم زارني بالمنزل صحفي مصري مِنْ جريدة "الأهرام" يسأل عن تفاصيل ما أعلنه نميري ويطلب تعليقاً مني بصفتي وزير الدَّولة للإعلام والنَّاطق الرَّسمي للحكومة في غياب وزير الإعلام، قلت لصلاح حافظ- وكان هذا هو اسم الصَّحفي المصري- ليست لديَّ أيَّ تفاصيل عن ما تمَّ في هذا اللِّقاء بين الرَّئيس نميري والسَّيد الصَّادق المهدي، ولكنَّني على يقين إنه لم تكن هناك أيُّ شروط وضعت أو أيُّ تنازلات قدِّمت، لأنَّ الشَّعب السُّوداني لا يقبل بأيِّ حال مِنْ الأحوال العودة لشتات الطَّائفية وتمزُّق الحزبية، وكان هذا هو أوَّلُ ردِّ فعلٍ رسمي على ما صرَّح به الرَّئيس نميري، وعندما ذهب الصَّحفي المصريُ ليرسل هذا التَّصريح عبر أجهزة وكالة السُّودان للأنباء، إلى صحيفته بالقاهرة، تمَّ بطريقة ما- لم أشأ أنْ أتقصّى حقيقتها- إيقاف البرقية في "سونا" وأرسل النَّص لنميري الَّذي وجَّه بإرسالها وتوزيعها على أجهزة الإعلام السُّودانية، فنشرت في الصَّفحة الأولى مِنْ صحيفتي "الصَّحافة" و"الأيام" في صباح اليوم التَّالي، ولم أكن أعرف أنَّ هذا التَّصريح سيثير ثائرة الأخوة في الجبهة الوطنية وبدأوا يتحدَّثون عن أشخاص في النظام يناوئون المصالحة ويحاولون الوقوف في طريقها، وكرَّت المسبحة في إجراءات المصالحة وعودة الصَّادق المهدي وما تلاها مِنْ خطوات تتابعت وتلاحقت، وقد حدَّثني عمَّنا الدُّكتور عبدالحميد صالح، كيف أنَّ هذا التَّصريح قد أثار سخطهم وقلقهم في المعارضة في ذلك الوقت.

وعندما انعقد الاجتماع الثَّالث للَّجنة المركزية في دورتها الثَّالثة، كان معروفاً أنَّ السَّيد الصَّادق المهدي سيخاطب إحدى الجلسات، وكان قد عُيِّن وقتها عضواً في المكتب السِّياسي ثمَّ استقال، وكان مفروضاً أنْ أُسافر إلى كمبالا لحضور اجتماعات وزراء الإعلام الأفارقة، وأيقنت أنَّه ستفوتني فرصة إبداء الرَّأي في المصالحة الَّتي كانت بنداً يهيمن على أعمال وأجواء الاجتماعات، ولذلك لم أشأ أنْ تمرَّ المناسبة دون توصيل ذلك الرَّأي، فكتبت كُراسة قامت بطباعتها لجنة الإعلام بعنوان: (السُّلطة لمن؟) وقد أوردت فيها مِنْ ضمن ما أوردت:

(جاء في إحدى الصُّحف البيروتية في أعقاب مبادرة الأخ الرَّئيس جعفر محمد نميري الخاصة بترسيخ الوحدة الوطنية والعفو العام، أنَّ فريقاً من المسؤولين السُّودانيين يرفض هذه المبادرة ويناهض سرَّاً الدَّعوة إلى الوحدة الوطنية الَّتي رفع الأخ الرَّئيس رايتها خفاقةً فضفاضة، تظلِّل الرُّؤوس والنُّفوس. وتناول بعض مروجي الإشاعات عندنا هذا الخيط الواهي بأمل أنْ يفتلوا منه حبلاً غليظاً يلفونه حول عنق هذه المبادرة الإيجابية، وراحوا يضربون على هذا الوتر علَّه يخرج نغمةً تستهوي النَّاس، ولا أهتم كثيراً مِنْ أين جاءت الصَّحيفة بهذا الزَّعم أو على ماذا استندت في هذا الاجتهاد، فمثل هذا السَّيل الغثاء زبدٌ سيذهب جفاءً وهراءً، سيروح أدراج الرِّياح. إلا إنَّ المقصود مِنْ مثل هذا العمل هو إجهاض هذه الخُطوة الكبيرة الجريئة الَّتي خطتها سُلطة مايو في طريق مسيرتها الثَّورية، فقد سألني -يوماً- أحد الأخوة مِنْ الذين استجابوا لمبادرة الأخ الرَّئيس وعادوا إلى أرض الوطن بالنِّية الصَّافية والقلب المفتوح والكف الممدود ليُسهموا في البناء والتَّعمير قائلاً لماذا يعارض ناس مايو خطوة الوحدة الوطنية؟ ووقفت طويلاً مع الأخ عند هذا السُّؤال ووقفت أتساءل مع مَنْ هم ناس مايو؟ فقد سبق أنْ أكدنا- وهذا يقيني الخاص على الأقل- أنَّ ثورة مايو بعد ثمانية أعوام مِنْ النِّضال والعمل لم تعد ملكاً لأحد، ما عادت مايو ملكاً لزيد أو عمرو مِنْ الناس ولا حتى الَّذين صنعوها فجر الخامس والعشرين مِنْ مايو 1969م عندما حملوا أرواحهم مع أسلحتهم وخرجوا تحت خيوط الفجر الأولى ليغرسوا غمداً قاتلاً في صدر خمسة عشر عاماً مِنْ الحيرة والتَّخبط، فقد آلت مايو لإنسان هذا البلد بعد أنْ أصبح العمل السِّياسي مسؤوليةً ينبغي أنْ تُمارس مِنْ القواعد، وليست صكوكاً للغفران تُمنح وتُباع.

فالقضية ليست قضية ناس مايو، وإنَّما هي هذه الجماهير العريضة المنتشرة على امتداد هذا الوطن القارة، إذا كان هؤلاء هم ناس مايو فمن منهم يمكن أنْ يعارض الوحدة الوطنية ناهيك أنْ يناهضها؟ يقيني أنْ ليس هناك ممن يؤمنون بفكر مايو الأصيل مَنْ يمكن أنْ يعارض مبادرة الوحدة الوطنية؛ لماذا؟

أوَّلاً: لأنَّ الوحدة الوطنية ينبغي أنْ تكون واحدةً مِنْ أهمِّ استراتيجيات العمل السِّياسي في فكر مايو، ولذلك أفرد بابٌ كاملٌ للوحدة الوطنية في ميثاق العمل الوطني، وهو أهمُّ وثائق الثَّورة.

ثانياً: لأنَّه ليس هناك مَنْ يبحث عن الخير لهذا البلد ويسعى لرفعته وتقدُّمه ثمَّ يقف ضد الوحدة الوطنية. فقد جاءت الثَّورة لتبني وتعمِّر، جاءت لتبذر الخير وتنشر الرَّخاء، ولا يمكن لخير أنْ يتحقق ولا لرخاء أنْ يعُم بلا استقرار، ولا استقرار بلا وحدة وطنية وطيدة الأركان راسخة الجذور متماسكة الأسس متينة العُرى.

لقد رفعت مايو شعار الوحدة الوطنية منذ فجرها الأوَّل، ولم ترفعه شعاراً خاوياً واهياً للمزايدة والاستعراض، فقد بدأت أنْ رمَّمت الشَّرخ الَّذي اتَّسع مع حماقات الماضي بين شقي البلاد في شمالها وجنوبها فتحقق الاستقرار في الجنوب، وجنينا ثماره محبةً وعطاءً اقتصادياً وتفاعلاً اجتماعياً وثقافياً لفترة تفوق السَّنوات السِّت قبل أنْ نسعى بأنفسنا لننكأ الجِراح مرَّةً أخرى فبدأ الشَّرخ مرَّةً أخرى في جدار الوحدة الوطنية وأخذ يتَّسع مع حركة قرنق الجديدة.

وكانت الخُطوة التَّالية هي لمُّ الشَّتات في كلِّ أنحاء البلاد، لأنَّ الثَّورة بسبب الطَّائفية والحزبية، قد ورثت مجتمعاً مشتَّتاً متناحراً، وعليه لا أحسب أنَّ بين أبناء هذا الوطن من يُضمر له الخير ولا يؤيِّد ولا يسعى لدفع هذه المبادرة الشُّجاعة لتعميق جذور الوحدة الوطنية.. ولقد سعينا لدعم هذه المبادرة الإيجابية، ونحن نوصد كلَّ المنافذ أمام رياح الشَّتات والتَّمزُّق، ولم نكن ولن نكون كالرَّحى تدور ولا تتقدم، فنحن لا نود لبلادنا أنْ تعود إلى ما كان عليه الحال قبل مايو 1969م، لا نريد لبلادنا أنْ تعود إلى أحزاب تتناحر وتتسابق نحو المكاسب الانتخابية وهي تدوس في سبيل ذلك على رفاهية المواطن وخير الوطن، ولا نريد لبلادنا أنْ تعود إلى زمان الجماعات الَّتي لا تفكر فيمن هو الأصلح، ولكن لمن كان ولاؤه وإلى أين كان ينتمي، ولا تلتفت إلى أين تكمن مصلحة السُّودان، ولكن إلى أين توجد مصلحة هذا الحزب أو تلك الطَّائفة... لا نريد لبلادنا أنْ تعود إلى ممارسة طائفية تقسِّم النَّاس وتغرس في النُّفوس الحقد والضَّغائن.

(فليس الفقر هو الجوع إلى المأكل والعرى للكسوة، إنَّما الفقر هو: استخدام الفقر لقتل الحب وزرع البغضاء). كما قال عبدالصَّبور.

فالوحدة الوطنية الَّتي رفعت مايو لواءها وتسابق النَّاس لدعمها، هي الوحدة الَّتي يتلاقى فيها الجميع تحت ظل الوِّفاق والمحبَّة بالنوايا الصَّافية والقُلوب المفتوحة والصُّدور الرَّحبة مع سيادة القانون والمساواة في الحقوق والواجبات، فيدُ الله مع الجماعة وليس فينا– بحمد الله– مَنْ يتمثَّل بقول فيلسوف المعرَّة:

"خوى دن الشُّرب فاستجلبوا إلى التُّقى فسعيهم نحو الطَّواف نوادي"!

ولن نرضى للقاءاتنا أنْ تكون حواراً بين الأشعري وابن العاص، ابتغى أحدهما الدُّنيا وابتغى أخوه الآخرة، صدق أحدهما وأخلص ومكر الآخر وغدر.

ففي أعقاب ثورة أكتوبر 1964م، وبعد التَّجربة المريرة للحكم العسكري وما قبلها من تجربة حزبية فاشلة سعى النَّاس وفي مقدِّمتهم المثقَّفون لتحقيق حدٍّ أدنى مِنْ الوحدة الوطنية حتى لا تعود البلاد لمثل الحالة الحزبية البائسة الَّتي عاشتها قبل 1985م، وقد تمثَّلت هذه المحاولات في الجهات الَّتي تكوَّنت والَّتي أجهضت كلها بسبب التَّكالب الحزبي والتَّفكير في المكاسب الآنية والذَّاتية.

ثم كانت هنالك محاولة المائدة المستديرة وغيرها، ولكن كلُّها وبسبب قصر النَّظر وقصر النَّفس ما عاشت طويلاً وتمخَّضت عن اللاشيء!

فالوحدة الوطنية إذاً، شعارٌ ظلَّ مرفوعاً منذ عشرات السَّنوات للإحساس العميق عند الجميع بالحاجة الماسة والملحة له، ولكنَّها لم تنجح إلا في ظل مايو، فهي وحدها الَّتي بدأت جادة في وضعها موضع التَّنفيذ مع كل الحرص وكل الممكن مِنْ الضمانات، وفي موضوعية وتأنٍ (فإنْ كان الجرع أروى فالرَّشيف أنقع!).

ولتصل هذه المبادرة المخلصة الشُّجاعة لغاياتها ولتحقق الاستقرار وتفتح أبواب الخير وآفاق الرَّخاء لهذا البلد، لا بدَّ أولاً مِنْ تناسي الإحن والأحقاد والضَّغائن والارتفاع فوق الولاءات العتيقة بعد أنْ انجلت الأسباب والمبررات، وأنْ تختفي الفواصل الحزبية الطَّائفية الَّتي لا بدَّ أنْ نقول بالأمانة والشَّجاعة، إنَّها تطل برأسها بخجل وحياء بين الفَينة والأخرى).

هذا هو نص ما كتبته عن المصالحة الوطنية وقدَّمته في اجتماع اللَّجنة المركزية للاتِّحاد الاشتراكي، هكذا وبهذا الوضوح كان رأيي في مبادرة المصالحة الوطنية، وهكذا ظل. نعم للمصلحة كخطوة متقدِّمة في طريق الوحدة الوطنية.. ولكن لا لشتات الحزبية وتمزُّق الطَّائفية. وبقيت المسألة مشوَّشة في أذهان الكثيرين خاصة العدد غير القليل مِنْ المصالحين الَّذين عادوا وانخرطوا في أجهزة النِّظام.

ففي أثناء انعقاد اجتماعات المؤتمر القومي الثَّالث للاتِّحاد الاشتراكي السُّوداني، وكنت قبلها بحوالى الأشهر الأربعة، قد عُيِّنت وزيراً مركزياً للإعلام. وفي ونسة جانبية في أروقة قاعة الصَّداقة حدَّثني السَّيد خالد فرح رجل الأعمال المعروف وصديق أسرة المهدي، أنَّ السَّيد الصَّادق المهدي عاتبٌ عليَّ، لأنَّه يعتقد أنَّ أجهزة الإعلام لا تتحمَّس كثيراً لقضية الإعلام حيال مسألة المصالحة. وشرحتُ للأخ خالد فرح -مسهباً- خطأ وظلم هذه التُّهمة وأفضت في تفصيل شرح موقفي مِنْ هذه المسألة، وأكدت أنَّ أجهزة الإعلام تدعم المسألة بلا أيِّ تحفظ، وأوردت عشرات الأدلة والشَّواهد. في مساء اليوم الثَّاني، وفي قاعة الصَّداقة أخطرني الأخ خالد فرح، أنَّه نقل جزءاً مما دار بيننا للسَّيد الصَّادق المهدي، وأنَّ الصَّادق يرغب في مقابلتي، لو أمكن وفي أيِّ وقت، لأنَّه يرى فائدة في أنْ نتحاور حول هذه المسألة مِنْ منطلق الحرص المشترك على نجاح تجربة المصالحة بالفهم الصَّحيح لماهيتها.

قبلت دعوة الأخ خالد وذهبت معه مساء اليوم الثَّاني لزيارة الصَّادق المهدي بمنزله بأمدرمان، وكانت المرَّة الأولى التي أدخل فيها منزله استقبلنا الصَّادق بود وترحاب ودار بيننا حوار طويل وصريح، استمر حوالى السَّاعتين وأسرَّ لي فيه السَّيد الصَّادق بتفاصيل المصالحة، وكيف نشأت الفكرة وكيف سارت وكيف تمَّت وما هي الأشياء التي أتفق عليها وماذا حدث بعد عودته للسُّودان ولماذا استقال مِنْ المكتب السِّياسي.

وتحدَّثت له عن مفهومي للمصالحة وكيف نراها وكيف نريدها، وموقفي مِنْ الحزبية والطَّائفية الذي كاد يطابق موقفه- كما يقول على الأقل- وشعرت بعد تلك الزِّيارة أنَّه تفهَّم حرصي على قضية المصالحة الوطنية بمفهومها الصَّحيح. وقد أخبرني الدُّكتور عبدالحميد صالح بعدها، أنَّ السَّيد الصَّادق عبَّر له عن سعادته بتلك الزِّيارة وتقديره لها وتفهُّمه لما أوضحته له مِنْ موقفي مِنْ مسألة المصالحة.

قبل ذلك المؤتمر، وكنت وقتها أيضاً رئيساً لهيئة تحرير جريدة "الأيام"، أخبرني أحد صغار المحررين في قسم الأخبار الدَّاخلية أنَّ السَّيد وزير الطَّاقة، وهو أحد ممثلي جماعات المصالحة في المؤسَّسات قد عاتبه على عدم الاهتمام بأخباره وأخبار وزارته، وأنَّه عزا ذلك إلى أن جريدة "الأيام" تخضع لإشراف أحد الَّذين يعارضون المصالحة والـذي هو شخصي الضَّعيف. وقد عجبت عند سماعي لهذا الحديث العجيب، وهذا الاتِّهام الغريب، فذهبت لوزارة الطَّاقة ووجدت السَّيد الوزير في اجتماع فعدت إلى وزارة الإعلام وتلفنت له لأقول إن هذا– في رأيي– تصرُّف غير سليم وأنَّ جريدة "الأيام" ليست ملكاً لي أو لأيِّ أحد، وأنَّه كان يجدر به أنْ يتَّصل بي لينقل عتابه على "الأيام" بدلاً مِنْ التَّصريح بذلك وبغيره لصغار الصَّحفيين، وكانت هذه المسألة مدخلاً لعَلاقة قويِّة بيني وبيَّنه، وقد أوضحت لي هذه الحادثة أنَّ بعضاً من الأخوة المتصالحين ما زال ينظر لتصريحي الأوَّل عن المصالحة مِنْ زاوية ضيِّقة جداً وبتحامل دفين، مع أنَّ الأخ الوزير المذكور وبعد أعوامَ مِنْ العمل في أجهزة التَّنظيم وفي الجهاز التَّنفيذي كان قد بدَّل كثيراً في رأيَه تجاه التَّنظيم السِّياسي الواحد وتجاه الكثير مِنْ أطروحات الثَّورة الفكرية والسِّياسيَّة والتَّنظيميَّة.

لجنة الإعلام... جريدة الأيام

يطاردني دائماً قدري الصَّحفي، فمنذ المرحلتين الأولية والوسطى، وأنا أنزع لهذه المهنة مع ما عُرفَت به من رهق وما اشتهرت به مِنْ نكد، وفي كلِّ مكان ذهبت إليه حرصت أنْ تكون لي صحيفتي الحائطيةَ الخاصة، ولذلك عندما تخرَّجت مِنْ كلية الحقوق جامعة الخُرطوم تركت القانون جانباً واتَّجهت مباشرة إلَى الصَّحافة، فالتحقت بدار الأيام سكرتيراً لتحرير مجلة "الحياة"، ثم تواصل التصاقي بالصَّحافة حتى عندما تركت المهنة وعدت للجامعة، وحتى عندما تركت السُّودان وسافرت إلى فرنسا.

ولذلك، فإنَّني في موقع المسؤولية الوزارية كوزير دولة للإعلام، وفي موقع المسؤولية السِّياسية كأمين للإعلام، كان اهتمامي وهمِّي أنْ أساعد الصَّحافة بقدر ما أستطيع في حدود سلطاتي وإمكاناتي، فسعيت- كما بيَّنت قبلاً- لتوسيع ساحة الحركة الَّتي تتحرَّك فيها الصُّحف وتحسين ظروف العمل الصُّحفي، وفتح الأبواب أمام الصَّحفيين ليمتلكوا الحقائق وليحصلوا على المعلومات. وكانت تلك اللِّقاءات المنتظمة الَّتي مهَّدت بها الطَّريق أمام قيادات العمل الصُّحفي لتلتقي وتتحدَّث وتستمع لرئيس الجمهورية والنَّائب الأول والأمين العام للاتِّحاد الاشتراكي، ومحاولات قيام نقابة الصَّحفيين ومعاشات العاملين في الصُّحف، وإصدار قانون الصُّحف لتحديد ماهية علاقاتها مع التَّنظيم السِّياسي.

كما حرصت -أيضاً- على إنشاء علاقة عمل حميمة وطيِّبة ووثيقة بين أمانة الإعلام في الاتِّحاد الاشتراكي وبين الدُّور الصّحفية، علاقة زمالة ومسؤولية مشتركة وتعاون. وكان الأخ موسى المبارك- رحمه الله- في "الصَّحافة" وقتها، وعضواً بالمكتب السِّياسي ورئيساً لمجلس إدارة الصَّحافة، وكان متفهماً ومتعاوناً، ولذلك كانت قناة الاتِّصال معه سالكة وسهلة.

أما في جريدة "الأيام"، فقد كان التَّعامل صعباً ودائم التَّعثُّر مع رئيس مجلس الإدارة، خاصة أنَّ "الأيام" كانت قد نزعت في ذلك الوقت نزعةً ليبراليةً صارخةً وأصبحت تروج- قصدت أم لم تقصد- للاتِّجاهات الحزبية في ظلِّ الدِّيمقراطية الموجَّهة، مما جعل النَّغمات النَّشاز عالية جدَّاً ومسموعة. وقد كان رئيس مجلس الإدارة ودون أن يشعر بذلك، يتضايق منْ مراجعتي له لأنَّه على حدِّ قوله في درجة وزير، في حين أنَّ أمين لجنة الإعلام الَّذي هو شخصي الضَّعيف وزير دولة ليس إلا، ولأنَّني أتمثَّل دائماً بحديث الرَّسول عليه الصَّلاة والسَّلام والَّذي يقول فيه: (إنَّ الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أنْ يتقنه)، وأرفعه شعاراً لا أحيد عنه. فقد رفعت استقالتي من منصب أمين لجنة الإعلام إلى الأخ مساعد الأمين العام للإعلام- مأمون عوض أبوزيد- ليرفعها بدوره للأخ رئيس الاتِّحاد الاشتراكي بعد أنْ شعرت بتعذُّر تصريف مهامي أميناً للإعلام بالصُّورة الحسُنة الَّتي أطمح لها.

ومضت شهور وأنا أراجع الأخ مأمون وأُلِّحُ عليه، لتوصيل كتاب استقالتي للسَّيد الرَّئيس إلا إنَّه لم يفعل، وعندما أعفي الأخ مأمون في تلك الأيام مِنْ عضوية المكتب السِّياسي ومِنْ منصبه في الأمانة العامة، طلبت مقابلة مع الأخ الرَّئيس وانتظرت طويلاً. وذات عصرية- وقد كنت في زيارة لأحد الأصدقاء والجيران؛ الأستاذ أحمد عبدالحليم وهو أيضاً عضو في المكتب السِّياسي- فوجئت بدخول الرَّئيس نميري إلى المنزل وبعد أن صافحته استأذنت لأنصرف، وأنا أساله إن كان قد أبلغ بطلبي لمقابلته لمناقشة استقالة كنت قد رفعتها إليه من منصب أمين لجنة الإعلام، طلب مني الرَّئيس أنْ أبقى عدة دقائق لأعرض عليه هذه المسألة وأناقشها معه.. وفي اختصار وعجل شرحت أسباب استقالتي وتناقش معي حولها نميري بمشاركة عضو المكتب السِّياسي صاحب المنزل. ودار الحوار حول جوانب العمل الصَّحفي ككل، ثم اقترح عليَّ الرَّئيس نميري أنْ يتم الفصل بين منصب رئيس هيئة التَّحرير في إحدى الدَّارين، خاصةً أنَّه كان يفكر وقتها في تعيِّين رئيس مجلس إدارة لدار الصَّحافة خلفاً للأخ موسى المبارك الَّذي كان الله قد اختاره إلى جواره.

وفي مساء نفس اليوم سمعت قرارات لرئيس الاتِّحاد الاشتراكي بإعفاء رئيس مجلس إدارة الأيام وتعيِّيني رئيساً لهيئة التَّحرير، مع تعيِّين رئيس لمجلس إدارة الأيام وآخر لمجلس إدارة الصَّحافة، هما الأستاذ أحمد عبدالحليم، والبروفيسور عون الشريف قاسم، وقد استمرت فترة رئاستي لهيئة تحرر الأيام حوالى العامين أو أكثر، وعندما كنت في زيارة للمملكة المغربية سمعت بقرار يقضي بإلغاء منصب رئيس التَّحرير في كلٍّ مِنْ الدَّارين وبإعفاء أعضاء المكتب السِّياسي مِنْ رئاسة مجالس الإدارة وتعيين متفرغين، بحيث يصبح رئيس مجلس الإدارة هو رئيس هيئة التَّحرير.

وقد كان ذلك القرار بكلِّ تفاصيله يمثِّل استجابةً لمذكِّرة كُنت قد رفعتها للسَّيد رئيس الاتِّحاد الاشتراكي عبر الأخ الرَّشيد الطَّاهر بكر أمين دائرة الشُّؤون السِّياسيَّة، فقد بدأت أشعر وأنا في الأيام أنَّ الدُّور الصَّحفية تحتاج لقيادة إدارية وتحريرية متفرِّغة لأنها تعاني من مشاكل مالية مزمنة مستفحلة،

وسعدت أنَّ الَّذي عُيِّن رئيساً لمجلس إدارة الأيام هو الأخ يس عمر الإمام، ومع كلِّ المودة التي تربطني بـ يس؛ وهي مودَّة بدأت منذ عهد الأحزاب عندما كنت طالباً بالجامعة ورئيساً لاتحاد الطلاب، وكان هو رئيس تحرير لجريدة "الميثاق"، وقد وصلت هذه العلاقة حدَّ الصَّداقة مع اختلاف الرَّأي وتباين المواقف، إلا إنَّني كنت مع ذلك اتحفَّظ على تعيِّين شخص عقائدي على رأس جهاز إعلامي مهم كصحيفة "الأيام"، فهو مهما أخلص ومهما حاول أنْ يتجرَّد إلا إنَّه في النهاية ينساق- أراد أم لم يُرد- مع مؤثرات التَّنظيم الَّذي ينتمي إليه والذي ما زال يختلف مع قيادة الثَّورة ومؤسساتها في كثير مِنْ القضايا والمواقف.

وحال عودتي من المغرب، اتصلت بالأخ عبدالماجد حامد خليل، وأبلغته بتحفُّظي هذا مع اعترافي بأهلية الأخ يس التَّامة للمنصب، وكان هذا سبب مشادة سأتعرَّضُ لها في الفصل القادم مع السَّيد النَّائب الأول والأمين العام للاتِّحاد الاشتراكي، ولأنَّني صحفي أيضاً- في الأصل- لم ينقطع عطائي الصَّحفي أبداً طيلة الأعوام السِّتة التي تسلَّمت فيها المنصب التَّنفيذي والسِّياسي، ولم تفلح كلُّ محاولاتي في أنْ أنصرف بعض الوقت عن الكتابة الصَّحفية، فقد بدأت أولاً أكتب زاوية يومية بجريدة "الصَّحافة" بعنوان "رؤوس أقلام"، وانتقلت بهذه الزَّاوية إلى جريدة "الأيام" عندما أصبحت رئيساً لهيئة تحريرها، ثمَّ أوقفتها وبدأت في كتابة زوايا وأعمدة يومية وأسبوعية تحت عناوين مختلفة، وكلها بأسماء مستعارة، فكتبت تحت عنوان: "هوامش؛ بإمضاء هباش"، و"في المليان؛ بإمضاء أبوذر"، وتحت عنوان: "في الصَّميم؛ بإمضاء أبوسفيان"، وتحت عنوان: "باختصار؛ بإمضاء محمود أحمد حامد"، وتحت عنوان: "أول المساء؛ بإمضاء أبوالعلاء"، ثم لاحقاً تحت عنوان: "سيناريو"، وعنوان: "حزمة خواطر"، وعنوان: "أصداء؛ باسمي".

كان العمل الصَّحفي يجلب لنا كمسؤولين عن الصَّحف الكثير من المتاعب والمشاكل والخصومات بسبب حساسيات المسؤولين وانزعاجهم الدَّائم والشَّديد مما يُكتب في هذه الصُّحف وبسبب الإلحاح والإصرار المستمر مِنْ قبل البعض على أن تتصدَّر أخبارهم الصَّفحات الأولى كلَّ يوم مهما كانت الأخبار أو أهميتها.

وكانت مِنْ أصعب الفترات وأحرجها في عملي رئيساً لهيئة تحرير "الأيام"، أنَّنا عندما انعقد مؤتمر بغداد في أعقاب توقيع اتفاقية كامب ديفيد، بدا وكأنَّنا نقف- في "الأيام"- موقفاً أقرب لموقف مؤتمر بغداد منه إلى موقف مصر، مع أنَّ وفد السُّودان إلى مؤتمر بغداد، كان الوفد الوحيد الَّذي رفض توصية قطع العلاقات مع مصر، وقد كان هذا -بحق- موقفنا. ذلك أنَّنا اهتممنا بالمؤتمر وسلَّطنا كثيراً مِنْ الضُّوء على جلساته وعلى موقف الدُّول العربية مجتمعةً، بحسبان إنَّنا لا يمكن أنْ نغفل الإجماع العربي، وهو ينعقد لأوَّل مرَّة بهذه الصُّورة الرَّائعة مع تحفُّظ السُّودان على القرارات الخاصة بمقاطعة مصر.

وقد اتَّصل بنا أكثر مِنْ مسؤول ينقل إلينا غضب نميري مِنْ موقفنا هذا في جريدة "الأيام"، كما سمعنا أنَّ نميري قد صرَّح في معرض ونسة للأخ أحمد عبدالحليم- وكان وقتها رئيس مجلس إدارة الدَّار- أنَّه غير مرتاح لموقف "الأيام" مِنْ القضية، والَّذي تبدو معه الصَّحيفة وكأنَّها في وادٍ والنِّظام في وادٍ آخر، ولكنَّنا- والحق يُقال- لم نقف أبداً عند ذلك اللَّغط ولسبب بسيط هو أنَّ نميري لم يتَّصل بنا أبداً مباشرة ليعبِّر عن هذا الغضب أو ليوجِّه بأيِّ شيء، كما إننا كنا مقتنعين تماماً بسلامة موقفنا، إذ إنَّ الإجماع العربي كان قد انعقد لأوَّل مرة في مواجهة الصُّلح المنفرد مع إسرائيل مع تقديرنا لتاريخ مصر ومكانتها في الصِّراع.. والشَّاهد على سلامة هذا الموقف أنَّه عندما كان نميري يقوم بجولة في دول الخليج، كان يستشهد بموقف جريدة "الأيام"، والإعلام السُّوداني بعد توقيع الاتفاقية ليدلِّل على أنَّ موقف السُّودان لم يكن بتلك الصُّورة التي أرادت أنْ تظهر بها أجهزة الإعلام العربي، وأنَّ موقفه كان موقفاً واضحاً مع الإجماع العربي في كثير مِنْ جوانبه.

وفي الحقيقة، منذ زيارة الرَّئيس السَّادات للقدس وأنا أتَّخذ موقفاً محدداً مِنْ خطوات الحلِّ المنفرد، وقد أثبت نميري موقفي هذا في كتابه: (السَّادات... المبادئ والمواقف)، حيث إنَّه في صفحات ذلك الكتاب تحدَّث عن معارضتي ومعارضة الأستاذ المرحوم موسى المبارك، لمبدأ

زيارته للقاهرة عند عودة السَّادات مِنْ مبادرته في القدس فقال: (عارضاً الاقتراح معاً واتَّسع لهما الوقت ليطرحا الأسباب، وكان منها أنَّ السَّادات حين قرر فإنَّه قرر وحده، وحين سافر فإنَّه ذهب منفرداً، وحينما عاد فإنَّه لم يتطوَّع بتفسيرٍ لأقرب الأقربين في القاهرة؛ وهي بلا شك الخُرطوم.

إنَّ السَّادات قبِل بالفكرة فضلاً عن تنفيذها، كان قد دفع بنفسه ليواجه عاصفة وهو الآن وبعد أنْ تمت الزِّيارة أصبح في مركز العاصفة فماذا يدفعنا كي نقف في مهب الرِّيح وأتولى أنا الرَّد، واتَّخذ القرار بإجماع لم يخرج عليه سواهما).

هكذا تحدَّث نميري في كتابه: (السَّادات... المبادئ والمواقف)، عن موقفي وموقف موسى المبارك مِنْ زيارته إلى القاهرة لمقابلة السَّادات بعد عودته مِنْ القدس، وظلَّ موقفي معارضاً باستمرار لكلِّ ما تمخَّض عن تلك الزِّيارة، وهذا الموقف مِنْ مبادرة السَّادات هو موقف اقتنعت به منذ أنْ كنت رئيساً لاتِّحاد الطُّلاب العرب بفرنسا، فسياسة الرَّئيس السَّادات بمجملها لم تكن مقنعة بالنسبة لي وموقفه مِنْ ذكرى وإرث عبدالنَّاصر، كان يبدو لي موقفاً (لا أخلاقياً) بكلِّ معاني الكلمة، مع إيماني التَّام والدَّائم بخصوصية العلاقة مع مصر وضرورة دعم العلاقات معها على كلِّ مستوى، وفي كلِّ صعيد. فقط اعتبارات التَّضامن الوزاري والتزامي بخط النِّظام الَّذي أعمل فيه، كانت تجعلني أتعامل بشكل آخر مع عدم اقتناعي التَّام بكلِّ سياسة الرَّئيس السَّادات!

ولهذا اعتذرت عندما كلَّفني الأمين العام للاتِّحاد الاشتراكي السَّيد عبدالماجد حامد خليل، أنْ أرأس وفداً مِنْ الاتِّحاد الاشتراكي لحضور مؤتمر الحزب الوطني الدِّيمقراطي الحاكم والَّذي انعقد بعد أحداث 5 سبتمبر الَّتي اعتقل فيها السَّادات عدداً كبيراً مِنْ المسلمين والمسيحيين ومِنْ اليمينيين واليساريين، وكان هذا آخر مؤتمر يرأسه السَّادات قبل اغتياله. وقد اعتذرت عن الاشتراك في ذلك الوفد وعن السَّفر للقاهرة في تلك الظُّروف لأنَّني كنت أعارض تماماً كلَّ تلك السِّياسة الَّتي كان ينتهجها السَّادات. وأذكر أنَّني كناطق رسمي للحكومة، قد أصدرت بعد قيام ما

سميَّ بجامعة الشُّعوب العربية والإسلامية والَّتي كوَّنها السَّادات ليستبدل بها الجامعة العربية، أصدرت بياناً أعلنت فيه أنَّ السُّودانيين الَّذين اشتركوا في الاجتماعات التَّأسيسية لتلك الجامعة لا يمثِّلون إلا أنفسهم، وكان فيهم الدُّكتور أحمد السَّيد حمد؛ عضو المكتب السِّياسي، ذلك أنَّ الصُّحف المصرية كانت تتحدَّث عن وفد رسمي يمثِّل السُّودان، كما إنَّني أصدرت بياناً آخر استنكرت فيه وكذَّبت ما ذكره المسؤولون المصريون منْ أنَّ السُّودان منْ خلال المجلس القومي للبحوث سيشارك في مؤتمر ثلاثَي مع مصر وإسرائيل عن مياه النيل.

وقد تلقيت بعد ذلك برقيةً طويلةً منْ المرحوم السَّيد نصر الدِّين السَّيد عضو اللَّجنة المركزية وعضو مجلس الشَّعب والقطب الاتِّحادي المعروف، يستنكر فيها على حدِّ قوله ما أسماه بتصريحاتي المتكرِّرة ضد اتفاقية السَّلام المصريَّة الإسرائيليَّة، وقد حملت البرقيَّة لنميري، مؤكداً على اعتقادي أنَّ موقفي في هذه التَّصريحات هو موقف الحكومة السُّودانيَّة، وإنَّني في ذلك لا أفعل سوى أنْ أعبِّر عن رأي النِّظام في عدم ارتباطه بهذه الاتفاقية وفي التزامه بالإجماع العربي مع علاقة السُّودان الخاصة والوثيقة جدَّاً بمصر.

وأذكر -أيضاً- أنَّني عندما كنت رئيساً لهيئة تحرير "الأيام" جاءني الدُّكتور منصور خالد بعد انتهاء المؤتمر القومي الثَّالث للاتِّحاد الاشتراكي، يحمل مجموعة مقالات متسلسلة يوجِّه فيها بعض النَّقد ويطرح فيها بعض وجهات النَّظر في العديد منْ القضايا، وكانت بعنوان: (لا خير فينا)، وقد كانت مقالاتٌ غنيةٌ، كتبها منصور بأسلوبه الرَّائع الجزل، ولكنَّها كانت تنضحُ بنقد قاس ومرير لكلِّ ما يحدث في السَّاحة السِّياسيَّة السُّودانيَّة في ذلك الوقت، وقد وعدت منصوراً بنشر المقالات كاملة ودون حذف أيِّ كلمة منها، فالرَّجل قد كان يوماً عضواً في المكتب السِّياسي، ووصل أعلى مستويات السُّلطة حتى أصبح مساعداً لرئيس الجمهورية في فترة منْ الفترات. وقلت لمنصور وأنا أقرأ المقالة الأولى، إنَّني سأنشر مقالاته تمشِّياً مع النهج الَّذي اختطَّيته في "الأيام"، وهو التَّحريض على النَّقد الذَّاتي، وتشجيع الحوار الهادف، مع إنِّني أختلف مع بعض ما كتبه، وشرطي الوحيد مقابل ذلك، هو إنَّني سأعقِّب على مقالاته بعد أنْ تنتهي وسأفتح الباب لكلِّ مَنْ يود التَّعقيب أو الرَّد على كتاباته، وقبل الرَّجل بهذا الشَّرط لأنَّه قصد- كما قال- أنْ يفتح باباً للحوار حول تلك القضايا.

وبدأ نشر المقالات، وعندما ظهرت المقالة الأولى، وكانت بحق عنيفةً جدًّا وكنت وقتها طريح الفراش بالمنزل، اتَّصل بي السَّيد وزير شؤون رئاسة الجمهورية؛ الدُّكتور بهاء الدين محمد إدريس تلفونياً، وقال بلهجة تأنيبية واضحة:

"هل استأذنت منْ الرَّئيس– يا دُكتور– لنشر هذه المقالات الَّتي بدأها الدُّكتور منصور خالد؟". ولأنَّ السُّؤال بدا لي غريباً عجيباً وغير مناسب بتاتاً، غضبت سريعاً وشديداً وقلت له: "لماذا أستأذن منْ الرَّئيس يا دُكتور؟ ومَنْ قال لك إنِّني أستأذن منْ الرَّئيس ليوافق على نشر مَقالة أو رفضها أو أداء عمل يوكل إليَّ؟ لقد أولانَي السَّيد الرَّئيس ثقته الكاملة عندما وضعني في هذا الموقع، وأنا أُصرِّف مهامي بالصُّورة الَّتي أراها مناسبة والرَّئيس يملك بعد ذلك أنْ يحاسبني على ما أفعل، وإلا ما كنت أهلاً لهذا الموقع، إذا كنت سأستأذن في كلِّ شيء"... قال: "أنا قصدت فقط أنْ أنبِّه إلى أنَّ منصور خالد جاء إلى السُّودان هذه المرَّة خصيصاً لكتابة هذه المقالات للهجوم والتَّشهيرِ بالرَّئيس والثَّورة"... قلت له: "أنا مسؤول كرئيس تحرير الصَّحيفة عن كلِّ ما ينشر فيها وإنْ كان للسَّيد الرَّئيس رأي أو مأخذ فإنِّني أثق أنَّه سيتَّصل بي ووقتها سيكون لكلِّ حادث حديث"!

وانتهت المكالمة؛ وبعد حوالى الأسبوعين، وقبل أحد اجتماعات لجنة المكتب السِّياسي المشرفة علىٍ إعادة بناء التَّنظيم في مديرية الخُرطوم سألني نميري عن رأيي في المقالات الَّتي أقوم بنشرها في "الأيام" للدُّكتور منصور خالد، وقلت له إنَّني قد اختلفت مع كثير مما ورد في تلك المقالات، ولكنَّني رأيت منْ الأفيد والأجدى نشرها وإنَّني سأتولى التَّعقيب عليها وأفتح حواراً حولها.

وتدخَّل أحد أعضاء اللَّجنة معلناً استياءه منْ نشر هذه المقالات، ولكن نميري ردَّ بأنَّه يرى أنَّ نشرها كان عملاً صائباً، وهُنا عرفت أنَّ السَّيد وزير شؤون رئاسة الجمهورية لم يكن يتحدَّث باسم نميري عندما اتَّصل بي بعد نشر المقال الأول، وإنَّما كان يتحدَّث باسمه هو، فنميري كما يبدو موافقٌ على نشر المقالات حتى وإنْ اختلف مع كاتبها في بعضٍ أو كثيرٍ مما ورد فيها.

وقد جاء تعقيبي على مقالات الدُّكتور منصور خالد في ثلاث مقالات، ابتدرتها بمقالة بعنوان: (مصائر الشُّعوب وأقدار الرِّجال)، وقد كانت كما يلي:-

أبواب الحوار وأقلام الحق

عندما اتِّصل بي الأخ الدُّكتور منصور خالد، سائلاً إنْ كان بإمكانه أنْ يكتب لـ"الأيام" سلسة مِنْ المقالات السِّياسية النَّاقدة، رحَّبت بطلبه موضحاً ومؤكِّداً أنَّ الباب مفتوح له كما هو مفتوح لغيره للحوار والنِّقاش، وذلك أنَّنا في النِّظام أو التَّنظيم في المؤسَّسات الدُّستورية أو الأجهزة الإعلامية لا يمكن أنْ نُحدث الحركة الَّتي نريدها أو نبعث النَّشاط الَّذي نبتغيه إلا بالحوار الدِّيمقراطي وبالمداولة الموضوعية الَّتي تنطلق مِنْ مواقع الحرص لا مِنْ مواقع الحقد، وبالنَّقد الَّذي يبني ولا يهدم، وبالنِّقاش الَّذي يضيف ويفيد ولا ينقص أو ينتقص، وذلك أنَّ النَّقد الذَّاتي مبدأ مهم في عُرف أيِّ تنظيم ثوري، وفي ظلِّ أيِّ نظام تقدُّمي، ولأنَّنا بمبادئ مايو وبفكر مايو وبجهد أبناء مايو، لا نملك ما نخافه أو نخفيه ولا ما نخشاه أو ندارِّيه، وذلك أنَّ الحرية الَّتي تمارس بالوعي والمسؤولية ولا تتحوَّل بسبب الغرض أو المرض إلى فوضى، هي مطلوبة بل ضرورية، وهي مرغوبة بل حتمية، وهي لازمة للبناء والتَّقدُّم، ذلك أن أجهزة الإعلام التي من أجل الأمل والحافز تغطِّي مظاهر الجهد الصَّادق والإنجاز الكبير والنَّجاح المثابر لا بدَّ مِنْ مواقع الأمل والحافز، أيضاً أنْ نقف وقفة الشَّجاعة والصَّراحة عند مَواطِن الخلل والذَّلل لا بالشَّماتة، ولكن بالحرص، ومِنْ أجل الإصلاح لا بدافع التَّقويض.

وقد خاطبنا الأخ الرَّئيس القائد في لقائه بالصَّحفيين عام 1976م، قائلاً: "إنَّ الصَّحافة وهي سلطة تحكم لا يمكن أنْ تقوم بدورها وهي تحمل مباخر الإشادة دون ملاحقة موضوعية للسَّلبيات والمعوِّقات والنَّواقص"، كما قال معاتباً في نفس اللِّقاء "إنَّنا لا نعيش مجتمعاً قد خلا مِنْ المشاكل، ومع ذلك لا نلمح على صفحات الصُّحف مَنْ يشير وينصح ويقترح ويشخِّص الدَّاء ويصف الدَّواء").

ولم تكن تلك هي المرَّة الأولى التي يسوق فيها الأخ الرَّئيس مثل هذا الحديث، وهو لا يحرص على هذا النَّقد فقط، بل يلح عليه ولا يدعو له فحسب وإنَّما يحرِّض عليه، ولذلك وعلى أعتاب العقد الثَّاني مِنْ عمر الثَّورة وقف القائد يحمل لواء المبادرة ويرفع رايةً خفاقةً لممارسة النَّقد الذَّاتي، فكانت لقاءات المجابهة والمواجهة والتي أفرد فيها الأخ الرَّئيس الحيِّز كلَّه لتعداد الأخطاء والإشارة للأدواء حتى تكون مواقع الأقدام أرسخ وأثبت وتكون قاعدة الارتكاز أصلب وأقوى، وحتى يكون الجُهد أكبر والعطاء أوفر والعائد أغنى، وقد أعقب كل لقاء مِنْ لقاءات الرَّئيس حوارٌ هادئٌ وهادفٌ، ومداولة صريحة ومباشرة، شاركتَ فيها قيادات المنظمات والمؤسسات والأجهزة، ثم شفع هذا الحوار الذي اتصل الشَّهور بإجابات مكتوبة مفصَّلة على كل ما طرحه الرَّئيس مِنْ أسئلة، ثم صنِّفت ثم درست في دائرة الشُّؤون السِّياسية والمنظمات مِنْ قبَل لجنة برئاسة عضو مِنْ المكتب السِّياسي. ولا تزال كلُّ هذه الوثائقَ أشرطةً وأوراقاً محفوظَةً للاهتداء بمؤشِّراتها والاستفادة منها بعد ما استخلصت منها العبر والدُّروس لتصبح واقعاً يسعى بين النَّاس.

وقد فتحنا أبواب الحوار على مصراعيها في صفحات "الأيام"، فتحناها بلا تحفُّظ أو تردُّد وبلا خجل أو وجل، وولج مِنْ هذه الأبواب كثيرون كتبوا جميعاً بالموضوعية والتَّجرد والحرص لتقويم تجربة العقد مِنْ الزَّمان الَّذي انصرم، ومع إنَّنا نعلم أنَّ عشرة أعوام ليست بالشَّيء الَّذي يُذكر في عمر الشُّعوب أو الثَّورات أو الأمم، إلا إنَّنا نؤمن أنَّها تمثِّل منحنىً يستوجب وقفةً موضوعية أمينة ومتأنية، وقفة مع النَّفس للمراجعة والتَّزود، ووقفة مع التَّجربة للمحاسبة والتَّطلع، وقد وقف الأخوة الذين كتبوا جميعهم عند بعض الأدواء ووصفوا بعض الدَّواء، ذلك أنَّ الله لم يكن مغيِّراً نعمةً أنعمها على قوم حتى يُغيِّروا ما بأنفسهم.

وكتب الأخ منصور خالد، وقرأت ما كتب وأعجبتُ بالشَّكل، وتعجَّبتُ للمضمون، وسُررتُ للأسلوب، واندهشتُ للمحتوى، فمقالات منصور– في مجملها– ودون ولوج إلى التَّفاصيل أوقفتني مرَّة أخرى أمام ظاهرة سياسيَّة متفشية وسط كثير مِنْ مثقَّفي العالم الثَّالث وخاصة في عالمنا العربي، وهي ظاهرة لمست عَليها وأنا أكتب الصَّفحات في دفتر المغترب، ثم تناولتها وأنا أكتب مقالاتي عن السُّلطة والمثَّقف، هي ظاهرة هاجس السُّلطة عند المثقَّف، وهو الهاجس الَّذي كثيراً ما يضع هذا المثقَّف في تناقض مع ذاته ومع مجتمعه في معركة بين ماضيه وحاضره، وفي صراع بين أفكاره ومطامحه، المثقَّف الَّذي يمثِّل جزءاً كبيراً مِنْ ضمير الأمة، ذات الخارطة التَّعليمية الضَّعيفة والبنية الحضارية الغضَّة، والَّذي يرتقي إلى أعلى المواقع ويتحمَّل أخطر المسؤوليات ويتولى أكبر المناصب، فينشغل بمظاهر السُّلطان وظواهر السُّلطة، ثم يبتعد أو يبعد فيضع على رأسه عُمامة الأستاذية ويعتلي المنابر ويتفنَّن في أساليب النَّقد والهجوم ويسوق ألوان النُّصح والاتِّهام ويبرع في تلقين دروس المسؤولية وأصول الوطنية وتوزيع أبجديات السُّلطة والحكم.

ظاهرة المسؤول الَّذي يجاور الحاكم ويمارس الحكم يتمتَّع بالسُّلطات ويستمتع بالصَّلاحيات، فلا نسمع له الصَّوت العالي والمؤثر في إطار كلِمة الحق والنَّقد في المؤسَّسات أو المنابر العامة، ثُمَّ ينأى أو يُنحى، فلا يكف عن اصطناع البطولات وافتعال المعارك وتعقُّب المغالطات وتشويه الحقائق واكتشاف العثرات لا حرصاً على تقدُّم أو بناء وإنَّما غضب على عزٍّ فائت أو تنفيس عن غُبن كامن أو تبرير لمواقف سابقة أو أمل في ارتياد آفاق لاحقة!

هم في الدَّاخل يزينون للنَّاس أنْ ليس في الإمكان أبدع مما كان، لأنَّهم أسهموا بنصيب وافر في نسج رداء النِّظام خيطاً خيطاً، ثُمَّ هم في الخارج يستديرون على النِّظام يسلقونه بالألسنة الحداد، ويتعنترون ويضربون على صدورهم ليأخذ كلٌ منهم موقف دريد بن الصمة مِنْ قومه ولسان حاله يقول بالباطل:–

"فلما عصوني كنت منهم أرى غوايتهم أو أنَّني غير مهتد"

أو كأنَّما فعلوا ما فعلوا بالدَّاخل نسجاً لحبائل أو حفراً لهاوية أو نصباً لشراك، أو كانوا يقولون غير ما يضمرون ويفعلون غير ما يؤمنون.

قال تعالى: ﴿كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الحشر، الآية 16].

والسُّؤال الَّذي لا بدَّ أنْ يثور ويلح:

– هل ارتباط الشَّخص بالنِّظام بالموقع والمنصب وليس المبادئ والأفكار؟

– وهل الالتزام مجرَّد كلمات تُطلق مع أنَّ الأفعال تتناقض؟

– هل رؤيـة الأخطاء والكشف عنها بالإشارة إليها مرتبطةٌ بابتعاد الأشخاص أو إبعادهم وليس بالحرص على بقاء النِّظام أو نجاحه؟

– وإنْ جاز ذلك لعامة النَّاس، فهل يجوز للمثقَّف الَّذي اكتسب المعرفة وتمتَّع بالإدراك الواسع العميق وأصبح قادراً على التَّقويم العلمي الموضوعي والمطالب بالرُّؤية إلى مسائل الوطن مِنْ زاوية المبادئ والأفكار لا مِنْ زاوية المنافع الذَّاتية والمكاسب الآنية، وسأفرد بإذن الله مقالةً للإجابة على هذا السُّؤال.

نظرات الشَّمَّاتة والدَّجل فوق طيَّات السَّحاب!

لقد استطاعت مايو– بلا جدال– أنْ تجمع حولها جزءاً كبيراً مِنْ القوى الجديدة، ليس فقط لأنَّها رفضت القديم وعزفت عن ممارسات الفرقة والشَّتات، ولا فقط لأنَّها وقفت موقفاً حاسماً مِنْ التَّخبط الَّذي كانت تعيش

فيه البلاد قبل مايو 1969، ولكن لأنَّ هذه القوى تطلَّعت للجديد على نسق ما جاءت به مايو في مواثيقها، وما شرعت فيه مِنْ عمل جاد لخلق وطن يعيش في قلب هذا العصر وبروح هذا العصر، لأنَّ هذه القوى- كما سبق أنْ قلنا- وجدت في مايو النَّظرة المستقبلية البعيدة الَّتي تنفذ إلى جوهر الأشياء وتحيط بالأبعاد المستقبلية للقضايا والمسائل، ووجدت في مايو الاحتفال بالملكات والمواهب وإمكانات الإبداع بعد أنْ أصبح ذلك مقياساً مهماً ومؤهِّلاً أساسياً للانخراط في ساحات العمل، وبعد أنْ سقطت اعتبارات الوجاهات الأسرية والعشائرية والانتماءات القبلية والطَّائفية الَّتي كانت قبل مايو معياراً أساسياً لتقدُّم الصُّفوف، ولم يكن متوقَّعاً مِنْ هذه القوى الجديدة- وبحمد الله أنَّ معظمها لم يفعل- أنْ تبقى كما كانت قبل مايو تلعن (الزَّمان الجاهل)، وتعتبر نفسها (في مائدة اللئام شهود عصر سادة الظَّلام) أو أنْ تجلس ككتَّاب أثينا، يرتقون قمة (الأولمب) يصفِّقون أو يصفِّرون ويمتطون طيَّات السَّحاب ويدلدلون أقدامهم في الهواء وينظرون في شماتة أو ضجر! أو أنْ يمضغوا النَّغمة المستهلكة (بنان كفٍّ ليس فيها ساعد).

أين كانوا؟ ولماذا صمتوا؟

تحدَّث الأخ منصور خالد وأفاض، في خمس عشرة مقالة داخلية غير مقالاته الخارجية، فدار حول التَّربية والشَّباب والفكر والمؤسَّسات والتَّحرك الخارجي وأساليب الممارسات سياسياً وتشريعياً وتنفيذياً، وقدَّم للقراء دراسةً مطوَّلةً مفصَّلةً في كلِّ مجال مِنْ هذه المجالات.

والحقيقة تبقى، أنَّه وعلى مدى تسعة أعوام كان منصور خالد وزيراً للشَّباب، ووزيراً للتَّربية، ثُمَّ وزيراً للخارجية، ومساعداً لرئيس الجمهورية، ومساعداً للأمين العام للاتِّحاد الاشتراكي للفكر والإنماء، ورئيساً لمجلس إدارة دار الصَّحافة، وعضواً في المكتب السِّياسي الأول، ثُمَّ الثَّاني ثُمَّ الثَّالث.. ونحن لا يمكن أنْ ننكر على منصور خالد أنْ يقوم أو نستنكر أنْ ينتقد ويوجِّه بدليل أنَّنا أفردنا أهم صفحات "الأيام" وعلى مدى ثلاثة أسابيع متتالية لمقالاته، وهو حق له وواجب علينا كما لا ننكر قيمة الجُهد الَّذي بُذل في إعداد هذه المقالات وأهمية ما تضمَّنته.. ولكن، على مدى أعوام تسعة ويوم كان الكلام أفيد وأجدى لأنَّه منْ داخل الأجهزة، ومنْ واقع المسؤولية، أين كانت كلُّ هذه الأفكار النَّيِّرة؟ أين كانت كلُّ هذه الاتِّهامات الخطيرة؟ وأين كان هذا النُّصح الجيِّد؟ ولماذا يطلبون أثراً بعد عين؟!

فلو أنَّ منصوراً– وهو من الفاقهين (وإنَّه لعالمٌ بمنابت القصيص)– لو أنَّه استفاد منْ مواقعه العليا الكثيرة التي اعتلاها منذ أنْ تفجَّرت الثَّورة، ومنْ مناصبه الكَبيرة التي تولاها على مدى تسعة أعوام ليشير إلى الأخطاء التي يعدِّدها بلا حصر، ولينبِّه للمزالق التي يفيض قلمه الآن بذكرها، لو أنَّه عمل بحكم صلاحياته وسلطاته لسَّد الثَّغرات التي يتقدَّم اليوم بقوائمها وتفاصيلها، لكان قد فعل خيراً كثيراً للنِّظام والتَّنظيم، ولكان قد أسدى خدمةً جليلةً للوطن والمواطن، وبدلاً منْ أنْ ينشغل يومها بأشياء أخرى– لا ننكر أحياناً فائدتها– ثُمَّ يأتي ليسطِّر الآن مثل ما سطَّر منْ معاني الهجوم والتَّشكيك والاستعراض! ثُمَّ ليدين في بساطة– وهذا هو الأعجب والأدهش– عقداً منْ الزَّمان– هو جزء منْ كلِّ ما يزخر به من جُهد مخفق أو مصيب– وأنْ يحاول في جرأة يُحسدَ عليها، أنْ يضع النِّظام في قفص الاتِّهام ثُمَّ يقف هو فوق منصة (الادِّعاء)!!

لقد كنت أقرأ مقالات الأخ منصور خالد ثم أدفع بها إلى المطبعة مباشرة مع أنَّني ألمح أحياناً المغالطات فوق السُّطور وأشتَّمُ أحياناً الغرض بين الكلمات! ومع أنَّني أرى بعض المعلومات الخاطئة التي ينم أسلوب تناولها على أنَّها ليست سوى دعوة للتَّشكيك والتَّشويش... فالأخ منصور– ببساطة– يحذِّرنا بل لعلَّه وهذا هو الأدهى والأمر، ينعى إلينا ثورتنا ونظامنا متَّخذاً موقف نصر بن سيار منْ أهل خراسان في خطابه لمروان بن محمد!

فعندما كان النَّاس والمؤسَّسات يتناقشون بالصَّراحة والوضوح في لقاءات المجابهة وفي مجلس الشَّعب وفي صفحات الصُّحف وأمام القائد عن المسالب والثَّغرات وعن الأخطاء والأدواء منْ أجل التَّقويم والمراجعة ومِنْ أجل الإصلاح والتَّصحيح لا مِنْ أجل التَّراجع والنُّكوص، كان الأخ منصور خالد خارج البلاد، نقرأ له وعنه في الصُّحف الأجنبية.

ثمَّ عاد منصور خالد واشترك في المؤتمر القومي للاتِّحاد الاشتراكي في جلساته العامة كافة، وفي جلسات لجانه، وإذا به ينتظر انفضاض المؤتمر ليسطِّر ما سطَّر في إسهاب وإصرار، وهو بهذا يذهب فرصةً قيِّمةً أتيحت له للمساهمة المؤسَّسية فيُحجم عن طرح ما طرحه الآن مِنْ المآخذ والآراء في المؤتمر، بغية أنْ يتحوَّل بعد الحوار والنِّقاش إلى توصيات أو قرارات، وقد كانت هذه هي في الأساس مهمة ذلك المؤتمر وهو أعلى سلطة سياسية في البلاد، وكان يمكن أنْ تُتاح فيه الفرصة لمنصور خالد كما أتيحت لغيره للنَّقد والاقتراح.

فأنا حقيقة لم أعرف أحداً وهو جزء مِنْ النظام أثنى على مميِّزاته وخصائصه في المحافل الدُّولية، كما فعل منصور خالد، ولم أعرف أحداً ابتعد وبالسُّرعة المريبة والقسوة العجيبة وهاجم النِّظام في الصُّحف والمجالس، كما فعل منصور خالد! فإنْ أسلمنا أنَّ هنالك أزمة سياسيةً كما قال الدُّكتور منصور خالد لأنَّ هذا هو جوهر وخلاصة مسلسلاته الصَّحفية، فإنَّ الأزمات السِّياسيَّة ليست نبتاً شيطانياً، فلا هي تنبتُ في الأرض كحبات السَّوسن ولا هي تهبط مِنْ السَّماء كقطرات الغيث... وإنَّما هي تنمو وتتطوَّر بين النَّاس وبسبب النَّاس.

وقد كان الأخ منصور خالد على مدى تسع سنوات هو أقرب الأشخاص للقائد ومِنْ أوثق النَّاس بالقيادة، ونال مِنْ الصَّلاحيات ما لم ينله أحد، وحُظي بسلطات لم يُحظ بها غيره، وكان رسولاً لهذا النِّظام عند كلِّ النَّاس، ولدى كلِّ الدُّول خارج الحدود، وفي كلِّ المحافل الإقليمية والدُّولية، ولقد حرص منصور على تجاوز المؤسَّسات بكافتها سواءً كانت سياسيَّة أم إدارية أم تشريعيّة، ولذلك عندما يتحدَّث عن تجاوز المؤسسات لا نملك غير أنْ نقول (رمتني بدائها وانسلت).

ولعلَّ بعضاً بلْ كثيراً مما ورد في مقالات منصور نقداً أو تقويماً ليس بجديد، وهذا هو المهم الَّذي لا بدَّ أنْ يعرف، فقد كان جلُّه إنْ لم يكن كلُّه موضع الأخذ والرَّد، وموضوع الحوار والنِّقاش طيلة الفترة الأخيرة، قبل أنْ نستهل العقد الثَّاني مِنْ عمر الثّورة لأنَّنا نعلم أنَّ النِّظام الَّذي لا يُراجع ويقوم لا يعيش وأنَّ السُّلطة الَّتي لا تملك رحابة الصَّدر وبُعد النَّظر وعمق الرُّؤيا تضل الطَّريق، فليس بين الحكام من يملك مفاتيح الحقيقة المطلقة أو يستظل بسدرة المنتهى، ونعلم أنَّنا إذا لم نقف بين الآونة والأخرى لنراجع خططنا وننظِّم خُطانا ونتلمَّس مواقع أقدامنا ونستجلي مدى أبصارنا، فإنَّنا لن نحقق أهدافنا أو نصل إلى غايتنا. ولذلك ظلَّ الأخ الرَّئيس القائد يذكِّر أعوانه دائماً بقول الرَّسول (صلى الله عليه وسلم): "إذا أراد الله بالأمير خيراً جعل له وزيراً صالحاً إنْ نسيَّ ذكَّره وإنْ ذكر أعانه، وإذا أراد به سوءاً جعل له وزيراً غير صالح إنْ نسيَّ لم يذكره وإنْ ذكر لم يعنه).

الكلمة الصَّريحة في الموقف المفيد والموقع المناسب:

قد أعود -لاحقاً- لأناقش وبتفاصيل أوفى ما أورده الأخ منصور خالد في مقالاته الخمسة عشرة الَّتي نشرناها له، والَّتي وزَّع فيها الاتِّهامات المعمَّمة وألقى فيها الدُّروس المطوَّلة، وأكثر فيها مِنْ الغمز واللَّمز، ولكنَّني حرصت الآن فقط أنْ أقف عند الدَّلالة العامة- بالنسبة لي- وأنْ أقول العبرة وإنْ أخذت مِنْ موقف منصور، تنسحب على الكثيرين! بالأمس كانوا أو اليوم ما زالوا!

إنَّ قيمة الرَّجل في قيمة كلمته، في مدى صراحتها ووضوحها، ومدى فائدتها وجدواها والكلمة الصَّريحة تكون مفيدةً عندما تُقال في مواقف المواجهة المؤسسية. والرَّأي الواضح يكون مجدياً عندما يُطرح في مواقع المسؤوليّة، فالمسؤوليّة ليست فقط تصريفاً للأعباء الرُّوتينيَّة، أو أداء للأعمال الإبداعية، ماهي فقط مجرَّد اضطلاع بالواجب وإرضاء للنَّاس، ولا هي فقط مجرَّد اشتراك في المؤتمرات واستمتاع بالرِّحلات. فمن أخطر مزالق الرِّجال والَّتي قد تؤدى إلى مزالق الشُّعوب والأمم أنْ يعمل الرَّجل العام بأوجه كثيرة، قناع صمت وإرضاء في مكان، ثم قناع ضجيج وإفتاء في مكان آخر!! قال تعالى: ﴿**وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ**﴾ [سورة آل عمران، الآية 119].

ولعلَّه من أبشع مظاهر عدم المسؤولية، أنْ يتحدَّث المسؤولون بعيداً في الونسة ويصمتون قريباً في الأجهزة، وأنْ يلوذوا بالصَّمت ويكتفوا بالمسايرة في مواقع المسؤولية، ثُمَّ يستأسدوا ويستنسروا ويصولوا باللِّسان والقلم عندما يبتعدون أو يُبعدون، والأمثلة كثيرة!! فمن صمت داخل المؤسَّسات عندما تكون الفرصة مواتية للمساهمة الإيجابية وعندما تكون فرص الصَّوت أنْ يجد الصَّدى وفرص الرَّأي أنْ يجد الاستجابة وفرص النَّقد أنْ يجد التَّجارب، سيتحدَّث خارج المؤسَّسات عندما يكون الحدث وقتها ولمثلهم مجرَّد ونسة أو قطيعة أو سفسطة أو (نفخة) أو استعراض كتابي أو محاربة لطواحين الهواء أو اصطناع لبطولات!! وقديماً قالت العرب (بغير اللَّهو تُرتق الفتوق).

المكتب السِّياسي والأمانة العامة ومجلس الوزراء

عندما انعقد المؤتمر القومي الثَّالث للاتِّحاد الاشتراكي في يناير 1980م، كنت وزيراً للثَّقافة والإعلام، وقد بدأ ذلك المؤتمر في جو مشحون بالتَّوتر، فهو المؤتمر الَّذي كان مقرراً أنْ يتم فيه انتخاب مرشح الاتِّحاد الاشتراكي السُّوداني للولاية الثَّانية لرئاسة الجمهورية، وكان السَّيد أبوالقاسم محمد إبراهيم قد أعلن عن ترشيح نفسه أمام الرَّئيس نميري، وذلك كردٍّ فعلٍ لإقصائه قبل ذلك بقليل مِنْ منصبه نائباً أولاً لرئيس الجمهورية وأميناً عاماً للاتِّحاد الاشتراكي السُّوداني... وقبل بدء المؤتمر كان نميري قد أعلن عن حلِّ أجهزة الاتِّحاد الاشتراكي في مديرية الخرطوم، بعد أنْ اتُّهمت بالشُّلليَّة والتَّكتُّل وعدم خدمة أغراض التَّنظيم، وكان السَّبب في الحقيقة هو وقوف كثير مِنْ أعضاء التَّنظيم في الخُرطوم مع أبوالقاسم محمد إبراهيم الَّذي قرر تحدي الرَّئيس نميري ومنازلته في انتخابات رئاسة الجمهورية.

كما بدأ المؤتمر وتنظيم الشَّباب قد قسَّمت قيادته في خفاء؛ بعضها يعمل مِنْ أجل أعضاء المكتب السِّياسي مِنْ (خور عمر) أي: خالد حسن عباس وزين العابدين محمد أحمد عبدالقادر وأبوالقاسم هاشم ومأمون عوض أبوزيد، وبعضها يعمل مِنْ أجل مجموعة مِنْ المدنيين في المكتب السِّياسي، وهم: الرَّشيد الطَّاهر ومهدي مصطفى وبدر الدين سليمان. وكانت أروقة المؤتمر تزدحم بالهمس وتعج باللِّقاءات وتمتلئ بالحديث الخافت والعالي، تحضيراً لانتخابات المكتب السِّياسي، كما أنَّ الأعضاء الجنوبيين كانوا أيضاً منقسمين، بعضهم يعمل لجماعة أبيل أليِر، وبعضهم يعمل لجماعة جوزيف لاقو... ولم أكن معنياً بكلِّ هذا الصِّراع، ولم يتحدَّث إليَّ أحدٌ في ذلك، فلم أكن أقبل أنْ أكون في معسكر ضد معسكر طالما لم يكن هناك خلاف فكري محدَّد أو خلاف تنظيمي جوهري، كما إنَّني أحتفظ بعلاقات جيِّدة مِنْ الود والاحترام مع الجميع، بالإضافة إلى أنَّني أيضاً لم أكن أعبأ

بانتخابات المكتب السِّياسي، خاصة أنَّه لا أحد يعلم مَنْ هم الَّذين ينوي نميري ترشيحهم ليتم الانتخاب منْ بينهم، فقد أنتخب المكتب السِّياسي السَّابق الَّذي جاء في أعقاب المؤتمر القومي الثَّاني، منْ قائمة تضم ثلاثين شخصاً قدَّمها رئيس الاتِّحاد الاشتراكي، وطلب انتخاب عشرين منهم.

وعندما أُنتخبت اللَّجنة المركزية هذه المرة واجتمعت في دورة انعقادها الأولى طرح نميري أمامهم حوالى 120 اسماً لانتخاب عشرين عضواً للمكتب السِّياسي. كانت القائمة تضمُّ أسماء كلّ أعضاء المكتب السِّياسي السَّابق وكلّ الوزراء ووزراء الدَّولة والمحافظين، وكلّ أعضاء الأمانة العامة منْ أمناء اللِّجان، وكانت هناك قائمة بأسماء عشرين عضواً منْ الجنوب مطلوب منهم خمسة وقائمة رئيسية بأسماء تسعة وثمانين شخصاً مطلوبٌ منهم اثنا عشر، وبعد أنْ تمَّت عملية الانتخاب بالاقتراع السِّري انفضت الجلسة على أنْ يتم الفرز في ذلك المساء وتعلن النَّتيجة في أخبار السَّادسة والنِّصف صباحاً. وفي حوالى السَّاعة الثَّالثة صباحاً تلقيت مكالمةً هاتفيةً منْ القاعة منْ أحد الإخوة الَّذين بقوا في القاعة لانتظار النَّتيجة يخبرني أنَّني قدَ أنتخبت عضواً في المكتب السِّياسي في قائمة التِّسعة عشر عضواً الفائزين.. فرحت بهذا الفوز الكبير الَّذي لم أكن أتوقَّعه، ذلك أنَّني لم أسع له أبداً أو أعمل منْ أجله بأيِّ شكل منْ الأشكال إلا أنَّه بلا شك يمثِّل ثقةً غاليةً جداً أتلقاها مَنْ أعضاء اللَّجنة المركزية في أول انتخابات مهمة وحامية أخوضها على هَذا المستوى، خاصة، وأنَّني مع الدُّكتور عبدالله أحمد عبدالله، كنا نحن الاثنين فقط اللَّذين انتخبا كأعضاء جدد في المكتب السِّياسي الجديد، وكان السَّبعة عشر عضواً الآخرون هم الأعضاء القدامى في المكتب السِّياسي السَّابق.

وفي الاجتماع الأول للمكتب السِّياسي الجديد تم الاتفاق على أنْ يجتمع المكتب السِّياسي مرَّة كلّ شهر، ولم نكن بالطَّبع نلتزم بذلك.. فقد حرصنا على هذا التَّقليد في الشُّهور الأولى ثُمَّ تباعدت الاجتماعات جدَّاً بعد ذلك.. ولم يكن المكتب السِّياسي يتطرَّق للقضايا المهمة، وعندما يتطرَّق لقضايا مهمة وحارة وحيوية لم يكن الأعضاء يسهمون في مناقشتها.

فقد كان هناك حوالى خمسة أعضاء فقط هم الَّذين تعودوا أنْ يتحدَّثوا دائماً في القضايا الفكرية والسِّياسيّة والتَّنظيميّة المهمة الَّتي تُطرق منْ حين لآخر.. ففي الاجتماع الأوّل كانت انتخابات، مجلس الشَّعب على الأبواب،

فأثرت أنا مسألة حياد الاتِّحاد الاشتراكي حيال الانتخابات وحملت على هذا الموقف السِّلبي العجيب الَّذي تعوَّد أنْ يقفه الاتِّحاد الاشتراكي في كلِّ انتخابات تشريعيّة، إذ لا يُعقل أنْ يقف تنظيم سياسي موقفاً حيادياً في معركة انتخابية، ذلك لأنَّ الانتخابات جزء مهم مِنْ العمل السِّياسي والتَّنظيمي لأيِّ تنظيم سياسي.. وللأسف وجدت نفسي وحيداً أرفع هذه الرَّاية.. لا يعني هذا أنَّ الآخرين كانوا ضدَّها، ولكنهم لاذوا بالصَّمت.. اثنان كانا ضد الفكرة هما: د. التُّرابي ود. أحمد السَّيد حمد، ولأسباب– في رأيي– حزبية. عضو ثالث تحدَّث أيضاً– لدهشتي– ضدَّها.

عضو رابع قال كلاماً عجيباً مبهماً لم أستطع مع كلِّ ما بذلت مِنْ جهد أنْ أعرف منه موقفه بالضَّبط، فقد كان كلاماً عاماً وعائماً، وقد ذكرتَه له بعد الاجتماع فبدا وكأنَّه لم يكن يعي ما يقول!! وقد تعوَّد هذا العضو على مثل هذا الكلام العام العائم، فهو يتحدَّث في كلِّ جلسة وحول كلِّ قضية، ولكن لا يقول أبداً كلاماً حاسماً ولا يُدلي برأي قاطع!

هكذا كنت أجد نفسي كثيراً ما أحمل لواء معركة سياسيّة أو تنظيميّة في كلِّ اجتماع مِنْ اجتماعات المكتب السِّياسي، وقلَّ ما أجدَ مَنْ يناصراً في الاجتماع الثَّاني حصلت على تقرير قُدِّم مِنْ لجنة فرعية يدعو لإلغاء أمانتيْ المرأة والشَّباب، وللأسف أيضاً خضتَ المعركة منفرداً إلا مِنْ مؤازرة خجولة مِنْ أحدهم، ولكن الفكرة لغرابتها المفرطة أُلغيت بدون كبير جهد.

في الاجتماع الثَّالث– وفي معرض التَّعليق على تقرير قُدِّم مِنْ الأمن– تحدَّثت عن أنْ مسألة المصالحة لم تعالج أو تناقش بعدُ بوضوح وتفصيل في مؤسَّسات التَّنظيم، وأنَّ هذا بدأ يُحدث الكثير مِنْ البلبلة والتَّشويش في الأذهان، ذلك أنَّنا نفهم المصالحة كتواضع واتفاق على الخيارات الأساسية والالتفاف حول رايات كبرى مِنْ أجل خلق مناخ مِنْ الاستقرار يمكن مِنْ العمل التَّنموي النَّاجح في حينَ أنَّ بعض الأخوة يفَهمون المصالحة على أنَّها معارضة في الخارج تتحوَّل إلى معارضة في الدَّاخل، ومناهضة كانت مسلَّحة تتحوَّل إلى مناهضة بالكلام والكتابة. وطالبت بمناقشة الأمر في مؤسسات التَّنظيم السِّياسي، إذ إنَّ هذا العمل الَّذي بدأ يطل برأسه بوضوح سيؤدي إلى شتات وتمزُّق، فقال نميري: "ناقشوا هذه المسألة الآن إنْ أردتم"، وعندما لم يتجرَّأ أحدٌ على التَّحدث في المسألة قال: "فلنحمل هذا البند إلى اجتماعات اللَّجنة المركزية".

في الاجتماع الرَّابع، حمل السَّيد محافظ الخُرطوم حملةً شعواء على المنظمات الجماهيرية والفئوية، لأنَّها كانت في اجتماع سابق بالأمانة العامة قد انتقدت، بل حملت حملة ضاريةً على المحافظة والتَّنفيذيين، بسبب مشاكل الكهرباء والماء والخبز والبترول، وطالبت باحترام المنظمات وإعطاء الوزن اللازم والمناسب لآرائها، لأنَّها عصب التَّنظيم وقاعدته ولأنَّها الأقرب والأكثر التصاقاً بالجماهير وهمومها، وفي هذا أيضاً لم أجد- على ما أذكر- سوى تعضيد عضو واحد.

في الاجتماع الخامس، عرضت مسألة تقسيم الجنوب، وأنا أعتبر أنَّ ذلك الاجتماع مِنْ أنجح اجتماعات المكتب السِّياسي على الإطلاق، فقد تحدَّث فيه كل أعضاء المكتب السِّياسي، بالإضافة إلى القلة الأخرى الَّتي تعوَّدت الحديث، وكان الحديث موضوعياً وهادئاً وهادفاً وواضحاً، ولو أنَّ ما قيل في ذلك الاجتماع أُخذ بعين الاعتبار لتغيَّرت أشياء كثيرة في مستقبل هذه القضية المهمة في ذلك الوقت!

وفي الاجتماع السَّادس، أثرت مسألة تطوُّع أعضاء المكتب السِّياسي، مطالباً أنْ يكون التَّفرغ- مِنْ باب أولى- لأمناء اللِّجان لأنَّ عملهم أكبر وأكثر. وكان وقتها قد تقرر تفريغ أعضاء المكتب السِّياسي للعمل بالتَّنظيم مع إعفاء معظمهم مِنْ أعبائهم التَّنفيذية، وقد تقرر تفريغي أنا بعد حل وزارة الإعلام- كعضو مكتب سياسي مسؤول عن شؤون الشَّباب.. ولم يدم هذا الأمر طويلاً، إذ إنَّه بعد شهرين فقط تقرر حل المكتب السِّياسي واللِّجنة المركزية والأمانة العامة! وكوِّنت اللَّجنة الشَّعبية لتطوير الاتِّحاد الاشتراكي.

اجتماعات الأمانة العامة كانت بصفة عامة أنشط وأحيا وأحسن مِنْ اجتماعات المكتب السِّياسي، فمساهمة أمناء اللِّجان كانت حيَّة وحارة، وكان النِّقاش صريحاً ومفيداً، ولكن- الأمين العام- وقتها كان يلخِّص الاجتماعات في نهايتها بصورة لا تمت لروح الاجتماع بصلة. ولذلك ما كان ينعكس مِنْ تلك الاجتماعات في أجهزة الإعلام كان يختلف عن واقع ما يجري فيها، فقد كان الأمين العام يلخص الاجتماعات بالطَّريقة الَّتي يراها ويريدها فيجيء التَّلخيص بارداً باهتاً مع أنَّ الاجتماعات كانت حيَّة وحارة.

أما اجتماعات مجلس الوزراء، ومع كلِّ ما كان يبذله الرَّئيس نميري أحياناً لتنشيطها، فقد كانت روتينية، وكان يوم الأحد يوم اجتماع المجلس يُعدُّ بالمقاييس الموضوعية يوماً ضائعاً بالنِّسبة لكثير مِنْ الوزراء، وكانت كلُّ أهميته قد تُختصر في أنَّه يمكن الوزراء مِنْ اللِّقاء مع بعضهم بعضاً في صالون الانتظار قبل موعد الاجتماع في السَّاعة العاشرة، مما يوفِّر عليهم بعض الزَّمن ويهيِّئ لهم الفرصة للتَّفاكر حول بعض المسائل المشتركة، وقد كانت معظم بنود الأجندة في معظم الأحيان عبارة عن مذكرات مِنْ الخدمة العامة حول قضايا بعيدة عن واقع النَّاس أو الاتفاقيات أو القوانين أو التَّقارير عن رحلات الوزراء.

نادراً ما كنا نتعرَّض لقضايا النَّاس اليومية، مع أنَّ هذا الأسلوب قد أدخل في فترة ما بمبادرة مِنْ الأخ أبوبكر عثمان؛ وزير رئاسة مجلس الوزراء وقتها، بحيث إنَّ بعضَ الجلسات مِنْ وقت لآخر أصبحت تخصص لمناقشة قضايا النَّاس اليوميّة والحياتيّة.. ولَذلك فاجتماعات مجلس الوزراء كانت بصفة عامة اجتماعات في معظمها مملَّة، وقد ولَّدت برتابتها هذه هواية غريبة هي هواية تمرير المذكرات الصَّغيرة المقتضبة مِنْ تحت المنضدة طيلة الجلسة، وما زلت احتفظ ببعض هذه المذكِّرات الصَّغيرة الَّتي تشهد على روتينية هذه الاجتماعات والملل الَّذي يشعر به الوزراء الَّذين تعودوا على المساهمة الجَّادة والمنظَّمة في النِّقاش.

لقد كان رأيي الَّذي حملته عن اقتناع تام وعبَّرت عنه في كلِّ مناسبة واتَّخذته دستوراً في ساحة العمل الوطني، هو: أنَّ قيمة الرَّجل في قيمة كلمته... في مدى صراحتها ووضوحها، ومدى فائدتها وجدواها، والكلمة الصَّريحة تكون مفيدةً عندما تُقال في مواقف المواجهة المؤسَّسية، والرَّأي الواضح يكون مجدياً عندما يُطرح في مواقع المسؤولية.. والصَّمت عند مواضع الكلام هو ما كنت حقيقة آخذه على كثير مِنْ الأخوة المسؤولين مع عظيم احترامي لهم كأشخاص.

فمنْ أخطر مزالق الرِّجال والَّتي تؤدي إلى مزالق الشُّعوب والأمم، أنْ يعملَ الرَّجل العام بأوجه كثيرة، قناع صمت وإرضاء في مكان، ثمَّ قناعُ ضجيج وإفتاء في مكان آخر... ﴿**وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ**﴾ [سورة آل عمران، الآية 119].

ولعلَّه مِنْ أبشع مظاهر عدم المسؤولية أنْ يتحدَّث المسؤولون بعيداً في الونسة ويصمتون قريباً داخل الأجهزة، أنْ يلوذوا بالصَّمت ويكتفون بالمسايرة في مواقع المسؤولية ثُمَّ يستأسدوا ويستفسروا ويصولوا باللِّسان والقلم عندما يبتعدون أو يُبعدون. والأمثلة كثيرة، أو عندما يخلون للأصدقاء والأصفياء مِنْ خلف الحاكم! والأمثلة كثيرة أيضاً.

فمَنْ صمت داخل المؤسَّسات عندما تكون الفرصة مواتيةً للمساهمة الإيجابية، وعندما تكون فرص الصَّوت أنْ يجد صدىً، وفرص الرَّأي أنْ يجد الاستجابة، وفرص النَّقد أنْ يجد التَّجارب، سيتحدَّث خارج المؤسَّسات، عندما يكون الحديث وقتها، ولمثلهم، مجرَّد ونسة أو قطيعة أو سفسطة أو (نفخة) كلامية أو استعراض كتابي أو محاربة لطواحين الهواء أو اصطناع لبطولات.. وقديماً قالت العرب: (بغير اللَّهو ترتق الفتوق).

قلت هذا التَّعليق في معرض تعقيب أردت أنْ أبتدر به النِّقاش حول المقالات الَّتي نشرناها في جريدة "الأيام" عام 1979م للأخ منصور خالد، كما ورد في حيِّز آخر من هذا الكتاب، فهاجس السُّلطة عند المثقَّف كثيراً ما يضع هذا المثقَّف في تناقض مع ذاته ومع مجتمعه، وفي معركة بين ماضيه وحاضره، وفي صراع بين أفكاره ومطامحه، وهي الظَّاهرة التي استوقفتني وتطرَّقت إليها كثيراً في كتابات سابقة، لأنَّها ظاهرة متفشية في وسط كثير مِنْ مثقَّفي العالم الثَّالث وخاصة في العالم العربي... فكثير مِنْ المثقَّفين الَّذين يرتقون أعلى المواقع ويتحمَّلون أكبر المسؤوليات وأخطرها ينشغلون بمظاهر السُّلطان وظواهر السُّلطة.. وعندما يكونون بعيدين عن مواقع ومقاعد الحكم أو بعيدين عن بصر وسمع الحاكم، يضعون على رؤوسهم عمامة الأستاذية ويعتلون المنابر ويفتنون في أساليب النَّقد والهجوم ويسوقون ألوان النُّصح والاتِّهام ويبرعون في تلقين دروس المسؤولية.

وقد حرصت– بحمد الله ولإيماني بهذا– أنْ أقول رأيي صراحةً وبكل الوضوح المباشر في داخل المؤسَّسات وليس خارجها، وفي المنابر المُعترف بها وليس في حلقات الونسة واللَّهو والثَّرثرة، ولم أكتم يوماً رأياً اقتنعتُ به أو وجهة نظر آمنت بها.

وبسبب تجربة الاستوزار الَّتي ساقت كثيراً مِنْ الأشخاص إلى مقاعد المسؤولية الوزارية في عهد مايو فقد ألحَّ على ذهنِي دائماً السُّؤال:-

- هل ارتباط الشَّخص بالنِّظام رهين بالموقع والمنصب أم المبادئ والأفكار؟ وهل الالتزام مجرَّد كلمات تطلق مع أنَّ الأفعال تتناقض؟!

- هل رؤية الأخطاء والكشف عنها بالإشارة إليها، مرتبط بابتعاد الأشخاص أو إبعادهم أم بالحرص على بقاء النِّظام ونجاحه؟!

لقد حاولت مايو أنْ تجمع حولها شملَ جزءٍ كبيرٍ مِنْ القوى الجديدة، ذلك لأنَّها رفضت القديم وعزفت عن ممارساتَ الفرقَة والشَّتات، ولأنَّها وقفت موقفاً حازماً مِنْ التَّخبط الَّذي كانت تعيش فيه البلاد قبل مايو 1969م، وحاولت أنْ تحتفل أكثر ما تحتفل بالمَلَكات والمواهب وإمكانات الإبداع، وأنْ تجعل مِنْ ذلك ومن المعرفة والإلمام الأكاديمي والتَّميُّز الثَّقافي والتَّفوق التَّعليمي مقاييس مهمة ومؤهِّلات أساسية لتسلُّم المواقع القيادية، وذلك بعد أنْ سقطت اعتبارات الوجاهات الأسرية والعشائرية والانتماءات القبلية والطَّائفية الَّتي كانت قبل مايو معياراً أساسياً لتقدُّم الصُّفوف.

ولكن الانسياق التَّام والسَّريع- ولعلَّني أقول المبالغ فيه- وراء الاعتبارات الجديدة مع أنَّه خلق أحياناً الكثير مِنْ القيادات الجديدة الَّتي تحمَّلت المسؤولية باقتدار وأضافت إلى رصيدَ المستقبل في وطن يُبنى ويؤمِّل في غدٍ مشرقٍ ومشرفٍ وسعيد، إلا إنَّها أيضاً جاءت وخاصة في الجهاز التَّنفيذي بقيادات كثيرةً لم تكن تملك الالتزام السِّياسي تجاه النِّظام نفسه، ولا الإلمام الفكري باختيارات مايو، ولذلك فمعظمها عندما غادر مواقع المسؤولية امتلأ حقداً على النِّظام وأصبح عدواً لدوداً مع أعدائه!!

النِّفاق السِّياسي

(لقد ظلَّ يشغلُني جداً ويقلقُني دائماً في دهليز السُّلطة هذه، انتشار داء عجيب وبيل، فمع أنَّ ثورة مايو شيَّدت وأنْجزت في عدة ميادين وخاضت المعارك في كلِّ اتِّجاه، إلا إنَّها لم تفلح في أنْ تحارب هذا الدَّاء، المتمثِّل في ظاهرة النِّفاق السِّياسي.

فمن المؤكَّد أنَّ ظروف المجتمع تنعكس على النُّفوس فتجدِ بعضها هشَّاً يستجيب لسراب الإغراء وتجد بعضها ضعيفاً يتداعى أمام أوهام الضُّغوط.. وهو داء قديم في النَّاس ودودة ما فتئت تنخر في كيان المجتمعات. وهذا هو ما حذَّر منه الرَّسول (صلى الله عليه وسلم) عندما قال لصحابته يوماً: "إنَّ أخوف ما أخاف عليكم الشِّرك الأصغر، قالوا: وما الشِّرك الأصغر يا رسول الله. قال: الرِّياء".

فالنِّفاق يحوِّل المجتمع مِنْ واحة تزخر بالبشر إلى غابة تزدحم بالثَّعابين والثَّعالب، فقد أصبح طبيعياً أنْ نرى ذلك النَّمط.. أمام الكبار يتكسَّر ذلاً وهواناً وتزلفاً وتملقاً، ووسط الصِّغار ينفخ أوداجه زهواً ويلوي أعطافه صلفاً، كما أصبح طبيعياً أنْ نرى بين النَّاس أمثال الشَّيطان الذي قال للإنسان أكفر فلما كفر قال إنِّي بريءٌ منك إنِّي أخاف الله ربِ العالمين. وعاد طبيعياً أنْ تتكاثر أمثلة الَّذين قال الله تعالى فيهم: ﴿**وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ**﴾[سورة آل عمران، الآية 119].

بهذا أمكن في السَّاحة السِّياسيَّة.. أنْ يصير السِّندان مطرقةً!! وأنْ تتحوَّل بطاح أرض شواهق!!! فما أكثر ما أصبحنا نرى الشَّخص العام يتستَّر على رأيه الحقيقي لأنَّه مخالف أو مغاير ويفصح بالصَّوت العالي عن رأي يرى أنَّه يُرضي ويُعجب المسؤولين.. ولكنه يقول رأيه الحقيقي همساً في القعدات ويسرُّ به خافتاً في الونسة، فلقد أصبح الكثيرون- مِنْ أجل الوصول إلى الموقع والهدف- يدوسون على القيم ويمشون فوقَ الرِّقاب ويستحلون كلَّ باطل..! والعياذ بالله).

السُّطور السَّابقة كانت هي السُّطور الَّتي وردت في الحلقة الخامسة الَّتي نُشرت مِنْ هذه المذكرات في مجلة "التَّضامن" بلندن، وكانت سبباً في إيقاف الصَّحيفة مِنْ دخول السُّودان.

التَّنظيم السِّياسي

تبقى صيغة التَّنظيم السِّياسي الواحد- في رأيي- هي الأجدى والأحسن لظروف السُّودان السِّياسيَّة والثَّقافيَّة والاقتصاديَّة الَّتي نعرفها.. ولكن عندما تضخَّمت (الأوركسترا) وتعدَّدت الأجهزة وازدحمت الآلات وتباينت الأصوات.. خاصةً بعد المصالحة- كتبت الحوارات التَّالية في جريدة "الصَّحافة" اليومية- في باب (أوَّل المساء) في عام 1983م، كنت أعبِّر فيها عن شيء من القلق والتَّوجس.

قال صديقي: أنْتم- يا صديقي- تتحدَّثون لغة اليسار وتفعلون فعل اليمين، وترفعون شعارات تقدمية وتمارسون سياسات رجعية.. أيّ كما قال أحدهم تؤشِّرون يساراً وتنعطفون يميناً.. كيف توفقون بين كل هذه المتناقضات وكيف تقدرون على هذا الطِّلاق البيِّن بين النَّظرية والتَّطبيق؟!

قلت: كنت أتَّفق مع ما تقول لو أنَّه بقي لهذه المصالحات معاني ومضامين ودلالات.. ماهو اليسار وما هو اليمين؟! مِنْ هو التَّقدمي ومَنْ هو الرَّجعي؟! نحن نعيش يا صديقي- في عصر انطمست فيه معالم الخارطة السِّياسيَّة، وفي عالم انمحت فيه ملامح التَّقسيم التَّقليدي للقوى الفكرية السِّياسية، فهذه يا صديقي مسميات لم تعد تتطابق مع الواقع.. فقد أفرغتها الممارسة اليوميَّة مِنْ مضمونها وسلبتها الحركة في ساحة العمل والتَّعامل مِنْ محتواها.. تلفَّت حولك وتمعَّن في خارطة العالم السِّياسيَّة وستدرك صَدق ما أقول.

قال: ولكن أنتم تتحدَّثون عن الاشتراكية وتنقذون اقتصاداً رأسمالياً.. فالقطاع العام يتقلَّص والمؤسَّسات العامة تتناقص والسُّوق مفتوحة على مصرعيها.. وظلال (كانت) و(سميث) تغطي على شعارات (بلوم) و(جوريس) و(لاسكي) و(لاسال)! لماذا تظلّون تتحدَّثون عن الاشتراكية يا صديقي.

قلت: هذه مسألة تحتاج لنظر معك.. ولكن.. بصفة عامة، نحن نتحدَّث عن الاشتراكية كإرساء لأسس مادية ومعنوية مِنْ أجل مستقبل لمجتمع الكفاية والعدل، لقد حدثت في عالم اليوم قفزات تقنية هائلة غيَّرت كثيراً في المعطيات الكلاسيكية في كلِّ مجال وتشابكت العلائق الدُّولية بصورة أدَّت إلى حرص في التَّوازن بين المصالح والمبادئ.

والسُّؤال المهم في عصرنا هذا، ليس هو إنْ كان النّظام يسارياً أم يمينياً تقدمياً أم رجعياً، فهذه تصنيفات تخطاها الزَّمن وداست عليها ظروف العصر.. وهذه مصطلحات فقدت مدلولاتها وضاعت معانيها، وهي مسميات لم تعد تتطابق مع واقع السِّياسة الإقليمية والدُّولية، فقد أفرغتها الممارسة اليومية من مضمونها، وسلبتها الحركة في ساحة الواقع محتواها، فأصبحت لافتات بلا معنى وشعارات بلا حاضر ولا مستقبل.. والسُّؤال الذي يمكن بل ينبغي أن يُطرح الآن هو:-

وطنياً؛ هل استطاع النِّظام أنْ يخدم قضايا مواطنيه ويشقَّ معهم وبهم طُرقات الواقع الصَّعب المعقَّد نحو الغد الأحسن؟... هذا هو السُّؤال الَّذي له معنى والَّذي يستوجب الوقفة ويتطلَّب التَّفصيل.

قال صديقي: لقد احتضنت هذه الثَّورة في أول أيامها الشُّيوعيين فملأوا الجو ضجيجاً وعجيجاً وأقاموا الدُّنيا ولم يقعدوها، ثُمَّ كان الخلاف ثُمَّ الصِّراع ثُمَّ تطوَّر الأمر إلى ذلك الطَّلاق الدَّموي الَّذي نعرفه، وبدأ بعد ذلك شهر العسل، الَّذي ما كان طويلاً مع القوميين العرب. فجمِّلت واجهات المؤسَّسات ببعض الاشتراكيين الدِّيمقراطيين، نُقلوا منْ زوايا النَّسيان إلى دوائر الضُّوء وما لبثوا أنْ (وضعوا على الرَّف). ونحن الآن نرى أنَّ الأبواب قد فُتحت على مصرعيها للإخوان المسلمين بعد فترات غزل سياسي يتَّقد ويخبو مع أحزاب الماضي.. كيف يمكن- يا صديقي- أنْ نتقصى ونحلِّل التَّاريخ الفكري أو نتتبَّع ونصنِّف الخط السِّياسي لهذه الثَّورة مع كل هذه الانعطافات الكثيرة الحادة، منْ أقصى اليسار إلى أقصى اليمين؟

قلت: منذ الفجر الأول قالت الثَّورة إنها للجميع، وكان هذا القول يلخِّص الاتِّجاه والنَّوايا لمن أراد أنْ يعي ويعمل.. فلم تكن دعوة المشاركة في الماضي ولا دعوة المصالحة في الوقت القريب دعوةً لأحزاب وتنظيمات سياسية، وإنَّما هي دعوةٌ للجميع للقبول والإقبال منْ أجل بناء الوطن..

ولذلك لا يمكن الحديث عن الثَّورة منْ زاوية التَّعامل مع الأحزاب، لأنَّ الثَّورةَ منذ يومها الأوَّل أكَّدت أنَّ هذا الوطن لا يمكن أنْ يتقدَّم في ظل أيِّ مظهر منْ مظاهر الشَّتات.. ولهذا أيضاً كانت قضية الوحدة الوطنية الشَّاملة، هي قضية القضايا بالنِّسبة للثَّورة... وهي وحدة وطنية عمادها اختيارات فكرية وسياسية أساسية ومرنة، يلتف حولها أكبر عدد منْ أبناء الوطن.

قال: ولكنَّنا يا صديقي نرى كثيرين يرفضون ميثاقكم هذا ويرفضون حتى مجمل فكر الثَّورة، فأين هي هذه الاختيارات الأساسية، وأين هي أُسس هذه الوحدة الوطنية؟

قلت: الميثاق- يا صديقي- ليس كتاباً منزَّلاً منْ لدُن عزيز حكيم، هو خطوط عريضة وأضواء عامة تمثِّل اجتهاداً إنْبَنَى على تأمُّل لواقعنا واستقراء لتاريخنا واستشراف لمستقبلنا. وفكر مايو وإنْ كان أساسه الأوَّل هو ميثاق

العمل الوطني، إلا إنَّ إطاره يتكوَّن من أدب الثَّورة، ومِن برامج وخطط ودراسات وخلاصة مؤتمرات وسمنارات، والانعكاسات الَّتي تفرضها قيمنا أو تشع مِنْ تراثنا هذه في مجموعها تمثِّل الشَّكل الفكري للثَّورة، وهي في حناياها تضم الاختيارات الأساسية المرنة والموضوعية الَّتي يمكن أنْ يقبلها النَّاس بالنِّية الصَّافية والقلوب المفتوحة والعزم الأكيد، أنْ يجابهوا بها وينتصروا على العديد مما يواجهنا مِنْ التَّحديات وما أكثرها وما أعوصها!!

وقضيتُنا لم تعد في الفكر، فأدب الثَّورة زاخر وواضح.. قضيتنا الأساسية قضية سُلوك، قضية انسجام بين النَّظرية والتَّطبيق.. هكذا أفهمها.

قال صديقي: الَّذي يتابع ما تقولونه في ندواتكم ومؤتمراتكم هذه الأيام، يستغرب كيف أنَّكم لا تفتأون تتحدَّثون عن التَّنظيم السِّياسي الواحد، فأنتم في كلِّ المستويات القيادية تتحدَّثون مِنْ الشَّرق والغرب ومِنْ اليسار واليمين، ولغات لا يوجد بينها شيء، وتتراشقون وتتجاذبون- أستغفر الله- ولا أقول وتتآمرون فهل أنتم تخدعون النَّاس أم تخدعون أنفسكم؟

قلت: تابعت ندواتكم عن الاشتراكية وعن الدِّيمقراطية وعن المؤسَّسات وعن التَّنظيم... وغيرها، واستمعت في جلسات خاصة وعامة إلى الكثيرين.. فبعضكم يقرِّظ الاشتراكية ويدعوا لها وبعضكم يلعن سلسفيل جدود الاشتراكية والاشتراكيين، والبعض يثني على قيادات التَّنظيم ويصفها بالكفاءة والالتزام، وبعض آخر يقول إنَّها كانت تعتبر رهطاً من سقط المتاع.. وبعضكم يتحدَّث عن حاكمية التَّنظيم، وأنَّه الأعلى والأقدر والحاكم والمخطط... وهلم جرا!

وبعضكم ينظر إليها شامتاً وساخراً كمجموعة مِنْ السَّفسطائيين الَّذين أفرزهم عصر الشَّك في اليونان القديمة.. يتحدَّثون كثيراً ولا يُحدثون أثراً.. بعضكم يتحدَّث عن الميثاق وأهميته، وبعض آخر يهزأ مِنْ الميثاق وضآلة قيمته.. ثُمَّ إنَّكم بعد كلِّ هذا "الحيص بيص" تتحدَّثون عن التَّنظيم السِّياسي الواحد، هذه مسألة تأكل العقل يا صديقي!

قلت: ألا تعتقد أنَّ هذا عنوان حيوية وديمقراطية ومظهر سماحة ورحابة صدر ودليل قدرة على الاستقطاب والاستيعاب؟

قـال: ولماذا تتحدَّثون إذاً عن رفضكم للدِّيمقراطية واللِّيبرالية (الوستمنسترية)، فهذا الَّذي أسمعه يصدر من قياديين من المفترض- والله أعلم- أنْ تتوحَّد لديهم الرُّؤية والمنطلقات على الأقل فيما يختص بالأساسيات، ولكن أرى أنَّ تنظيمكم هذا أقرب إلى (الجبهة) منه إلى (التَّنظيم الواحد). جماعات فكرية متباينة وتشرذمات صداقية متنافرة... ثمَّ ماهو أثر هذا التَّنظيم في حياتنا؟

قلت: أنت تقفز مِنْ سؤال صعب إلى سؤال أصعب.. ولكن ألم تسمعنا نقول إنَّ صيغتنا هذه صيغة مرنة تتيح الحركة، ولكن في حدود الضَّوابط، وإنَّها تتيح اختلاف الرَّأي ولكن مِنْ وحدة المنطلق، وإنَّها تسمح بتعدد الوسائل مِنْ أجل وحدة الغاية.

قال: لماذا لا تكونوا صادقين مع أنفسكم يا صديقي، إنَّ ما أراه الآن هو ما يسميه الفرنسيون (حوار الطَّرشان)، لا أرى فيه إرهاصات للإقناع وهناك أكثر مِنْ أوركسترا تعزف كلٌ واحدةٍ منها لحناً مختلفاً، حتى لم نعد نميِّز بين الأنغام والمزامير والطُّبول!

قال صديقي: ماذا يحدث لهذا الاتِّحاد الاشتراكي هذه الأيام؟

قلت: ماذا يحدث؟

قال: أراه يتعرَّض لقصف مركَّز يصُّم الآذان ويخْلع القلوب، وأحس أنَّه قصف بالمدفعية الثَّقيلة.. ألا ترى ذلك؟

قلت: أرى ذلك- طبعاً- وأعتقد أنَّك قد أحسنت الوصف.. فأنَّت تستعمل لغة الحروب وهي في حقيقتها حرب- يا صديقي- هذه الَّتي تُشن!

قال: هي أيضاً محاكمة فالاتِّحاد الاشتراكي خلف القضبان في قصف الاتِّهام، وقد كثر ممثلو الاتِّهام وتدافع شهود الإثبات!

قلت: الحديث عن الماضي يا صديقي لا يجدي إلا بقدر ما يفيد الحاضر ويثري المستقبل، والتَّركيز على المسالب والمآخذ والعثرات يصبح دوراناً في حلقة مُفرغة وحصاد هشيم وحرثاً في بحر، إنْ لم يُنظر إليه مِنْ زاوية العظة والعبرة، فالاتِّحاد الاشتراكي- بشكله القديم- ما كان خلواً مِنْ السِّلبيات

والمشاكل والنَّواقص. فالكمال عزيز بل إنَّ الاتِّحاد كان يعُجُ بهذه السَّلبيات والمشاكل تماماً، كما كان يذخر أيضاً بالإيجابيات. وقد ظلت الأصوات– عبر الأعوام وفي كلِّ المناسبات وداخل كلِّ المؤسَّسات– تنادي بالتَّعديل والمراجعة والتَّأمُّل والمعالجة والتَّنقيح والتَّنشيط، فوجدت أحياناً صدىً ووجدت أحياناً صدوداً! وأتمنَّى أنْ تتمخَّض مداولات اللَّجنة الشَّعبية عن نتائج يمكن أنْ تداوي الأدواء وتدفع الأداء وتقوِّم البناء.

قال: وهل ستقف وقتها هذه الحرب ويسكت هذا القصف؟

قلت: دعنا– بالأمل والرَّجاء– نقول إن التَّنظيم بشكله الجديد الَّذي قد يتمخَّض عنه مداولات اللَّجنة الشَّعبية سيجيء بأسس أسلم وأحسن، ويقوم على ركائز أقوى وأمتن، وبالتَّالي تكون الحركة أسرع والفاعلية أزيد.. ولكن دعني أقول لك ما يلي.. وستكشف لك الأيام صحة ما أقول، مهما كان شكل التَّنظيم الجديد ومهما كان فكره أو اسمه، فإنَّ العناصر الحزبية والعقائدية ستظل تشن على التَّنظيم الواحد هذه الحرب الضَّروس، وستظل تقود هذه الحملة الشَّعواء وسيظل التَّنظيم تحت ظلِّ سيوفها المُشرعة وفي مواجهة سهامها المصوَّبة!!

فالجِّهاز التَّنفيذي موجود في كلِّ بلد منْ العالم لنفس الأغراض، وإنْ اختلفت التَّراكيب، والجهاز التَّشريعي تحَت أسماء متعدِّدة ومتباينة نراه هنا وهناك وكلِّ المؤسسات الأخرى تتشابه إقليمياً ودولياً في أهدافها وأغراضها، أما التَّنظيم السِّياسي فهو يعكس فكر النِّظام وتوجيهاته، هو قاعدة النِّظام وركيزته، وهو هنا حادي الثَّورة وحاميها، أو هكذا ينبغي أنْ يكون، فالتَّنظيم السِّياسي هو مرآة الثَّورة والتَّجسيد لأهدافها ومراميها، وعليه فكلِّ مَنْ يتربص بالثَّورة لا بدَّ أنْ يُحارب التَّنظيم، وكلِّ مَنْ يزايد على الثَّورة يحرص أنْ يتحرَّش بالتَّنظيم، وكلِّ مَنْ يريد شرَّاً بالنِّظام يبدأ بالتَّنظيم، ولذلك فهذه الحرب– غير الموضوعية– ستستمر وسيتواصل هذا التَّربُص الَّذي ينُمُّ عن غرض وهذا التَّرصد الَّذي ينطلق منْ هوى وهذا الهياج المحموم الذي يستهدف التَّشويش والتَّشكيك ثُمَّ الانقضاض.. فالحزبية تريد ساحة العمل السِّياسي خلواً منْ تنظيم يسند النِّظام، تريد أروقة الحركة التَّنظيمية خالية تتحرَّك فيها كما تَشاء، ووقتما تشاء حتى يصبح النِّظام رهينة في يدها، ورهن إشارتها بعد أن يفقد جحافله الملتزمة وتغيب قواته المؤمنة بفكره الحريصة على بقائه.

سترى يا صديقي كيف تستمر وتتصاعد هذه الحرب، بل إنها ستزداد ضراوةً كلّما ازداد تنظيم النِّظام فاعليةً وستزداد شراسةً وعنفاً كلّما ازداد التَّنظيم عنفواناً وعافيةً.. سترى!!

قال صديقي: أخيراً، سيستيقظ الاتِّحاد الاشتراكي وستَّتسع حركته، ويتكثَّف نشاطه وتزدهر روافده وفروعه.

قلت: كيف تتحدَّث عن استيقاظ ولم يكن هناك نوم، فالاتِّحاد الاشتراكي وإنْ لم يكن بالفاعلية الَّتي نطمح لها، إلا إنَّه بالقطع ليس نائماً أو غائباً، ثُمَّ ما الَّذي دعاك للقول إنَّ الاتِّحاد الاشتراكي سيستيقظ الآن أو ستَّتسع حركته ويتكثَّف نشاطه؟

قال: ألم يتفرَّغ أكثر منْ تسعة منْ أعضاء المكتب السِّياسي للعمل بالتَّنظيم.. وألا يعني ذلك أنَّهم سيعطَون- منذ الآن- كلَّ جهدهم وكلَّ وقتهم للعمل السِّياسي داخل الاتِّحاد الاشتراكي.. أليس هذا في حدِّ ذاته كافياً لإعطاء دَفعات كبيرة للتَّنظيم وبث كثير منْ الحياة والحيوية في أوصاله؟

قلت: التَّنظيم السِّياسي- يا صديقي- لا يُنشِّطه أو يُحرِّكه تسعةٌ أو حتى تسعون منْ أعضاء المكتب السِّياسي، وإنَّما تُحرِّكه قواعده وتُحرِّكه جماهيره وتُحرِّكه روافده ومنظَّماته، تحرِّكه برامجه وتُحرِّكه سُلطاته وصلاحياته، فليس كافياً أبداً يا صديقي أنْ يتفرَّغ جل أو حتى كلُّ أعضاء المكتب السِّياسي ليتحرَّك التَّنظيم السِّياسي، ومع اعترافنا بمقدراتهم ومع تسليمنا بمواهبهم وتقديرنا لتجربتهم.. فالعبرة كيف نستطيع أنْ نخلق المناخ وننتهج الأسلوب ونبتدع الوسائل وكيف نوزِّع الأدوار والمسؤوليات بالصُّورة الَّتي تمكننا منْ أنْ نستخلص منْ أعضاء المكتب السِّياسي هؤلاء الأوفر بذلاً والأكبر عَطاءً، وحتى نمكِّنهم منْ أنْ يعطوا أحسن وأوفر ما عندهم، ثُمَّ إنَّ أعضاء المكتب السِّياسي لا يملِكون عصىً سحرية تحول الأكواخ إلى قصور، ولا يمكن أنْ نلمس غداً أو بعد غد هذا النَّشاط الهائل وهذا التَّغيير الكبير الَّذي أصبح يرتسم في خواطرنا بسببِ تفرُّغهم للعمل السِّياسي بالتَّنظيم.

والمطلوب حقيقةً هو أنْ يتحوَّل الاتِّحاد الاشتراكي لتنظيم حاكم بحق وحقيقة، وأنْ يتواجد في كلِّ مكان وأنْ يملأ كلَّ ساحات العمل الوطني طاقةً زاخرة بالحركة وشعلةً متَّقدة بالنَّشاط، وأنْ يكون فعلاً قائداً ورائداً

وحادياً في كلِّ مجال وكلِّ صعيد، وأنْ نوفر له مِنْ الإمكانات وخاصة المعنوية ما يمكنه مِنْ أداء ما نطالبه به.. فبغير ذلك سنَظل نلوك هذه النغمات المستهلكة!

قال صديقي: سأقاوم التَّردد المستمر وأستجيب للرَّغبة الملِّحة وأسألك كيف ترى مستقبل الصِّيغة السِّياسيَّة في السُّودان؟

قلت:- هذه يا صديقي- هي قضية السَّاعة، ولذلك فهي مثار حوار ونقاش وقد استجاب الكثيرون لأهمية الموضوع فتحدثوا وكتبوا.. وكلَّ ما أثير ويثار يمثِّل ظاهرةً صحية، لأنَّ فتور الحوار بداية شلل وجُمود وغياب الحوار دليل موت وفناء.

قال: ولكن مع ذلك، فإنِّ المناخ السِّياسي يكتنفه بعض الغموض والأفق السِّياسي يكسوه بعض الضَّباب، والرُّؤية- كما تبدو- تحتاج لوقفة وجهد لتنجلي، ولذلك يلح السُّؤال عن ما هي الخُطوة- وربما الخطوات- القادمة في إطار هذا المنعطف التَّاريخي، وكما يبدو فإن بعض القضايا لا تزال غائبة أو مؤجَّلة في أجندة الحوار.

قلت: كلُّ القضايا كانت ولا تزال محل حوار وجدل ومكان مراجعة وتقويم.. ونتاج كلُّ ذلك هو الذي يضع مؤشِّرات العمل ويحدد اتِّجاه الحركة.

قال: ولكن السُّوق يزدحم هذه الأيام بالأخبار والإشاعات.

قلت: وهل أصبح الكلام أيضاً سلعةً تُباع وتشترى في السُّوق!

قال: إن السُّوق- يا صديقي- بقدر اهتمامه بأسعار العملات وأثمان السِّلع يهتم أيضاً بالتَّطورات السِّياسية ويتحدَّث دائماً عن تفاصيل كثيرة.

قلت: أنا لا أهتم كثيراً بهذه الشَّائعات... فهناك فراغ مؤسسي سياسي سيملأ، وهناك جُهد سيُبذل لتنشيط التَّنظيم السِّياسي وفق توصيات السَّادة أعضاء اللِّجنة الشَّعبية، هذه هي المسألة في بساطةٍ ولكنَّكم كما سبق أنْ قلت لك تتعاملون مع السِّياسة كما تتعاملون مع الكرة وتشغلون أنفسكم دائماً بالأشخاص أكثر مِنْ المؤسَّسات وبالمواقع أكثر مِنْ المبادئ وتنسجون حول ذلك الحكايات والأقاصيص.

قال: أليس المناخ بكامله يشجِّع على ذلك، ثمَّ بماذا تريدنا أنْ نشغل أنفسنا في مثل هذا الحال؟

قلت: في مجتمعنا هذا، وهو يعيش مخاض التَّغيير والتَّطور تصبح حركة الكوادر والمؤسَّسات طبيعية حسب تغيُّر الظروف والدَّواعي وحسب تجدد القضايا والمراحل.

قال: ماذا يشغلك أنت إذاً يا صديقي؟

قلت: ما يهمني هو أنْ نحافظ على علاقة نضالية بين المواطن والثَّورة، علاقة قاعدتها الأمل والعمل، وأساسها التَّصدُّر والتَّصدي، وذلك منْ خلال اهتمام الدَّولة بقضايا وخدمات المواطن ومنْ خلال اهتمام المواطَن بالإنتاج والواجب، فإنْ كنا نريد أنْ نحافظ علىَ تمسُّك النَّاس في بلادنا بأهداف الثَّورة والتَّشبث بمبادئها والالتفاف حول مؤسَّساتها لا بدَّ مِنْ التصاق القيادات بالقواعد والإحساس الحقيقي بنبض الجماهير.

قال: وما هو السَّبيل إلى ذلك؟

قلت: السُّبل كثيرة، ولكن دعني أقول لك ما يلي في صراحة.. إنَّ من يحسبون أنَّهم أصدقاء للنِّظام منْ الذين لا يفتأون يتحدَّثون في مجالس الفرفشة والونسة عن الأخطاءَ لا يرون غيرها ثمَّ يتوجَّهون إلى مقاعد المسؤولية ليوافقوا ويصفِّقوا ويتحدَّثوا عن المحاسن، ولا يرون غيرها؛ لهم أخطر على النِّظام منْ أعدائه. والَّذين (يتشعبطون) بعربة النِّظام للانتفاع والاكتساب فقط سيقفزَون منْ هذه العربة عند أول دقداق أو مطب يعترض طريقها... والَّذين قد يرفعوَن رايات النِّظام الحاكم سيدوسون على هذه الرَّايات لو سقطت، وهم في لهثهم وراء شهوات الذَّات الفانية!

ولذلك، فالاتِّحاد الاشتراكي في شكله الجديد لا بدَّ أنْ يهتم بالكيف لا بالكم وأنْ يُعنى بالإيمان الفعلي لا بالأرقام الورقية.. وألا تكون مقاييسنا هتافات المواكب عندما تهدأ (الحارة)، وأنْ لا تنطلي علينا حيل ابن العاص مع الأشعري، وأنْ لا تعمينا المكاسب قريبة المدى عن الخسائر بعيدة المدى. وهناك على كلِّ حال- خيارات أساسية هي التي ينبغي أنْ لا تكون مكان مساومة وإنْ كانت مكان حوار.. والمطلوب يا صديقي أنْ ننظر إلى أبعد منْ مواطئ أقدامنا وأنْ نكون كباراً في أحلامنا.. ثُم في النِّهاية.. لا يصح إلا الصحيح!!

وددت بإيراد هذه الحوارات أنْ أُدلِّل أنَّه عندما كبُرت الأوركسترا وكثُرت الأصوات والآلات وبالتَّالي تنوَّعت وتعدَّدت النَّغمات، أصبح في الجو بعض الضَّباب، فمع أنَّ الاتفاق كان شبه معقود حول الاختيارات الأساسية، إلا إنَّ الاختلاف حول السُّبل والأساليب كان كبيراً جدَّاً، مما بدأ -بحق- يعطي انطباع التَّنافر والتَّضارب والتَّناقض، بل انطباع الهيصة وسط ساحة الحركة السِّياسيَّة، ومع أنَّ نظام مايو- بطبيعة تركيبته- نظامٌ مرن في فكره، فضفاضٌ في مؤسساته إلا إنَّه لا بدَّ مع ذلك مِنْ الاعتراف أنَّ شيئاً كثيراً مِنْ الرَّبكة قد حدث في كثير مِنْ الأذهان حتى على أعلى مستويات المسؤولية مع تعاقب وتقلُّب المراحل.

مع نميري

ذكرت في الفصل الأوَّل من هذا الكتاب، في معرض حديثي عن صلتي الفكرية والتَّنظيمية بثورة مايو، أنَّ المرَّة الأولى التي سمعت فيها باسم نميري كانت في مساء الخامس والعشرين مِنْ مايو 1969م، حينما جاءني ذلك الزَّميل السُّوري، وأنا أتلقى العلم بفرنسا يزف إليَّ خبراً سمعه مِنْ وكالات الأنباء عن انقلاب السُّودان، وعن أنَّ كلَّ ما جاء في الخبر أنَّ قائد الانقلاب اسمه جعفر نميري، ثم كانت المرَّة الأولى الَّتي أرى فيها نميري عن كثب عندما عدت إلى السُّودان عام 1972م لأقضي عاماً بين الماجستير والدُّكتوراة. وكانت المرَّة الأولى الَّتي أصافحه فيها في حفل شاي أقيم بالاتِّحاد الاشتراكي عام 1975م، ثم كانت المرَّة الثَّانية عندما أديت القسم أمامه في فبراير 1976م بقصر الشَّعب، وزير دولة للثَّقافة والإعلام. وبحكم عملي خلال الأعوام

الستة بين 1976م– 1982م: وزير دولة، ووزيراً مركزياً للإعلام، وأميناً للجنة الإعلام، وعضواً بالمكتب السِّياسي للاتِّحاد الاشتراكي، تهيَّأ لي أنْ أُقابل الرَّئيس نميري في تلك الفترة العديد من المرَّات، كما تهيَّأ لي أنْ أصطحب عدداً مِنْ الصَّحافيين الأجانب لمقابلته بمكتبه أو بمنزله في مرَّات كثيرة.

والانطباع الأوَّل والأساسي الَّذي كان يخرج به الشَّخص مِنْ مقابلته لجعفر نميري في تلك الفترة أنَّه يتمتَّع بكثير مِنْ البساطة والتَّواضع، خاصة عندما تتذكَّر أنَّك تتعامل مع رأس الدَّولة، ومع أنَّني لم أقابله إلا عام 1975م، إلا إنَّني أذكر عندما كنا في فرنسا عام 1970م، كان عدد مِنْ طلاب جامعة الخرطوم الَّذين كانوا يدرسون اللُّغة الفرنسية يتحدَّثون بإعجاب وتواضع وبساطة جعفر نميري، وعن شعبيته وعن نزوله إلى الجماهير.

وكان جعفر نميري يذكر مِنْ وقت لآخر الحكمة الَّتي كان يتمثَّل بها أبداً المرحوم عمر الحاج موسى، والَّتي حرص عمر على أن يضعها دائماً في مكان بارز في مكتبه والَّتي تقول (لو دامت لغيرك لما آلت إليك)!!

فنحن دائماً ننسى قوله تعالى: ﴿**أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**﴾ [سورة يوسف، الآية 109].

وفي كلِّ اجتماعات الأمانة ظللت أُكرر أنَّ مسألة البديل الَّتي نتحدَّث عنها هي زيف كبير انخدع به النِّظام والتَّنظيم، وأنَّ الأخطاء إنْ تكررت وتكدَّست فالشَّعب لن يفكر إلا في أنْ ينفض عن صدره الكابوس الَّذي يجثم فوق صدره لأنَّ أيَّ بديل سيكون في رأيه أرحم وآمن وأنَّ أكتوبر يمكن أنْ تتكرَّر، لو تكررت الدَّواعي والظُّروف وتجمَّعت العوامل والمقوِّمات!!

وأذكر أنَّني في عام 1984م، سعيت إلى سلسلة مِنْ اللِّقاءات بين المسؤولين الكبار الَّذين يمكن أنْ يكون التَّفاكر معهم مُفيداً بحكم قربهم مِنْ نميري، وذلك لتنبيههم إلى الأخطار الَّتي تُحدق بالنِّظام وتذكيرهم بمسؤوليات التَّنظيم والأجهزة حيال المواطن والوقوف على آرائهم في هذه الخرمجة الَّتي كانت تُطالعنا مع كلِّ صباح.

في سبيل ذلك التقيت السَّيد عمر محمد الطَّيب والسَّيد الرَّشيد الطَّاهر بكر والسَّيد محمد عبدالقادر، ومن ضمن هذا السَّعي كان لي أيضاً لقاءٌ مع الدُّكتور حسن عبدالله التُّرابي في نهاية فبراير 1985م، وكان وقتها يشغل منصب مساعد رئيس الجمهورية للشُّؤون الخارجية، وقد كان هذا اللِّقاء قبل أقل مِنْ أسبوعين من ذلك الطَّلاق المفاجئ الَّذي حدث بين السُّلطة والإخوان المسلمين.. طلبت موعداً مع الدُّكتور التُّرابي وذهبت للقائه بمكتبه بقصر الشَّعب، وقد دام لقائي معه أكثر مِنْ ساعتين، وأذكر أنَّني بعد أنْ تحدَّثت معه طويلاً حول الأوضاع المتدهورة والسِّياسات الخاطئة، ذكرت له مِنْ ضمن ما ذكرت، أنَّ التَّطبيق الَّذي صاحب بعض قوانين الشَّريعة الإسلامية، وما اتسم به ذلك التَّطبيق مِنْ تعسُّف وتعنُّت، وما صاحبه مِنْ إصرار على التَّشهير والإذلال وتعمُّد للتَّشدُّد والمبالغة الَّتي وصلت حدَّ الإرهاب والتَّعدي على الحُرمات، قد أسهم بلا شك في إذكاء هذه النقمة العارمة ضد النِّظام. وأذكر أنَّ الدُّكتور التُّرابي قد بدا لي بدوره ساخطاً جدَّاً على كلِّ ما يجري، وحكى لي بتفصيل أنَّه لم يشارك أبداً مشاركةً مباشرةً في صياغة تلك القوانين، إلا إنَّه قطعاً يؤيِّد تطبيق الشَّريعة الإسلامية كقضية مِنْ القضايا الأساسية الَّتي نذر لها كلَّ حياته وجُهده وفكره، وأنَّه يعتقد أنَّ جعفر نميري قد أساء كثيراً إلى هذه القوانين بأسلوبه التَّعسفي وبممارسته غير الموضوعية حول كثير مِنْ جوانب المسألة.

وسألني التُّرابي في نهاية اللِّقاء؛ لماذا لا أذهب لمقابلة نميري وأُبدي له هذه الآراء الانتقادية الَّتي أكَّد لي أنَّه يوافقني في كلِّ ما جاء فيها. وذكرت له أنَّني أتيت إليه، كما سعيت إلى لقاء بعض الأخوة الآخرين مِنْ كبار المسؤولين والتَّحدُّث إليهم، لأنَّني لا أجد سبيلاً لمقابلة الرَّئيس نميري، لأنَّني ناقم جداً على هذا الَّذي جرى، ولذا فقد رأيت أنْ أسعى لأنْ تصل آرائي إلى الرَّئيس عبر قنوات أُخرى وأناس آخرين!!

لا أزال أذكر تفاصيل لقائي هذا مع الدُّكتور التُّرابي، إلا إنَّه وبعد أقل مِنْ أسبوعين وفي (4 مارس) وكنت في الأبيض وصلتنا أنباءُ اعتقال دكتور التُّرابي بسبب الاتِّهام الَّذي وجِّه للإخوان المسلمين بالتآمر على النِّظام وأرسل إلى سجن الأبيض!!

وقد كان رأيي دائماً، ومنذ أول يوم للمصالحة أنَّ الإخوان المسلمين لم يكونوا على وفاق تام مع النِّظام ولا مع نميري، وإنما كانت لديهم استراتيجية واضحة سعوا لخدمتها عبر مراحل تكتيكية مختلفة، وقد كانت لديهم قضايا فكرية مثل تطبيق الشَّريعة، وقضايا تنظيمية مثل تقوية التَّنظيم الإخواني وتثبيت دعائمه عبر ركائز مالية واجتماعية وسياسية وثقافية مختلفة. وكانوا في ذلك أدهى مِنْ نميري الَّذي حاول هو بدوره أنْ يستخدمهم ويستفيد مِنْ مشوارهم معه!!

وعلى كلِّ حال، فقد رأيت أنَّ الخُطوة الَّتي أقدم عليها نميري في 4 مارس 1985م، بضرب الإخوان المسلمين، والَّتي كنت أحسب أنْ بعض الكبار في السُّلطة قد أعدوا لها مِنْ منطلقات ذاتية بحتة، كانت خُطوةً خاطئة سياسياً وتنظيمياً.. فالنِّظام، ممثلاً في نميري، كان مسبقاً خاصة مِنْ حيث التَّوقيت وبسبب عدد مِنْ الممارسات الخاطئة والسِّياسات التَّعسفية، قد استعدى عليه الكثير مِنْ فئات الشَّعب بمختلف اتجِّاهاته، كما أنَّ الاتِّحاد الاشتراكي ومِنْ ثَمَّ الشَّارع السُّوداني، بعد الطَّلاق مع الإخوان المسلمين، لم يعدُ فيه مِنْ يملك الحماس أو الجرأة للدِّفاع عن هذا النِّظام.. فالأوضاع تتفاقم والأخطاء تتراكم والنقمة تتزايد والنِّظام مع ذلك يخلق لنفسه مع إشراقة كلِّ صباح المزيد مِنْ العداوات والصُّعوبات، ويفقد مع كلِّ يوم عدداً كبيراً مِنْ مناصريه.

وكانت أحداث 4 مارس 1985م، بالنسبة لنميري أشبه بأحداث 5 سبتمبر 1981 بالنسبة للسَّادات، فهو قد بدأ وقتها يزيد إلى رصيد أعدائه، فوضع جميع المتحرِّكين في السَّاحة السِّياسيّة في مواجهته، وزجَّ بقيادات المعارضة في السُّجون، وهيَّأ لقواعدها سُبل التَّحرك وشلَّ تفكير وحركة مناصريه، بما أقدم عليه مِنْ شطحات، وما أبداه مِنْ تعنُّت وتسلُّط واستهزائه بآراء أعدائه ومناصريه، فأعداء النِّظام أصبحوا أغزر نفراً وأقوى سبباً للحركة، وأصدقاء النِّظام أصبحوا أضعف ناصراً وأوهى عزيمةً.. ومِنْ ثَمَّ تهاوى البناء بسهولة لم تكن تخطر على البال!

لقد استوقفتني طويلاً– كما ذكرت سابقاً ومراراً– قضية المثقَّف العربي، ففكَّرت ملياً في موقف هذا المثقَّف في السُّلطة وفي علاقته بالحكم والحاكم وفي أسلوب تعامله مع المسؤولية والموقع، ولقد كتبت في هذا الصَّدد عدداً مِنْ المقالات في الصَّحافة السُّودانية كما عالجته في بعض ما أصدرت مِنْ كُراسات.

ولكن يظل حال الأمة العربية يزيد مِنْ انشغالها بهذه المسألة!.. فالسِّياسة العربية تظل أشبه ما تكون بالغابة.. مؤسساتها وإدارتها وأحداثها وأساليبها ووسائلها أشبه ما تكون بالأشجار عميقة الجذور غليظة الجذوع، وأغصانها شائكة ومتشابكة ومسالكها متشعِّبة ملتوية ودروبها مظلمة ووعرة.. والتِّجوال في غابة السِّياسة العربية يكلِّف السَّالك شططاً وينتهي بأنْ يدخله في متاهات ويقع به في مطبّات، وما أكثر ما ينتهي به إلى المزالق والمهاوي.. فلدى العالم العربي مِنْ المؤهِّلات الجغرافية والاقتصادية والسِّياسيَّة ما يؤهله لواقع أبهى، مما نرى وأحسن مما نعيش وأسعد مما نعايش. فهل كان المثقَّف العربي شريكاً في جريمة أنْ يبقى الواقع على ما هو عليه مِنْ تخلُّف وشتات، أم أنَّه كان عوناً في نضال وطني وقومي لتغيير هذا الواقع إلى ما ينبغي أن يكون أشرف وأشرق وأثرى.. هل كان هذا المثقَّف بجهده وفكره بارقة أمل وومضة ضوء وسط هذا الظَّلام الكثيف أمْ أنَّه كان مجرَّد بقعة سوداء في صفحة ملوَّثة داكنة؟

هذه قضية يمكن أنْ يطول ويكثُر الحديث فيها، ولكنَّني أوردها فقط في معرض تفكيري في قضية المثقَّف الإيجابي الَّذي وظَّف معرفته في خدمة المجتمع.. ذلك أنَّ المثقَّف العربي الإيجابي تعوَّد أنْ تنمحي أمامه الحدود وتنطمس لديه الملامح، فالمثقَّف الموالي يغالي، فيصل حدَّ المساعدة على الخطيئة بالسُّكوت الدَّائم على الخطأ، والإحجام عن التَّصويب.. والمثقَّف المعارض يبالغ، ويصل حدَّ المشاركة في الهدم العشوائي وقد يلجأ إلى أشنع الأساليب وسلك أوعر السُّبل ولا يرى إلا مِنْ خلف النَّظارات السَّوداء، وحتى أحياناً بالقلب الأسود.. أذكر ذلك في معرض هذه النماذج وأنا أتحدَّث عن

الموالين.. ففئة المواكبة العمياء المعصوبة البصر المحدودة البصيرة تصفِّق للحق والباطل وتهتف للخطأ والصَّواب وتحمل أبواقاً لا تعرف إلا التَّطبيل الأجوف وتنفخ في مزامير لا تخرج إلا أنغام التَّسبيح بحمد السُّلطة وتكتب بأقلام لا يسيل منها إلا مدادُ المدح والثَّناء للغث والثَّمين وللصَّالح والطَّالح، وهؤلاء لأنهم أكثر النَّاس تهافتاً على الثَّناء، فهم أوَّل النَّاس انفضاضاً مِنْ حول السُّلطة إذا ما تبيَّنوا في الأفق سحابات أزمة وأحسوا في الجو رياح تغيير.

على المستوى المحلي رأيت نماذج كثيرة لهؤلاء.. يتمكَّنون مِنْ (فوق) ويتسلَّطون على (تحت)، كل أعمالهم كل جهدهم كل عطائهم موجَّهٌ لإرضاء السُّلطة العليا، ولذلك فهو جُهدٌ غير محمود الأثر، وعطاءٌ فارغ المحتوى، وعملٌ لا يرضي الله ولا رسوله ولا المؤمنين الصَّالحين، ذلك أنَّه ما أريد به وجه الخير ولا الصَّالح العام، وإنما قُصد به البقاء فوق المقاعد والتَّشبُّث بالمواقع، كيفما كان السَّبيل ومهما كان الثَّمن!!

ولقد قلت في مقدِّمة هذا الكتاب، إنَّني قد عرفت في داخل أروقة السُّلطة ودهاليزها– للأسف الشَّديد– بعضاً مِنْ الأدعياء الَّذين لا يعرفون السُّلطة، إلا إنَّها بريق وأضواء وأنَّها أسفار وراحَات وتكويش، وأنَّها امتيازات وفرص للكسب والتَّسلُّط وسوانح للمباهاة والتَّفاخر والفخفخة.. وقلت أيضاً– للأسف– إنَّني عرفت داخل أروقة السُّلطة بعض الَّذين تُمثِّل السُّلطة بالنسبة لهم مجرَّد نور ونعيم ومجرَّد رخاء واسترخاء وانعدام ضمير وغياب حسٍّ وطني، ولذلك فهم يركنون لمظاهر أبهتها ويكتفون بتلمُّس مآثرها ويسعون فقط لجني ثمارها وتصيُّد منافعها ويتلذَّذون باستمراء امتيازاتها.

وهناك أيضاً نماذج الآلهة الصّغيرة الَّتي تتسلَّم الموقع القيادي فلا تعبأ بأحد وتزدري كلَّ النَّاس، وتتحدَّث إلى خلق الله مِنْ فوق طيَّات السَّحاب وتُخاطبهم باستعلاء وغطرسة وكأنَّها تستظل بسدرة المنتهى أو تملك مفاتيح الحقيقة المطلقة!! وهذه وغيرها كثير مِنْ النَّماذج العجيبة والغريبة في القمم المؤسَّسية، يمكن أنْ نرسم لها صوراً كبيرة مليئة بالألوان والظلال، ولكن لا الوقت يتسع ولا الحيِّز يسمح. ولأنَّ الأثر السَّلبي الَّذي ينعكس مِنْ هذه النَّماذج على مجمل ساحة وحركة العمل العام كبير وخطير، فإنَّني أنشغل بها جداً، ولا شك أنَّني سأعود إليها في حيِّز آخر بإشارات أوضح وتفصيل أكثر.

هكذا كنت أكتب في تحليلي ونقدي لتجربتنا في مايو، وهذه نماذج قليلة من الكتابات الكثيرة التي كنت أكتبها في الصُّحف منذ عام 1981م، داخل السُّودان وخارجه، منبِّهاً للأخطار التي تحيق بالتَّنظيم والنِّظام، ولكن معظم ما كتبنا من منطلق النقد الذَّاتي نُظر إليه -للأسف- بتجاهل شديد وتحامل عجيب، وأحياناً بغضب غير مبرر.

المنعطف الكبير

في عام 1981م، اتَّخذ الرَّئيس جعفر محمد نميري قراراً بحلِّ وزارة الثَّقافة والإعلام بالصُّورة التي تعرضتُ لها في الباب السَّابق، وبعد فترة وجيزة منْ هذا التَّعديل الوزاري، وبعد لقاء عاصف بيَّنه وبين القيادات السِّياسيّة والتَّنفيذيّة في قاعة الصَّداقة، أقْدَم أيضاً على حلِّ المكتب السِّياسي وحلِّ كلّ أجهزة الاتِّحاد الاشتراكي.. وعندما حدث ذلك تقدَّمت بطلب للالتحاق بجامعة الخُرطوم لتدريس مادتي (علم الاجتماع) و(سوسيولوجيا وسائل الاتِّصال الجماهيري) لطلاب الدِّبلومات العليا في الاجتماع والإعلام بمعهد الدِّراسات الإضافية.

وفي تلك الفترة تهيَّأ لي منْ الوقت والمزاج ما مكَّنني منْ كتابة الفُصول السَّابقة لهذا الكتاب (المقدِّمة وأربعة فصول)، وسلَّمتُها للأخ فؤاد مطر رئيس تحرير مجلة "التَّضامن" الذي بدأ في نشر حلقات منها في أكتوبر 1984م، كما سبق ذكره.

وبعد أنْ بدأتُ العمل محاضراً بجامعة الخُرطوم، كوَّن الرَّئيس نميري لجنة مركزية تمهيدية للاتِّحاد الاشتراكي، وتَمَّ تعيين السَّيد بدر الدين سليمان أميناً أوَّلاً لها، وتم اختياري عضواً في هذه اللَّجنة، كما كلَّفني نميري -

أيضاً- أنْ أترأس لجنة الإشراف العليا لانتخابات حاكم الإقليم الأوسط، وقد كانت لجنة ثلاثية ضمت إلى جانبي كلاًّ منْ مولانا القاضي حكيم الطَّيب رئيس الجهاز القضائي للإقليم الأوسط، واللواء حسن النور خميس من قوات الشَّعب المسلحة حامية مدني.. وقد ترشَّح لشغل منصب حاكم الإقليم الأوسط- الَّذي كان بدرجة مساعد رئيس الجمهورية- خمسة عشر مرشحاً.

وكان رئيس الاتِّحاد الاشتراكي قد طلب منْ لجنة الانتخابات العليا في كلِّ إقليم أنْ ترفع إليه- بعد الانتخابات- قائمة بأسماء المرشحين الثَّلاثة الأوائل حسب ترتيب أسمائهم وفق الحروف الأبجدية، ودون ذكر للأصوات الَّتي تحصَّلوا عليها، ولم يطلب نميري موافاته بقائمة الأصوات إلا بعد أنْ قام باختيار حكام الإقليم منْ القوائم الَّتي قدِّمت له.

وقد أُجريت الانتخابات في الإقليم الأوسط على مدى يوم كامل بين المرشحين الخمسة عشر، في مؤتمر فاقت عضويته الخمسمائة شخص، ثُمَّ عكفت لجنة الإشراف على فرز الأصوات بحضور رئيس الجهاز القضائي بالإقليم الأوسط، وقائد الوحدة العسكرية بمدني، ثُمَّ وقعوا جميعاً على النَّتيجة المفضَّلة الَّتي ستُسلَّم لرئاسة الجمهورية بعد اختيار الحكام، وقد قمت كرئيس للَّجنة بإعلان أسماء المرشحين الثَّلاثة الفائزين حسب التَّرتيب الأبجدي لأسمائهم، أما التَّرتيب حسب الأصوات فقد كان كما يلي:

الأوَّل: السَّيد/ عبدالرحيم محمود؛ وقد نال 514 صوتاً.

الثَّاني: السَّيد/ أمين نابري؛ وقد نال 502 أصوات.

الثَّالث: الدُّكتورة/ فاطمة عبدالمحمود؛ وقد نالت 282 صوتاً.

هذه هي الأسماء الَّتي رُفعت لرئيس الاتِّحاد الاشتراكي ودون ذكر لأصواتهم، فاختار السَّيد/ عبدالرحيم عبدالمحمود حاكماً للإقليم، ثُمَّ تسلَّم بعد ذلك قائمة مفضَّلة بالأصوات.

وقد جاء الرَّابع في التَّرتيب السَّيد محمود محمد أحمد الحلو، الَّذي نال 246 صوتاً، أما المرشَّح الخامس عشر- الَّذي تزيَّل القائمة- فقد نال أربعة أصوات فقط!

بعد أن انتهت مهمتي في الإشراف علي انتخابات حاكم الإقليم الأوسط وعدت إلى عملي بجامعة الخُرطوم، كلفني السَّيد بدر الدين سليمان– الأمين الأوَّل للَّجنة المركزية للاتِّحاد الاشتراكي، بإعداد ورقة حول تطوير العمل الفكري والثَّقافي بالاتِّحاد الاشتراكي، وقمت بإعداد هذه الورقة التي كانت تتلخَّص خطوطها العريضة في أنَّ الحياة السِّياسية النَّشطة لأيِّ تكوين سياسي تكون نابضةً بالحيوية، وقادرةً على السَّير الصَّحيح القوي، لا بدَّ أنْ ترتكز على ساقين.. ساق التَّنظيم وساق الفكر، وأنَّ توازن السَّاقين وضمان عافيتهما وقدرتهما وقوتهما، هي الضَّمان لنجاح التَّكوين السِّياسي في تحقيق أهدافه، وإلا بدا التَّنظيم أعرجاً وكسيحاً.. وتقديري أنَّ السَّاق الفكرية للاتِّحاد الاشتراكي ظلَّت ضعيفةً طيلة الفترة الماضية من عمر التَّنظيم، وأنَّه وإنْ انصرفت إلى حدٍّ ما مرحلة التَّنظير، إلا إنَّ مرحلة التَّوصيل والتَّأصل لا تزال ماثلةً، وكانت اقتراحاتي لتنشيط هذا الجانب تتلخَّص في المقام الأوَّل على ضرورة الاهتمام بالعمل الثَّقافي بصفة عامة، فالنَّظرة الفاحصة إلى تاريخ السُّودان الوطني، تؤكِّد أنَّ العمل الثَّقافي العام قد اضَّطلع بدور رائد وقائد في مهمة التَّنوير والتَّعبئة لمسيرة الشَّعب السُّوداني، وأنَّ واحداً مِنْ أهم وأوسع الأبواب التي ولج منها الشَّعب السُّوداني إلى ساحة النِّضال الوطني كان هو باب العمل الثَّقافي، بمعنى المعرفة والإبداع والالتصاق بالتُّراث، هذا مع ضرورة توثيق الصِّلة باستمرارٍ بين المواطنين وأجهزة التَّنظيم السِّياسي التي تخلق العديد مِنْ المنابرِ التي يمكن أن تتيح فرص الحوار المثمر بين المواطنين والمسؤول، وتمكن بالتَّالي مِنْ تلمُّس قضايا النَّاس والاهتمام بها واكتشاف احتياجاتهم والحرص على قضائها، ومعرفة مشاكلهم والعمل على حلِّها والوقوف على تطلعاتهم ومحاولة التَّجاوب معها، وأشرت إلى ضرورة إصدار مجلة فصلية، وإنشاء معهد للدِّراسات السِّياسية والاستراتيجية يكونان بمثابة منبرين مهمين مِنْ منابر هذا الحوار الدَّائم الذي اقترحته.

وبعد أنْ اطلع السَّيد بدر الدين سليمان على هذه الورقة وهذه المقترحات، طلب مني أنْ أُعدَّ له تصوُّراً عن كيفية إنشاء المعهد وإصدار المجلة، فقمت بإعداد مذكرتين حول هذا الأمر، وفي عطلة عيد الأضحى مِنْ ذلك العام، وعندما كنت أقوم بزيارة للسَّيد بدر الدين سليمان بمكتبه في يوم معايدة

جماعية بالاتِّحاد الاشتراكي... وبحضور السَّيد زين العابدين محمد أحمد الَّذي كان يشغل منصب مساعد الأمين الأوَّل لرئيس الاتِّحاد الاشتراكي، أطلعني بدر الدين على قرار مِنْ رئيس الاتِّحاد الشتراكي، يقضي بتعيِّيني مديراً لمعهد الدَّراسات السِّياسيّة والاستراتيجية، ورئيساً لتحرير مجلة "السِّياسة والاستراتيجية"، وقدَّمت للأخ بدر الدين اعتذاراً عن قبول هذا التَّكليف مع شكري وتقديري، ومع استعدادي للمساهمة غير المتفرِّغة في أيِّ عمل ثقافي أرى جدوى وإمكانية مساهمتي فيه. ومع أنَّ الأخ بدر الدين أبدى معارضته إلا إنَّه رضي بعد ذلك.

ولكن، بعد بضعة أيام مِنْ ذلك اللِّقاء، فوجئت بإذاعة القرار الَّذي كان قد عرضه عليَّ الأخ بدر الدين سليمان واعتذرت عنه، مع جملة قرارات أخرى متعلِّقة بالتَّنظيم الجديد للأمانة العامة للاتِّحاد الاشتراكي... وقد أكَّد لي السَّيد بدر الدين، عندما اتصلت به، بعد إذاعة هذا القرار– حرص الرَّئيس نميري وحرصه هو أيضاً على أنْ أتولى هذه المهمة ولو لفترة معيَّنة بغرض التَّأسيس ثم يعهد بها إلى شخص آخر، فقبلت التَّكليف بهذا الفهم.

ومع ذلك، ومع أنَّني– كما ذكرت في فصل سابق– أعرف مشاعر نميري الحقيقية تجاهي في تلك الفترة، إلا إنَّني رأيت أنْ أتَّصل به مباشرة لأشكره وأعتذر عن الاضطلاع بهذا التَّكليف وأبدي الاستعداد للعمل غير متفرِّغ في مختلف الجُهود الثَّقافية المطلوبة، ومن ثَمَّ شرعت في عملي في المعهد وطلبت مِنْ سكرتارية الرَّئيس في الاتِّحاد الاشتراكي وقاعة الصَّداقة، أنْ تتكرَّم بتحديد موعد لي معه.

ولم أفلح في أنْ أجد موعداً لمقابلة نميري منذ ذلك الحين وحتى قيام الانتفاضة في أبريل 1985م، وأذكر أنَّني كلَّما اتصلت بالسِّكرتارية أبدوا لي عذراً ما. وبعد أنْ تجاوز الأمر الشُّهور اتصلت بسكرتيرة الرَّئيس بقاعة الصَّداقة– السَّيدة أم كلثوم العبيد– وذكرت لها إنني قد فهمت الإشارة، فمن الواضح أنَّ السَّيد الرَّئيس– لسبب ما– لا يرغب في مقابلتي مع إنِّني لم أكن أرغب في غير الاعتذار عن مهمة كلَّفني بها– ومع إنَّني شرعت في أدائها– إلا إنَّني لم أتعوَّد أنْ أتخلى عن ما أُكلَّف به دون توصيل وجهة

نظري مباشرة. وكنت قد اتصلت بنميري من قبل مرَّتين لتقديم استقالتي من موقعين مختلفين، مرَّة من وزارة الإعلام عام 1979م، ومرَّة من أمانة الإعلام في نفس العام، وقد تعرَّضت لذلك مفصَّلاً في صفحات سابقة.

طيلة هذه الفترة كنت أواصل العمل بالمعهد، حيث بدأت فترة حافلة، وقد كانت فترة تدافعت فيها الأحداث وتزاحمت فيها القضايا وتبدَّلت فيها أشياء وأشياء، وبرز أناسٌ وتوارى آخرون واستجدَّت مسائل وتغيَّرت أطروحات، وبدا وكأنَّ تحولاً كبيراً قد مس شكل الحياة وجوهر الأمور في السُّودان.

ولقد رأيت وأنا أضيف بعض صفحات لهذا الكتاب، ضرورة أنْ أقف عند بعض الأحداث وبعض القضايا مِنْ ذلك مثلاً، توثيق الصِّلة بين الاتِّحاد الاشتراكي السُّوداني ورابطة الأحزاب الاشتراكية الأفريقية الَّتي تتخذ مقرَّاً لها في تونس وتتَّخذ مِنْ الرَّئيس ليوبولد سنغور رئيساً لها ومن الأمين العام للحزب الاشتراكي الدُّستوري التُّونسي أميناً عاماً لها، ذلك أنَّ الاتِّحاد الاشتراكي قد حرص في تلك الفترة على المساهمة في كلِّ اجتماعاتها- على مختلف المستويات- ثُمَّ قام في عام 1983م باستضافة اجتماعات المجلس العام للرَّابطة بالخرطوم وأصبح السُّودان يضطلع بدور مهم في الحياة الفكرية التَّنظيمية لهذه الرَّابطة، وكانت الخُرطوم مقراً للمؤتمر العام للرَّابطة في ديسمبر 1985م، ومنها أيضاً بداية تنشيط العمل الثَّقافي في هذه الفترة مِنْ خلال معهد الدِّراسات السِّياسيَّة والاستراتيجيَّة.. وعلى مدى العامين يمكن إعطاء فكرة عن جهدنا في بعض الأمثلة التَّالية: في مجال النَّدوات والمحاضرات.. كان هذا بعضٌ مِنْ العناوين الَّتي ناقشناها:

ثورة يوليو وقضايا التَّحرُّر السِّياسي والاجتماعي.

العدالة النَّاجزة والثَّورة القضائية.

الدِّيمقراطية في الإسلام.

الاشتراكية الأفريقية.

المنظَّمات الجماهيرية والتَّحديِّات الماثلة.

موقع الإسلام في الثَّقافة السُّودانية.

المظاهر الإسلامية في الفنون السُّودانية.

العلاقة بين المسرح السُّوداني والسِّياسة.

الشِّعر الشَّعبي في المهدية.

وفي إطار كلِّ عنوان مِنْ هذه العناوين نُظِّمت ندوات عديدة اشترك فيها عددٌ كبيرٌ مِنْ المهتمين بهذه القضايا مِنْ مختلف المواقع والاتِّجاهات الثَّقافية والسِّياسيَّة.

في مجال السِّمنارات والمؤتمرات نظَّم المعهد عدداً كبيراً؛ نذكر منها– على سبيل المثال لا الحصر– ما يلي:

– الدّبلوماسيَّة السُّودانيَّة.

– الدّبلوماسيَّة التَّكامليَّة.

– بخت الرِّضا الحاضر والمستقبل.

– المردود الثَّقافي والاجتماعي لمشروعات التَّنميَّة الاقتصاديّة.

– التَّطوُّر المزدوج لمهام قوات الشَّعب المسلحة.

– دور مجلس الشَّعب في الرَّقابة الإدارية.

ثم أنشأنا شكلاً مِنْ أشكال النَّدوة أسميناه (النَّادي السِّياسيِّ) قدمنا فيه مناقشة للكُتب التَّالية:

كتاب الأستاذ/ أحمد سُليمان حول الحركة الشُّيوعية في السُّودان: "ومشيناها خطى".

كتاب الأستاذ/ حسن مكي حول حركة الأخوان المسلمين في السُّودان: "حركة الإخوان المسلمين في السُّودان".

كتاب الأستاذ/ خضر حمد حول الحركة الاتِّحادية في السُّودان: "مذكِّرات خضر حمد".

كتاب فرانسيس دينق حول العلاقة بين الدِّينكا والمسيرية: "مذكِّرات بابو نمر".

كتاب الرَّئيس جعفر نميري الَّذي أصدره منْ المعهد بعنوان: "رؤية استراتيجيَّة لمهدِّدات الأمن القومي في الشَّرق الأوسط في الثَّمانينيات".

إلى جانب ذلك، عمل المعهد على إجراء عدد مِنْ البحوث والدِّراسات، نذكر منها هذه العناوين:-

- تجارب الحزب الواحد في أفريقيا.
- العلاقة الفلسطينيَّة السُّودانية.
- التَّخطيط والتَّمويل في بلدان العالم الثَّالث.
- دراسة بيئية وإحصائيَّة عن الجفاف والتَّصحُّر.
- القبيلة في ظلِّ الحكم الإقليمي.
- كيفية الحدِّ مِنْ الاستهلاك.
- الجريمة ومعدَّلاتها وظاهرة التَّشرُّد.
- الدَّور الجماهيري لمحو الأمية.

كما أصدر المعهد كراستين واحدة عن: "الحلِّ الدِّيمقراطي لمشكلة الجنوب"، والأخرى عن: "عبدالنَّاصر... الزَّعامة، الثَّورة الاشتراكيِّة".

في هذا الأثناء، صدرت عدة أعداد مِنْ مجلة السِّياسة والاستراتيجية، إلى جانب ما احتوت عليه مِنْ مقالات ودراسات تضمَّنت الملفات التَّالية كجزء ملحق بالمجلَّة:

دور التَّنظيم السِّياسي في تنمية عاطفة العمل.

التَّنمية الاشتراكيِّة.

التَّكامل المصري السُّوداني مِنْ المنهاج إلى الميثاق.

اللاجئون.. المشكلة والحل.

البحر الأحمر... الأمن والاستراتيجيَّة.

هذا طواف سريع وموجز جدًّا لخضم عريض مِنْ النَّشاطات والحركة.. مع ذلك ظللنا نوقن أنَّنا لا يمكن أنْ نرضي عن هذه المجهودات الَّتي قمنا بها، مع أنَّها تمت وسط ظروف قاسية وصعبة تميَّزت بضمور حاد في الإمكانات وضعف شديد في الوسائل والأدوات، ولكنَّ وسط كلِّ هذه الحركة في ساحة العمل السِّياسي والثَّقافي ما كان يقلقني حقيقةً هو أنَّ الجهد الَّذي كنا نقوم به مع عدد كبير مِنْ الأخوة الجادين المخلصين في المستويات المختلفة للاتِّحاد الاشتراكي مِنْ أجل تنشيط التَّنظيم وبعث شيء مِنْ الرُّوح والحياة والحيوية، كانت تذهب كلُّها أدراج الرِّياح وظل الاتِّحاد الاشتراكي تنظيماً هشًّا وضعيفاً.

وقد ظللت، وفي كلِّ اجتماعات المكتب السِّياسي الَّتي شاركتُ فيها، وفي كلِّ اجتماعات اللَّجنة المركزية والأمانة العامة، أتحدَّث عن انعزال الاتِّحاد الاشتراكي عن قضايا النَّاس وغيابه عن الشَّارع وغربته عن المهام الحقيقية للمواطن السُّوداني... حتى أصبحت نغمةً مللتها أنا نفسي.. ومِنْ فرط إسرافي في هذا الاتِّجاه كان الأخوان د. أحمد السَّيد حمد، والسَّيد يس عمر بعد التحاقهما بالأمانة العامة للاتِّحاد الاشتراكي، لا يفتآنا يستشهدان– في معرض نقدهما للتَّنظيم بهذه النغمة الدَّائمة المتكررة في مداخلاتي.

ولا بدَّ هنا مِنْ الإشارة– بالأمانة كلّها– إلى أنَّ آخرين كثيرين كانوا دائمي النَّقد لوضع التَّنظيم السِّياسي وضعفه، وحريصين مِنْ منطلق الصِّدق والالتزام على تبيان مواطن الخطأ والخلل ومحاولة البحث عن مسالك الإصلاح والتَّصويب.. وقد كانت مشكلة التَّنظيم السِّياسي– الاتِّحاد الاشتراكي– في أيامه الأخيرة تتمثَّل في عدة أمور لعلَّ أهمها:–

– غياب الدِّيمقراطية.

– عدم إدراك القضايا الأساسية الَّتي ينبغي أنْ تشغل التَّنظيم في مستوياته المختلفة.

– ضُعف العلاقة– وأحياناً توترها– بين التَّنظيم السِّياسي والجهاز التَّنفيذي.

– ضُعف البنية التَّنظيميَّة على المستوى الإنساني.

– كثرة الطَّفح التَّنظيمي الضَّار، وفي مقدِّمة ذلك الشُّللية.

أما غياب الدِّيمقراطية، فقد كانت مظاهره كثيرة وواضحة، ولعلَّ مِنْ أبرزها أنَّ معظم القيادات وعلى مختلف المستويات تجيء بالتَّعيين وليس بالانتخاب. ولهذا فقد احتشدت الأجهزة العليا للاتِّحاد الاشتراكي –دائماً– بالعديد مِنْ الأشخاص الَّذين يهتمون بذاتهم أكثر مِنْ اهتمامهم بالتَّنظيم السِّياسي، ويهتمون بقضاياهم الشَّخصية أكثر مِنْ اهتمامهم بقضايا الوطن والمواطن... كما تسلَّم المواقع المهمة في كثير مِنْ الأحيان أناسٌ لا علاقة لهم البتَّة بالعمل التَّنظيمي أو الفكري، فكان طبيعياً أنْ يدوروا في الحلقة المفرغة، وأنْ يغرقوا في شبر ماء، كما يقول المثل. ومِنْ ثمَّ كان طبيعياً أنْ ينعزل الاتِّحاد الاشتراكي في أيامه الأخيرة عن الشَّارع، وأنْ يغيب عن قضايا التَّنظيمات الفئوية، وخاصة العمال الَّذين حافظوا على تنظيم قوي في بنيته ومعافى في ممارساته.

ومِنْ أهم مظاهر غياب الدِّيمقراطية في التَّنظيم السِّياسي –أيضاً– أنَّ كلَّ توصيات الأجهزة العليا وخاصة اللَّجنة المركزية، كانت تُطبخ مِنْ وراء الكواليس وبواسطة طباخين مهرة تخصصوا في ذلك، كنَّا نعرفهم وننعى إليهم ذلك، ولكن هذا لم يغيِّر فيهم شيئاً.. وقد أغضبتني هذه المسألة إلى حدٍّ أنَّني بعد الاجتماعات الأخيرة للقيادة المركزية للاتِّحاد الاشتراكي في مارس 1985م، وفي عمود (سيناريو) الأسبوعي الَّذي كنت أكتبه في الصَّفحة الأخيرة من جريدة "الأيام"، كتبت صبيحة الثَّلاثين من مارس، أي قبل الانتفاضة بأقل مِنْ أسبوع أقول:–

(لقد تهيَّأ لي أنْ أشترك في كلِّ اجتماعات اللَّجنة المركزية للاتِّحاد الاشتراكي منذ لجنته التَّمهيدية الأولى وحتى اللَّجنة المركزية التَّمهيدية الثَّانية وصولاً إلى القيادة المركزية الحالية، ومع ما يستدعي الانتباه مِنْ النِّقاش الجاد الشُّجاع المخلص الَّذي تعوَّد أنْ يثيره بعض الأعضاء مِنْ ذوي الالتزام الصَّادق والحرص الأكيد على التَّنظيم وعلى الآمال الكبار والعراض الَّتي تعود أنْ يُعلِّقها الكثير مِنْ أبناء التَّنظيم وبناته على اجتماعات اللَّجنة

المركزية هذه، إلا إنَّ لغزاً ظلَّ يحيرني- حتى الاجتماع الأخير- بل لعلَّه ظلَّ يثير عجبي ودهشتي.. فأنا ألاحظ أنَّ التَّوصيات في كثير مِنْ جوانبها لا تعكس تماماً ما دار مِنْ حوار ولا ما قُدِّم مِنْ مقترحات أثناء المداولات، وأنَّ التَّوصيات أحياناً أخرى -أيضاً- تتضمَّن أشياء لم يتطرَّق إليها أحد ولم تكن أصلاً مكان حوار أو نقاش أو مداولة!!

هذه مسألة ظلَّت تتكرَّر وتتكاثر وهي مسألة- كما أسلفت القول- تثير عجبي وتعصر قلبي وتدير رأسي!! هل لدينا مَنْ تمرَّس في استكشاف وهتك حجب الغيب وفض لفائف العدم واستحياء الآتي؟ فهو إذاً يصوغ ما هو واثق أنَّه سيكون مكان الاهتمام والرِّضا؟! هذه مسألة نحتاج فيها- سادتي- لفتوى!! فما يجري في الدَّهاليز يختلف أحياناً عن ما يجري في الصَّالات. وهذه إحدى علل العمل التَّنظيمي.. وهذه أيضاً أحد العوامل الَّتي تشبه أساليب العمل الحزبي العتيق الَّذي نبذناه ووأدناه.. وسؤالي هو، ما هو سبب هذه الظَّاهرة الغريبة ولمصلحة مَنْ نرى صورة للتِّوصيات ذات ملامح ومعالم مختلفة عن ملامح ومعالم المداولات، وإنْ هداني تفكيري للإجابة على هذا السُّؤال أعد أنْ أناقشه مع القارئ في وضوح ومباشرة)!!

هذه السُّطور استشهد بها أحد الصَّحفيين بعد الانتفاضة في معرض هجومه على الاتِّحاد الاشتراكي وكتبها تحت عنوان: (وشهد شاهد مِنْ أهلها)!!

وفي عام 1978م، كُنت قد كتبت كُراسةً أو وقفةً سياسيةً سميتها (السُّلطة لمن؟) في صفحتها العاشرة ما يلي تنبيهاً لهذه العلل:

(هذا الاختيار الأساسي- صيغة التَّحالف- لا يمكن أنْ يتحوَّل إلى أداة فاعلة للحكم الدِّيمقراطي الرَّشيد الَّذي يحقق الاستقرار ويفتح آفاق المشاركة الكاملة والحقيقيّة في الحوار والتَّصويب والتَّصحيح والتَّوجيه وصُنع القرار وتنفيذه ومتابعته وتقويمه، إلا إذا تحرَّكت الأجهزة باقتدار ومارست حقوقها وتحمَّلت مسؤولياتها وتحرَّكت بيسر ونشاط لتملأ كلَّ السَّاحة المتاحة لها في إطار صلاحياتها دون تهيُّب ودون قعود.

الاتِّحاد الاشتراكي قد يتحوَّل إلى أداة بيروقراطية مع التَّوسع الوظيفي والتَّمدد التَّنظيمي، إذا لم تتوسَّع الحركة الميدانية في الأحياء ومواقع العمل مع الإسهام التَّام في معالجة سلبيات الجهاز التَّنفيذي ومساعدته في الأداء والتَّطور ومواكبة إلحاح الحاجات والخدمات والقضايا والمشاكل وتوعية الجماهير عبر الرَّوافد الفئوية والجماهيرية والشَّعبية، وإلا إذا انداحت دوائر المشاركة الجادة في النِّقاش والتَّوصية والتَّقرير.

مع تحقيق المزيد منْ الدِّيمقراطية بعد مرحلة التَّجربة والتَّثبيت، لأنَّ هذه الكوادر النَّابعة من صُلَب الجماهير، هي الأقدر على إخصاب العمل وإثرائه وعلى تحريك النَّاس وتنظيمهم واستنفارهم مِنْ أجل الإبداع والخلق...).

ثم جاء في نفس الكُراسة وفي الصَّفحة الحادية عشرة ما يلي:

(عندما ننجح في تحريض النَّاس على المزيد مِنْ الحركة الشَّعبية والممارسة الدِّيمقراطية والمزيد مِنْ النَّقد الذَّاتي والموضوعي والتَّقويم، والمزيد مِنْ رحابة الصَّدر وحسن النَّوايا.. مع الإصرار على الحقوق والحرص على الواجبات، نسأل السُّلطة لمنْ...؟ فنقول: السُّلطة للجماهير كلِّ الجماهير ونفتح الباب واسعاً ورحب الآفاق لانطلاق قوى الشَّعب العاملة بسلطتها. إلى جانب ذلك، أسهم في إضعاف التَّنظيم السِّياسي وإبعاده منْ صورة صُنع القرار ووضع العراقيل والعقبات أمام الطَّريق الَّذي يمكن أنْ يؤدي به إلى المزيد مِنْ الالتحام بالجماهير، هذه الجفوة الَّتي كانت ماثلة ومتزايدة بين التَّنظيم السِّياسي والجهاز التَّنفيذي، مما جعل التَّنظيم السِّياسي متخلِّفاً في القضايا الكبرى متأخِّراً عند الحاجة للموقف والقرار وجعل منه بحق تنظيم حكومة وليس تنظيماً حاكماً!!

فقد أصبح رئيس الجمهورية حريصاً على أنْ يختار وزارئـه من (التِّكنوقراط) (البيروقراطيين) والَّذي لم تكن تعنيهم الحسابات السِّياسيَّة والاعتبارات العامة الَّتي تتعدى الأُطر المهنية البحتة أو الأكاديمية الصِّرفة. وأصبح هؤلاء الوزراء التُّكنوقراط يهزأون مِنْ التَّنظيم السِّياسي ولا يعبأون بتوصياته ولا يحسبون حساباً لسياساته ولا يعيرون انتباهاً لآراء قادته في أيِّ مستوى مِنْ المستويات!

ولعلَّ سبباً ثالثاً: وإنْ بدا هامشياً أو ضعيفاً، إلا إنَّه في حقيقته جوهري وقوي خاصة في السُّودان، ألا وهو ضعف العلائق على المستوى الاجتماعي والإنساني بين قيادات التَّنظيم بصفة خاصة وقيادات النِّظام بصفة عامة.. وهي مسألة ذات أهمية في قُطر كالسُّودان، العلائق الإنسانية تمثِّل فيه بُعداً مهماً في حياة المجتمع وتؤثِّر على ارتباطات النَّاس في المجالات المختلفة.. والغريب أنَّ الأحزاب التَّقليدية في السُّودان بل حتى الأحزاب العقائدية، قد فطنت إلى أهمية هذه المسألة وأدركت تأثير البُعد الاجتماعي في العمل السِّياسي، فعمدت جميعاً إلى تعميق العلائق الاجتماعية بين أعضائها، واهتمت بالمسائل الإنسانية في صفوف عضويتها، فكان أن أضاف هذا الأمر عاملاً مهماً مِنْ عوامل التَّماسك التَّنظيمي، وربما ساق هذا الدَّاء إلى داء آخر هو الشَّللية، وإنْ كان هو داءٌ لم ينفرد به الاتِّحاد الاشتراكي، وإنَّما عانت منه كلُّ الأحزاب في العام الثَّالث كثيراً في ظلِّ النُّظم اللبراليَّة والنُّظم الشُّمولية معاً.

* وفي حالة الاتِّحاد الاشتراكي، فإن ضُعف البنية التَّنظيميَّة على مستوى الاجتماعي– على قرار ما ذكر آنفاً– قد أدى إلى تكوين جزر صغيرة متقطعة متباعدة تتكوَّن لأسباب مختلفة وفترات متباعدة وأصبحت هناك بعض الشِّلل تتمحور حول أقطاب.

* أما الحدث المهم الآخر في هذه الفترة أيضاً، فقد تمثَّل في إصدار عدد مِنْ القوانين المستمدة مِنْ الشَّريعة الإسلامية. وعندما صدرت تلك القوانين فَي سبتمبر 1983م، كنتَ أشترك في سمنار عن السِّياسة الخارجية بالولايات المتحدة، وقد كان أمر تلك التَّشريعات يمثِّل منعطفاً مهماً وخطيراً في مسار بلادنا ومسيرة شعبنا... وكما تبيَّن من الاستعراض المقتضب السَّابق لبعض نشاطات معهد الدِّراسات السِّياسيَّة والاستراتيجيَّة، فقد وقف المعهد كثيراً عند هذا الحدث بإتاحة منبر مهم للحوار حول هذه القوانين استقطب له عدداً كبيراً مِنْ المعنيين بالأمر في ديوان النائب العام والهيئة القضائية وأساتذة الشَّريعَة بالجامعات لمواجهة المواطنين في ندوات مفتوحة مِنْ أجل شرح المسألة والإجابة على الأسئلة.

كما إنَّنا في مجلة "السِّياسة والاستراتيجيَّة" قد خصصنا الافتتاحية في ثلاثة أعداد متوالية لمناقشة هذا الأمر وتناوله مِنْ الزَّاويَّة العلميَّة والفقهيَّة.. وقد جاءت ثلاث مِنْ تلك المقدِّمات على النَّحو التَّالي:–

المقدِّمة الأولى:

نحن داخل السُّودان، وغيرنا خارج السُّودان، منْ الأصدقاء ومنْ الأعداء، الجميع لا حديث لهم في الآونة الأخيرة إلا عن التَّشريعات الإسلامية التي صدرت في بلادنا أخيراً، وهم بين مهلل مستبشر وملوح مستنكر.. وهذا شأن كلِّ عمل عظيم ذو خطر ووزن.. يُقابل منْ البعض بالاستحسان ويقابل منْ البعض الآخر بالاستهجان، وبحمد الله وفضله فإنَّ المستقبلين المستبشرين بأمر هذه التَّشريعات كانوا أكثر عدداً وأقوى سبباً. فهي عودة إلى الجذور والأصول تمسك بأهداب الدِّين وتتمثَّل بقيمه وتعاليمه، وهي خُطوة متقدِّمة وحاسمة في طريق المعركة ضد كلِّ أشكال الاستلاب والغربة والضَّياع.

هكذا ننظر إلى الأمر برمته، أنَّنا بصدد معركة حضارية نبرز ونثبت فيها هُويَّتنا ونسترجع فيها ما كاد يندثر منْ خصائص ذاتيتنا ونستجلي فيها مميِّزات ثقافاتنا التي تبلورت منْ تمازج الثَّقافة العربية الإسلامية والموروث الأفريقي.. ثمَّ نقدِّم للعالم الإسلامي منْ حولنا نموذجاً يحتذى به في الأصالة والسَّماحة وفي القول الكريم: ﴿**ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾ [سورَة الأنفال، الآية 53].

فالإسلام كان نوراً بدَّد الظُّلمات المتراكمة، وكان دليلاً لهُدى النُّفوس الحائرة، وكان ثورةً حضاريَّة ويقظة إنسانيةً هزَّت عرش قيصر وإيوان كسرى، يوم أنْ تغلغل الدِّين في نُفوس النَّاس وانعكس في سُلوكهم، ولكن تعثَّرت المسيرة وتعرقلت الخُطى يوم غاب الدِّين عن حياة النَّاس، فلقد بقي الإسلام قوياً كما جاء، ولكن المسلمين ضلُّوا الطَّريق وتفرَّقت بهم السُّبل وعصفت بهم الأهواء وضعُف حالهم، واضمحلَّت مجتمعاتهم في كلِّ صعيد.

ولعلَّ سؤالين يثوران في حال السُّودان هذه الأيام.. ولعلَّهما يطرحان في شكل اتِّهام أكثر منْ استفهام، وعلى هيئة تعجُّب أكثر منْ تعليق..!! هل جاءت هذه التَّشريعات بغتةً ودون مقدِّمات أو إرهاصات أو إعداد للنَّاس والمجتمع؟ هل تتعارض هذه التَّشريعات مع شعارات واختيارات رفعناها ودافعنا عنها طِيلة ما انصرم منْ عمر الثَّورة ونسمي الاشتراكية والدِّيمقراطية؟

بالنُصوص وليس بغيرها نستشهد.. وبالتَّواريخ وليس بسواها نستدلُ إنْ نحن ظللنا طيلة هذه الأعوام ندعو للاشتراكية والدِّيمقراطية، فإنَّنا لا نفعل أكثر مِنْ أنْ ندعو لمعانٍ أسمى ما كانت وأجلى ما بانت، إنِّما في ظل الإسلام في كتَابه الكريم وسنةً رسوله الأمين واجتهاد صحابته الميامين.. وبعض يسير جدًّا مِنْ النُّصوص نستشهد، ونحن في هذا المقام من المقال لا نفعل أكثر من أنْ نوردها.

أما عن الدِّيمقراطية:

* فإليك نذر يسير مِنْ نصوص حفل بها القرآن الكريم والسُّنة والسِّيرة تدعو للمساواة في الواجبات والحقوق وتكافؤ الفرص، فقد ورد بالكتاب الكريم:

* ﴿**وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ**﴾[سورة الشورى، الآية 38]. ، ﴿**وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ**﴾[سورة آل عمران، الآية 159].

* ﴿**إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا**﴾[سورة النساء، الآية 58].

* ﴿**وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ**﴾[سورة المائدة، الآية 42].

* ﴿**فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ**﴾[سورة المؤمنون، الآية 101].

* ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ**﴾ [سورة الحجرات، الآية 13].

أما من أحاديث الرَّسول، فيكفينا:

* (لا فضل لعربي على أعجمي ولا قرشي على حبشي إلا بالتَّقوى).

* (كلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤول عن رعيَّته).

* (يا عباس ويا صفية عمة النبي، ويا فاطمة بنت محمد.. إنِّي لست أُغني عنكم راعي وكلُّكم مسؤول عن رعيته).

* (أيها النَّاس إنَّ الله أذهب عنكم نخوة الجاهلية وفخرها بالآباء... كلُّكم لآدم وآدم مِنْ تراب ليس لعربي على عجمي فضل إلا بالتَّقوى).

ألمْ يقل عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن شرطه في الوالي:

(إذا كان في القوم وليس أميرهم كان كأنَّه أميرهم، وإذا كان أميرهم كان كأنَّه رجلٌ منهم). وألم يقل في تحريضه على تذكيره بالحق (رحم الله امرئ أهدى إليّنا عيوبنا).

(لست أدع أحداً يظلم أو يعتدى عليه حتى أضع خدَّه على الأرض وأضع قدمي على الخدِّ الآخر حتى يذعن بالحقِّ وإنِّي بعد شدَّتي تلك أضع خدي على الأرض لأهل العفاف وأهل الكفاف..).

أولم يقل يوم خلِّف أبوبكر الصِّديق: "فاتقوا الله عباد الله وأعينوني على أنفسكم يكفها عني وأعينوني على نفسي بالأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر وإحضاري النَّصيحة فيما ولاَّني الله مِنْ أمركم"، ولقد خطب في النَّاس يوماً وقال: "إنْ رأيتم فيَّ اعوجاجاً فقوموني"، فوقف رجل من عامة المسلمين يقول: "لو وجدنا فيك اعوجاجاً لقوَّمناه بحدَّ السيف"، فقال عمر: "الحمد لله الَّذي جعل في رعية عمر مَنْ يقوِّمه بحدِّ السَّيف".

وهذا معاوية، عندما أغلظ أبوذر في نقده أمام النَّاس يقول: "إنَّ هذا الرَّجل أحياني أحياه الله، فقد سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: سيكون بعدي أُمراء يقولون ولا يرد عليهم، يتقاحمون في النَّار كما تتقاحم القردة".

أما في الاشتراكية:

* فلا الوقت ولا الحيِّز يسمح بالكثير مِنْ هذه القلَّة مِنْ الأدلَّة والشَّواهد:

* ذلك لأنَّ الإسلام كان واضحاً جدَّاً في كلِّ نصوصه وتعاليمه حاضاً على العمل محارباً على الاستغلال...– فالمال– في عُرف الإسلام للجماعة، وليس للفرد، وقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى:

* ﴿**كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ**﴾ [سورة الحشر، الآية 7].

* ﴿**وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ**﴾[سورة الحديد، الآية 7].

* ﴿**وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا**﴾[سورة النساء، الآية 5].

* ﴿**وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ**﴾[سورة البقرة، الآية 188].

* ﴿**وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾[سورة التوبة، الآية 34].

* ﴿**وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**﴾[سورة المائدة، الآية 8].

وجاء في أقوال النبي صلى الله عليه وسلم:

* (إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو أو قل طعام عيالهم في المدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثمَّ اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسَّوية فهم منِّي وأنا منهم).

* (ومَنْ كان له فضل زاد فليعد به على مَنْ لا زاد له).

* (ومَنْ كان له فضل مِنْ ظهر (دابة) فليعد به على مَنْ لا ظهر له).

* (قد أفلح مَنْ تزكى).

* (وأفضل الزَّكاة أغلاها ثمناً وأنفسها عند أهلها، طوبى لمَنْ أنفق الفضل مِنْ ماله).

* (إنَّ أفضل الكسب كسب الرَّجل مِنْ يده).

وعندما جاء النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى المدينة وعلى الرُّغم مِنْ كرم الأنصار، وبرّهم وإيثارهم بإخوانهم المهاجرين، إلا إنَّ النَّبي منح فيء بني النَّضير للمهاجرين دون الأنصار- ليساويهم مع إخوانهم الأنصار بالأموال فلا تثري فئة وتفتقر فئة.

ولقد اعتبر أبوبكر- رضي الله عنه- الممتنعين عن أداء الزَّكاة مرتدِّين فيقول: "والله لأقاتلن مَنْ فرَّق بين الصَّلاة والزَّكاة، فالزَّكاة حق المال والصَّلاة حق البدن، والله لو منعوني عقال بعير كانوا يؤدُّونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه".

أما ابن الخطاب- رضي الله عنه- فقد قال عن ما في بيت المال عندما وليَّ أمر المسلمين: "والله ما أحدٌ أحقُّ بهذا المال مِنْ أحد والله ما مِنْ المسلمين مِنْ أحدٍ إلا وله في هذا المال نصيب"... وَقد قالَ في أخرياتَ أيامه "لو اسَتقبلت مِنْ أمري ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسَّمتها على الفقراءَ".

فقد تدفَّقت وقتها على المدينة أموال الفتوحات الطَّائلة، وخاف عمر على المسلمين مِنْ أنْ تنبت في نفوسهم العداوة والبغضاء بسبب هذا المال والتَّكالب عليه، وهو ما بدأت إرهاصاته بالفعل في أيام عثمان بن عفان رضي الله عنه.

ولقد عُرف عن الفاروق أنَّه أوقف حدَّ السَّرقة في عام المجاعة، وعُرف عنه أنَّه لمَّا فُتحت العراق عارض فكرة تقسيم الأرض وأوفد مَنْ قام بمسحها وتقدير خراجها فتدفَّق مالها وقُسِّم على المسلمين جميعاً.

ولقد قال عليُّ بن أبي طالب- كرَّم الله وجهه- في وصيته إلى مالك بن الأشتر واليه على مصر: "ليكن أحب الأمور إليك أوسطها في الحقِّ وأعمُّها في العدل وأنَّ سخط العامة يجحف برضا الخاصة، وأنَّ سخط الخاصة يغتفر مع رضا العامة، وإنِّما عماد الدِّين وجماع المسلمين والعدة لعداء العامة مِنْ الأمة فليكن صفوك لهم وميلك معهم".

ولقد أخذت عائشة أُم المؤمنين على عثمان إبَّان ولايته تقريبه لبني أمية الَّذين تخطوا رقاب المسلمين وتصرَّفوا في أموالهم بقولها: "لقد أطلقت يدي بني أمية على أموال المسلمين ووليتهم البلاد وتركت أمة محمد على ضيق وعسر".

أما أبوذر الغفاري، فقد عانى ما عانى في سبيل الدَّعوة مِنْ أجل المساواة والعدالة في المال والمعاش، وله في ذلك أقوال وحكايات، وفضله أنَّه أوَّل مَنْ أسلم مِنْ أهل البادية في أيام النُّبوة الأولى، وكان مِنْ ألصق النَّاس وأقربهم بالنبي- عليه الصلاة والسَّلام- وكان أوَّل مَنْ حيَّا بتحية الإسلام، وأوَّل مَنْ تصوَّف فيه، وقد قال عليٌّ- كرم الله وجهه- سمعت النَّبي (صلى الله عليه وسلم) يقول: "ما أظلَّت الخضراء ولا أقلَّت الغبراء على ذي لهجة أصدق مِنْ أبي ذر".

ولقد قال أبوذر يذكِّر عثمان ويدعوه إلى حض النَّاس على الإنفاق والإنصاف، أَتَذْكُر حينما دخلنا أنت وأنا على النبي فلم ينتبه ليرد تحيتنا ولم يكلِّمنا، فلما جئنا الغد وجدناه هاشاً مسروراً، فقلنا له قد رأيناك بالأمس كئيباً منشغل البال على غير ما أنت عليه اليوم فردَّ علينا مبتسماً: "كان قد بقي عندي مِنْ فيء المسلمين أربعة دنانير لم أقسِّمها على مستحقيها، وخفت أنْ يدركَني الموت وهي عندي، فلما أعطيتها اليوم ألقيت عن نفسي ثقلها واسترحت".

وعندما وصل أبوذر إلى الشَّام ورأى معاوية بن سفيان يتطاول في بناء القصور قال له: "يا معاوية إن كانت هذه مِنْ مال الله فهي الخيانة، وإنْ كانت مِنْ مالك فهي الإسراف". ولعلَّ اشتراكية الإسلام قد تبدَّت ليس فقط في المال والزَّكاة والعدل والمساواة في هذه الجوانب المادية فقط، وإنَّما تبدَّت أجلَّ ما تبدَّت أيضاً في كلِّ العبادات، خاصة أركان الإسلام مِنْ صلاة تجمع بين الناس بلا تفرُّق، وحج يتبارى إليه الخلق مِنْ كلِّ فجاج الأرض بلا تمييز، وصوم يتساوى فيه الفقير والغني... كلُّ ذلك أنَّ الإسلام لا يفصل بين الدِّين والدَّولة أو بين الدُّنيا والآخرة، وفي ذلك أورد ابن خلدون في مقدِّمته لكتاب: "العبر": (الخلافة لدى المسلمين حمل أكتافه على مقتضى النَّظر الشَّرعي في مصالحهم الأخروية والدُّنيوية الرَّاجعة، إذ أحوال الدُّنيا ترجع كلُّها عند الشَّارع إلى اعتبارها لمصالح الآخرة، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشَّرع في حراسة الدِّين وسياسة الدُّنيا به...).

* ولقد دعا الإسلام لكلِّ ذلك وشرَّع له، ولكنَّها دعوة بالحكمة والموعظة الحسنة وبالسَّماحة والرَّأفة والأناة، وقد تمثَّل ذلك في قوله تعالى:

* ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾[سورة البقرة، الآية 158].
* ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[سورة البقرة، الآية 286].
* ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾[سورة البقرة، الآية 173].

* وقد قال الرَّسول صلى الله عليه وسلم للرَّجل الَّذي أقرَّ بالزِّنا لعلَّك قبَّلتُها لعلَّك مسستُها، وقال للمرأة الَّتي سرقت قولي لا، ما أخالك سرقت وكل هذا تلقين للرُّجوع.

وقيل إنَّ عمر بن عبدالعزيز قال يوصي ابنه عبدالملك (لا تعجل يا بني، فإن الله تعالى ذمَّ الخمر في القرآن مرتين وحرَّمها في الثَّالثة وأنا أخاف أنْ أحمل النَّاس على الحق جملةً فيدفعوه وتكون فتنة).

(الضَّرورات تبيح المحظورات)، (المشقَّة تجلب التَّيسير)، (لا ينكر تغيُّر الأحكام بتغيُّر الأزمان)، (درء الحدود بالشُّبهات).

وفي ظل أزهى وأزهر عصور الإسلام، قال الرَّسول عليه الصَّلاة والسَّلام، في حماية أهل الأديان الأخرى:

* (مَنْ قذف ذميًّا حُدَّ له يوم القيامة بسياط مِنْ نار).
* (ومَنْ ظلم معاهداً وكلَّفه فوق طاقته فأنا خصمه يوم القيامة).

أعود فأقول، إنَّنا ننظر إلى الأمر برمته كمعركة حضارية نستهدف بها العودة إلى الأصول والجذور وتثبيت الذَّاتية والهُويَّة ومحاربة محاولات الغرب الاستلابية، ولم يسقط كل هذا بغتةً؛ فالثَّورة استهدفت في مبررات مجيئها وبقائها تغيير المجتمع ونفض غبار تركات الماضي وإبراز المميِّزات الأساسية للشَّخصية السُّودانية، وكل هذا وارد في محاربة مجمل الآراء والمواقف العتيقة الَّتي تعكس وتكرِّس الشَّتات والتَّمزق والفرقة.

ففي عام 1973م، صدر الدُّستور وفيه أُولى الإشارات إلى أنَّ الإسلام دين الغالبية يهتدي به المجتمع وتعتمد عليه الدَّولة كمصدر للتَّشريع.

وفي عام 1976م، أصدر رئيس الجمهورية توجيهات القيادة الرَّشيدة الَّتي تحضُّ الرَّجلَ العام على الخضوع لقيم المجتمع ومُثُله الفاضلة ليصبح قدوةً للنَّاس وأهلاً للمسؤولية وذلك بأنْ يهجر الخمر أو يتخلى عن الموقع القيادي.

وفي عام 1977م، صدر برنامج الولاية الثَّانية لرئاسة الجمهوُرية، يؤكِّد فيه السَّيد رئيس الجمهورية، حرصه على إقامة فرائض الإسلام وتعظيم شعائر الدِّين واجتناب المحارِم، وحثَّ النَّاس على إزالة المنكرات مِنْ وجه المجتمع ومحو آثارها، ويؤكد حرصه على عدم تمكين أحد مِنْ التَّظاهر بها.

وفي عام 1977م -أيضاً- تمَّ تكوين لجنة أُنيطت بها مهمة مراجعة القوانين السَّارية في الجمهورية لتجيء في شكل جديد يتماشى مع الشَّريعة الإسلامية.

وفي عام 1981م، صدرت توجيهات السَّيد رئيس الجمهورية بإلغاء الفوائد الرِّبوية في البنوك المتخصِّصة... ثمَّ صدر كتاب النَّهج الإسلامي لماذا، يؤكد اتِّجاه رأس الدَّولة نحو الاحتكام بشريعة الله في خلق المجتمع المعافى.

وفي عام 1982م، ورد في صدر البرنامج السِّياسي الشَّامل للولاية الثَّالثة لرئاسة الجمهورية ما يلي: (لقد حددنا في مواثيقنا، وفي برنامج العمل الوطني وعبر الولاية الأولى والثَّانية، أنَّ بناء المواطن اجتماعياً ومعنوياً هو السَّبيل الأوحد لبناء الوطن وتحقيق نمائه وتطوُّره المادي والحضاري، وأنَّ توجُّه العمل الوطني في كلِّ أبعاده السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثَّقافيَّة يتَّخذ مِنْ هذا النَّهج سبيلاً إلى الإصلاح الاجتماعي بتحرير العقول والقلوب).

ثم جاءت هذه الثَّورة القضائية القانونية وتمثَّلت في إصدار القوانين عن:

- الهيئة القضائية.
- مجلس القضاء العالي.
- أصول الأحكام القضائية.
- النَّائب العام.
- الحركة.
- رسوم الإنتاج.

- العقوبات.

- الإثبات.

- الإجراءات الجنائية.

- الإجراءات المدنية.

إنَّ الإسلام- وهو دين دنيانا ودولـة آجلة وعاجلة، ودين عبادات ومعاملات ازدهرت عصوره عندما ازدهر فيه الاجتهاد وعمَّته الفضيلة وظلَّله التَّسامح، ولن نجعل مِنْ دولتنا دولةً جديرةً بصفة (إسلامية)، وأنْ تكون نموذجاً يحتذى لغيرنا، إلا إذا تمسَّكنا بهذه الفضائل في الاجتهاد والتَّسامح، فالميادين الَّتي تحتاج لجهد واجتهاد كثير لا بدَّ أنْ نتوافر على الدِّراسة فيها، آخذين في الاعتبار كلَّ ظروف عصرنا ومتغيِّراته، وحتى لا تُضار قضية الإسلام بأخطاء المسلمين.

ولنا في هذا المجال عودة تطول وتتعمَّق.

وعلى الله قصد السبيل).

المقدِّمة الثَّانية:

لقد شهد القرنان الماضي والحالي، تقدَّماً تقنيًّا لم يشهد له تاريخ البشرية مثالاً، ففي بضعة قرون مِنْ الزَّمان قفز الإنسان بفضل العلم قفزات كَميَّةً وكيفيةً هائلةً في تعامله مع محيطه ومع الكون مِنْ حوله، وفي تسخير كلِّ ما في الأرض والفضاء والأفلاك لمصلحة حياته وهو يسعى في مناكب الأرض ويأكل مِنْ رزقها.

ولقد أُستخدم هذا التَّقدم التِّقني الإعلامي أوَّل وأحسن ما أُستخدم مِنْ قبل الغرب لإحداث الاستلاب الثَّقافي ولزعزعة أسس القيم الرُّوحية وزلزَلة أركان المثل الثَّقافية في مجتمعات الشَّرق حتى يتحقق عزل المجتمعات عن أصولها ويتم قطعها عن جذورها وبالتَّالي يسهل الزَّج بها في لجج التَّيه والحيرة والاستسلام.

ولذلك، كانت وستظل مِنْ أهم قضايا هذا العصر في بلاد المسلمين، أنْ يروا كيف يواجهون هذا الغزو الثَّقافي، وكيف يعملون على اجتثاث ما أحدثه التَّسلل الإعلامي في مجتمعاتهم مِنْ غربة وإغراب في الحياة، ومِنْ ضياع وضُعف في النُّفوس والأفئدة والضَّمائر.

ولقد نشأت أجيالٌ تناوشتها هذه السِّهام المتقاطرة مِنْ ثقافة الغرب، وتجاذبتها أسباب الأصالة مِنْ جهة ودواعي المعاصرة مِنْ جهة أخرى.. فكان أنْ تعامل شبابنا مع هذا الاستلاَب الثَّقافي، إما بالإنقياد وإما بالمقاومة والمعاندة.

أما الانسياق فكان داء الانفلات مِنْ الدِّين، اما بردَّة الفعل وكان داء التَّعصُّب في الدِّين، فهذه التَّيارات مِنْ الثَّقافة الوافدة وهذه الألوان مِنْ الإبداع الفني والأدبي والسِّياسي تنبع مِنْ مجتمعات فصلت بين الدِّين والدُّنيا، مجتمعات أسقطت مِنْ حسابها تماماً دور القيم الرُّوحية، سواء في الشَّرق الماركسي الشُّمولي أم الغرب الرَّأسمالي الليبرالي.. ولهذا رأينا أنَّ حضارة الغرب قد أفلست وأصبحت تدور بالمجتمع في حلقات مفرغة وتؤدي بالنَّاس إلى هاوية سحيقة، لهذا أيضاً كان طبيعياً أن نرى مظاهر هذه الصَّحوة الإسلامية في هذه الأيام.. تتبدى هنا وهناك وتتفاوت بين التَّعقل والتَّعصب وبين التأني والإسراع وبين الصِّدق والزِّيف في المحتوى والشَّكل.

فالإسلام قد بقي أصلاً كما جاء من قبل خمسة عشر قرناً، ناصعاً بفضل القدرات والإمكانات الكامنة في قيمه وتعاليمه، وبفضل الإشراقات الكثيرة والالتماعات المتعدِّدة الَّتي زخر بها تاريخه، وبفضل قدرته الدَّائمة على البعث والتَّجديد وبث الحيوية والصِّدق والجرأة والحياة. ولكن المسلمين هم الَّذين اعترتهم لفترات طويلة عوامل الوهن والضَّياع والضَّعضعة، ورانت على أحوالهم مظاهر الهوان والاستكانة والضَّعة.

وستبقى مَنْ أهم القضايا في هذه الصَّحوة الإسلامية: كيف نتعامل منْ المنطلق الإسلامي مع قضايا العصر، وكيف نفهم بروح الإسلام مشاكَل ومشاغل وهموم هذا العصر، وكيف نعيش بضمير الإسلام الخالص في هذا العصر المعقَّد.

ولتكن وقفتنا السَّريعة هذا اليوم مع الإسلام دين التَّساهل والتَّسامح دين اليسر والرِّفق، ودين هذا العصر كما كان دين خمسة عشر قرناً منْ الزَّمان انصرمت، ودين آماد مِنء الزَّمان تأتي إلى أن يرث الله الأرض ومَنْ عليها.

ولقد حفل القرآن بما يحمل على الَّذين يناهضون الجدِيد ويقولون: ﴿**بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ**﴾ [سورة الزخرف، الآية 22]. فالرِّفق والأناة والتُّؤدة هي مَدَخلنا لاستعادة مظاهر وظواهر المجتمع المسلم المعافى.

وفي هذا يقول الرَّسول صلى الله عليه وسلم: "إنَّ الله رفيق يحب الرِّفق ويعطي على الرِّفق ما لا يعطي على سواه"، "إنَّ هذا الدِّين متين فأوغلوا فيه برفق فإنَّ المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى"، "إنَّ هذا الدِّين يسر.. ولن يشاد الدِّين أحد إلا غلبه فسدِّدوا وقاربوا"، "وبشِّروا ولا تنفِّروا ويسِّروا ولا تعسِّروا".

ولهذا نهى الرَّسول الكريم عن المغالاة والإيغال، ودعا للأناة والقصد، فقال صلى الله عليه وسلم: "عليكم مِنْ الأعمال ما تستطيعون فإنَّ الله لا يمل حتى تملوا".

وقال عليٌّ كرَّم الله وجهه: "مَنْ ترك القصد جار"، أي مَنْ حاد عن الاعتدال جَانَبَ الصَّواب.

وقد دعا الإسلام لخلق المجتمع الإسلامي بالقُدوة قبل القانون، وبالإقناع والنُّصح قبل العقاب والخدود، وبالدَّعوة قبل الوعيد وبالرِّفق والقول الحسن.

وفي ذلك يقول الرَّسول صلى الله عليه وسلم: "يا معشر مَنْ أسلم بلسانه ولم يفض الإيمان إلى قلبه لا تـؤذوا المسلمين ولا تعيِّروهم ولا تتَّبعوا عوراتهم، فإنَّ مَنْ تتبَّع عورة أخيه المسلم تتبَّع الله عورته، ومَنْ تتبَّع الله عورته يفضحه ولو في جوف رحله، إنَّك إنْ اتَّبعت عورات الناس أفسدتهم أو كِدت تفسدهم".

وقال صلى الله عليه وسلم: "ألا أُخبركم بأفضل درجة مِنْ الصَّلاة والصِّيام والصُّدقة، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: إصلاح ذات البَين".

أما عمر، قُدوة العدل والإنصاف ومخافة الله، فقد سعى ودعا لذلك بلا كلل أو ملل فلنسمعه وهو يقول لبعض الصَّحابة بعد أنْ وجَّه رجلاً بالمعروف لترك الخمر: "إذا رأيتم أخاً لكم زلَّ زلَّةً فسدِّدوه وفقِّهوه وادعوا الله أنْ يتوب عليه، ولا تكونوا أعواناً للشَّيطان عليه"، وقال: "أعلم النَّاس أعذرهم للنَّاس"، وقال: "أظهروا لنا حسن أخلاقكم والله أعلم بالسَّرائر".

وقال عليٌّ كرَّم الله وجهه: "الأشرار يتَّبعون مساوئ النَّاس ويتركون محاسنهم، كما يتَّبع الذُّباب المواضع الفاسدة".

قد خلق الله الأرض وزيَّنها وجمَّلها ليستمتع بها خليفته في الأرض حلالاً طيِّباً، فالنَّهي عن الحلال تنطع في الدِّين لا يرضاه الإسلام، وفي قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ**﴾[سورة المؤمنون، الآية 51]، وقال تعالى: ﴿**قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ**﴾[سورة الأعراف، الآية32]، وقال تعالى: ﴿**وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ**﴾[سورة القصص، الآية 77].

وقال صلى الله عليه وسلم: "إنَّ أعظم المسلمين جُرماً مَنْ سأل عن أشياء لم تكن محرَّمة عليهم فُحرِّمت بسبب مسألته".

وقال عمر رضي الله عنه: "لولا أنْ أسير في سبيل الله وأضع جبهتي لله وأجالس أقواماً ينفقون أطياب الحديث كما ينفقون أطياب الثَّمر لم أبال أنْ أكون قد مت".

وقال عليٌّ كرَّم الله وجهه: "النَّاس أبناء الدُّنيا ولا يُلام الرَّجل على حب أمِّه".

لقد قال محمدٌ (صلى الله عليه وسلَّم) يوماً- وهو خاتم الأنبياء وسيِّد النَّاس يوم القيامة-: "والَّذي نفسي بيده لو لم تذنبوا لذهب الله بكم وجاء بقومٍ يذنبون فيستغفرون الله تعالى فيغفر لهم".

لم يكنِ الرَّسول صلى الله عليه وسلم يحرِّض المسلمين بقوله هذا على اقتراف الذنوب أو ارتكاب المعاصي، وإنَّما كان النبيُّ الكريم يشير إلى أمر مهم، كامن في فطرة البشر وطبيعة المجتمع، وأراد الرَّسول صلى الله عليه وسلم أنْ يوضِّح أنَّ المسلم لا ينبغي أنْ يُضيف إلى أخطائه خطيئةَ اليأس مِنْ غسل هذه الأخطاء أو اليأس مِنْ رحمة الله وقدرته على تبديل سيئاته حسنات.

هذا هو الإسلام؛ دين السَّماحة والتَّسامح، دين الرِّفق واللِّين والرَّأفة.. وهكذا كان دائماً المجتمع الإسلامي مجتمعاً يحبُّ الجمال والطيبات ويأنس للحب والمودَّة ويقوم على التَّكافل والتَّوادد والرَّحمة.

هذا المجتمع الإسلامي الَّذي نرصُّ لبناته ونُرسي دعائمه، ماذا نُريد، ونعمل حتى نواجه هذا العصر الَّذي يعجُّ بالمستجدات والمتغيِّرات؟؟.. في هذا لنا إنْ شاء الله وقفة تتعمَّق وتطول.

وعلى الله قصد السبيل

المقدِّمة الثَّالثة:

منذ أنْ استخلف الله سبحانه وتعالى الإنسان في الأرض وأورثه دون مخلوقاته في الدُّنيا عقلاً يفكر ويعي ويميِّز به، قيَّض له أنْ يعمل هذا العمل ليتفكر فيما خُلق مِنْ حوله في الأرض الَّتي يسعى في مناكبها ويأكل مِنْ رزقها وأنْ يسعى لِيعي حكمة الله في خلق الكون، وأنْ يميِّز بين الطَّيب والخبيث وبين الغَّث والسَّمين، وأنْ يُسخِّر هذا العقل لخير دُنياه وآخرته وخير دينه وحياته. ولذا كان الاجتهاد مطلوباً جهداً وجهاداً، فرداً وجماعةً لتثبيت اليقين وتعميق الإيمان وتعمير الأرض وإسعاد الإنسان والتَّمكين لدين الله.

ولقد كانت معجزة الإسلام هي القرآن.. هي الكلمة، هي الحُجة في الفكر، ولذلك لقد أمر الله سبحانه وتعالى الإنسان في أوَّل توجيه إلهي قرآني مباشر أنْ (اقرأ)، وذلك قبل أنْ يوجهه للصَّلاة أو الصَّوم أو الزَّكاة أو الحج.. فالإسلام دعوة مستمرة متَّصلة ملحة للمعرفة واكتساب المعرفة بالعقل الَّذي أودعه الله رأس الإنسان ليهديه سواء السَّبيل.

ولقد انصرم قرن ونصف القرن منْ الزَّمان منذ أنْ شعَّ نور الإسلام في عرصات الأرض ولقد اجتهد المسلَمون ودخلوا في كلِّ أبواب الاجتهاد وسلكوا كلَّ شعابه ومسالكه ودروبه وارتادوا كلَّ آفاقه حتى تشتتوا وكادت تزل منْهم الأَقدام وتضل بهم السُّبل، ولكن يبقى الاجتهاد منْ أجل خير الإنسان نعمةً وخيراً، رُغم كل شيء، ومنذ أنْ تصرَّمت هذه القرون تغيَّرت هذه الدُّنيا. ولقد شهد القرن العشرين بصفة خاصة منْ القفزات الكمية والكيفية والنَّوعية والعددية ما لم يكن يخطر على بال أو يفد إلى وجدان، فتبدَّل حال النَّاس وتغيَّرت طبائع الأشياء وتطوَّرت سُبل الاتِّصال بشكل مذهل وتلوَّنت قيم البشر متأثرةً بهذا التَّطور التِّقني الهائل.. فأصبحنا في أمر ديننا منْ أجل دُنيانا في حاجة للمزيد والكثير منْ الاجتهاد، فكما تفتَّق عقل الإنسان وتفتَّح وجدانه لإحداث هذا التَّقدُّم العلمي والصَّناعي، فليتجه عقل المسلم ووجدانه ليجتهد ويستنبط منْ دينه ما يجعل أمره في هذا العصر أمر المسلم المتيقِّظ السَّائر لعصره في خَير دنياه وحياته والمحتفظ بقيم عقيدته لخير دينه وماله.

ولهذا في إطار الجهود منْ أجل بناء المجتمع الإسلامي الَّذي اشرأَبت إليه الأعناق واستطال إليه الطموح مع هذه الصَّحوة الإسلامية وقفنا في مقالتنا السَّابقة عند أسئلة ملحة كثيرة أخذنا منها مثالاً:-

- كيف نتعامل مع المنطق الإسلامي مع قضايا العصر؟
- كيف نفهم بروح الإسلام مشاكل وهموم هذا العصر؟
- كيف نعيش بضمير الإسلام الخالص في هذا العصر المعقَّد؟

فهو عصر ليس ككل العصور، ولذلك يحتاج لإعمال العقل وتعميق الفكر ويحتاج لاجتهاد.. ونصوص القرآن الكريم والأحاديث النَّبوية والسُّنة المحمدية تزخر بالدَّعوة لهذا في وضوح وصراحة ومباشرة.

ولكنَّني أود أنْ أقف عند سيرة رجل شَمُخ في تاريخ الإسلام لأنَّه كان مِنْ أكثر النَّاس إعمالاً لعقله وفكره في وجود الرَّسول صلى الله عليه وسلم، وفي معيَّة أبوبكر رضي الله عنه، كان عمر بن الخطاب– رضي الله عنه– ميالاً للتَّأمل والتَّفكير والاجتهاد، وعندما وُلي أمرُ المسلمين، كانت قد استجدت أشياء وأشياء وتبدَّلت أمور وأمور واتَّسعت رقعة الدَّولة الإسلامية، وزاد عدد المسلمين أضعافاً مضاعفة وعجَّت الدَّولة المسلمة بأعداد كثيرة وكبيرة مِنْ أصحاب الملل الأخرى وكثُرت الأموال واتَّسعت الأرض وزاد الزَّرع والضَّرع، وكانَ لا بدَّ مِنْ فكر متفتِّح مقدام جرئ شجاع يتمعَّن في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ويستخلص الأحكام ثم يجتهد في إطار مستجدات الحياة والدُّنيا. وقد كان عمر ذلك الرَّجل الذي لا يغفى عقله لحظة مِنْ زمان ولا يترك شاردة ولا واردة مِنْ نبت الزَّمان دون أنْ يجد لها تفسيراً في إطار الدِّين حتى لا يقعد الدِّين النَّاس عن تقدُّم دنياهم ولا تفتن الدُّنيا النَّاس وتزيِّفهم عن قيم دينهم.. ودعنا ننتقي صوراً قليلةً مِنْ هنا وهناك نستدِّل بها:–

لقد كان توزيع الزَّكاة يتم حسب الآية القرآنية: ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾[سورة التوبة، الآية 60].

ومنذ عهد الرَّسول صلى الله عليه وسلم، كان في فئة المؤلَّفة قلوبُهم زمرةٌ مِنْ ذوي الجاه والوجاهة والسُّلطان في جزيرة العرب في مقدِّمتهم، أبوسفيان، وقد كان الرَّسول صلى الله عليه وسلم يمنحهم أموال الزَّكاة ليقوي مِنْ ارتباطهم بالإسلام ويثبت إيمانهم بالدِّين الجديد الَّذي قاوموه طويلاً وآذوا رسوله صلى الله عليه وسلم كثيراً. واستمر أبوبكر رضي الله عنه في منحهم مِنْ أموال الزَّكاة، وعندما جاء عمر رضي الله عنه– وكان الإسلام قد انتشر في أرجاء الجزيرة وما وراءها– امتنع عن إعطائهم حقاً مِنْ الزَّكاة، ولما جاءه الأقرع ابن حابس وكان مِنْ سادة العرب ووجهائهم. قال عمر: "إنَّ الله أعزَّ الإسلام وأغنى عنكم فإنْ ثبتم عليه وإلا فبيننا السَّيف".

ويذكر أنَّ غلماناً لحاطب ابن أبي بلتعة سرقوا ناقة لرجلٍ فأتى بهم صاحب النَّاقة لعمر فأقروا بسرقتهم فاستدعى عمر عبدالرحمن بن حاطب وقال له: "إنَّكم تستعملون هؤلاء الغلمان وتجوِّعونهم حتى إنَّ أحدهم لو أكل ما حرَّم الله عليه حلَّ له.. وأيم الله إذا لم أقطع أيديهم لأغرمنَّكم غرامة توجعكم"، ثمَّ سأل صاحب النَّاقة كم أريدت منك ناقتك؟

قال: بأربعمائة.

فقال عمر لـعبدالرحمن بن حاطب: أعطه ثمانمائة.. وأعفي الغِلمان مِنْ الحدِّ لأنَّ الضَّرورة الَّتي دفعتهم للسَّرقة.

ولقد عرض رجلٌ قضيته على عمر بن الخطاب فأحاله إلى علي بن أبي طالب الَّذي كان قاضيه بالمدينة فقضى عليٌّ باجتهاده.. ولقي عمر الرَّجل وسأله ماذا صنع.. قال الرَّجل قضى عليٌّ بكذا. فقال عمر لو كنت أنا لقضيت بكذا.. قال الرَّجل وما يمنعك والأمر لله، قال عمر لو كنت أردك إلى كتاب الله والي سنة رسوله لفعلت ولكنِّي أردك إلى رأيٍّ، والرَّأيُّ مشترك ولست أدري أيُّ الرَّأين أحق عند الله.

هكذا كان عمر يحترم اجتهاد العاملين والفاقهين مِنْ الصَّحابة، فيها لا قطع فيه مِنْ الكتاب أو السُّنة.

ثم عندما فتحت جيوش المسلمين الشَّرق والغرب في الشَّام ومصر، وضمَّت مياه النِّيل ودجلة والفرات وبردى، وامتدت واتسعت الأراضي الخصبة المعطاءة بالخير والخُضرة، شعر عمر بحسِّه النَّافذ أنَّ هذه ستكون الثَّروة الأساسية لمستقبل الدَّولة الإسلامية، ووجد عمر أنَّ جميع النُّصوص في كتاب الله وسنة الرَّسول صلى الله عليه وسلم تعتبر هذه الأرض المفتوحة فيئاً.

إذا أراد الله أفاد على الفاتحين، ومِنْ ثَمَّ الحكم هو قسمة هذه الأرض بما عليها ومَنْ عليها بين جنود المسلمين الَّذين غزوا وفتحوا.. ولكن عمر المجتهد المجاهد– رأى أنَّ وضعاً جديداً ينشأ ويستجد، وأنَّ قضية جديدة تطرح وأنْ الأمر برمته يحتاج لإعمال الفكر واتِّخاذ خطوة تصون مستقبل

المسلمين والإسلام. فقرر أنْ تؤول هذه الأراضي للدَّولة وأنْ تظل بأيدي فلاحيها، لهم فيها ملكية المنفعة نظير الخَراج، وأنْ يظل هؤلاء الفلاحون أحراراً يدفعون الجزية التي تضيف مصدراً إلى تمويل بيت المال وذلك بدلاً مِنْ أنْ تتحوَّل هذه الثَّروة الزِّراعية والبشرية إلى ملكية خاصة ينفرد بها الجُنود الفاتحون.. وكان هذا القرار– كما يقرر كثير مِنْ المؤرِّخين والعلماء والفقهاء– يمثِّل ثورةً في الاجتهاد والتَّشريع. وقد كان هناك مَنْ يدافع عن فكرة تقسيم الأرض ومَنْ عليها مِنْ رقاب للفاتحين، وقد كانوا برأيهم هذا يقفون إلى جانب مصلحة الفرد، وكان عمر برأيه ذلك يقف إلى جانب مصلحة الجماعة.

ولقد كانت عظمة عمر تتجلى أظهر وأجمل ما تتجلى في محاولته المستمرة المثابرة للتَّوفيق بين روح الإسلام ومستجدات زمانه في المجتمع الإسلامي الجديد. كان عمر متمسِّكاً بأصالة الإيمان، ولكنه كان أيضاً حريصاً على إعمال الفكر والعقل مقياسه دائماً مصلحة الجماعة.

ولقد كان جُلساء عمر دائماً مِنْ المجتهدين مِنْ صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم الَّذين يتمتَّعون بالموهبة والقدرة على الاستخراج والاستنباط للأحكام مِنْ الكتاب الكريم والسُّنة المحمدية والرَّأي الصَّائب والَّذين يتردد دائماً في جنبات عقولهم وأفئدتهم قول الرَّسول صلى الله عليه وسلم وهو ينص على الاجتهاد (مَنْ اجتهد وأصاب فله أجران ومَنْ لم يصب فله أجرُ الاجتهاد...). وفي إطار مناقشة الإسلام وقضايا العصر ستكون لنا– بإذن الله– عودة لقضية الفكر وإعمال العقل لوضع الدِّين في قلب مستجدات العصر.

وعلى الله قصد السبيل

هذه في إيجاز وعجل بعض ملامح الرّأي الَّذي أسهمنا به في مجلة "السِّياسة والاستراتيجية" عندما كانت قضية التَّشريع الإسلامي مطروحةً، وقد كانت هذه الخُطوط العريضة بمثابة دعوة للحوار ومواصلة لما بدأه معهد

الدِّراسات السِّياسية والاستراتيجية بطرحه في مختلف منابره مِنْ ندوات ومحاضرات وسمنارات، وكانٍ مِنْ المفروض أنْ تجيء مقالة الافتتاحية في هذا السِّياق وأنْ يتم تجميع كلِ هَذه المقالات في كراسة بعنوان: (الإسلام وقضايا العصر)، وقد تمَّ ذلك وطُبعت الكراسة في دار الصَّحافة، ولكنَّها خرجت مع أيام الانتفاضة فلم تطبع بأعداد كافية ولم توزَّع.

عندما بدأ نشر حلقات هذا الكتاب في أكتوبر 1984م، بمجلة "التَّضامن"، اتَّصل بي الأخ الرَّشيد الطَّاهر بكر– وكان يشغل وقتها منصب النَّائب العام، وذكر لي بوضوح وصراحة، ومِنْ منطلق زمالة، أنَّه أحسَّ أنَّ الرَّئيس نميري غاضب جدَّاً مِنْ هذه الصَّفحاتَ التي تُنشر لي في مجلة "التَّضامن"... وكان ذلك بعد نشرَ الحلقة الرَّابعة التي ورد فيها حديث عن الكيفية التي أقدم بها جعفر نميري على حل وزارة الثَّقافة والإعلام وعن الأسلوب الَّذي ضمَّ به وكالة السُّودان للأنباء لأجهزة القصر، كما وردت فيه بعض السُّطور عن مواقفي مِنْ قضية اتفاقية كامب ديفيد ورأيي في سياسة السَّادات بمجملها وخاصة مَوقفه من إرث عبدالنَّاصر. (نشرت هذه الحلقة في العدد 68 مِنْ مجلة "التَّضامن" في لندن، بتاريخ 1984/11/17م).

وقد روى لي السَّيد الرَّشيد الطَّاهر، أنَّه في اجتماع مجلس الوزراء– الَّذي كان يناقش مسودة جديدة لقانون الصَّحافة والمطبوعات تساءل الرَّئيس نميري إنْ كانٍ في ذلك القانون أيَّ مواد لمعاقبة الأشخاص الَّذين يكتبون في الصُّحف الَّتي تصدر في الخارج ويتحدَّثون عن أسرار الدَّولة ويهاجمون المسؤولين..! وصرَّح لي الأخ الرَّشيد أنَّه أحسَّ في هذا السُّؤال إشارةً واضحةً لما كان ينشر لي في تلك الأيام مِنْ مذكرات في مجلة "التَّضامن".. (وقد أكَّد لي الدُّكتور حسن التُّرابي هذا الأمر في وقت لاحق).

وقدَّم لي الأخ الرَّشيد رجاءً لمراجعة أمر نشر هذه المذكِّرات في هذا الوقت وإمكانية التَّفكير في إيقافها إلى حين لأنَّه– كما ذكر– يلمس تربُّصاً بي بسبب هذه المذكِّرات كما يحس أنَّ البعض يود أنْ يتَّخذ منها ذريعة يوغر بها صدر الرَّئيس نميري ليس على شخصي فقط، وإنَّما على كثيرين آخرين... وعندما اتَّصلت بالأخ علي شمو؛ وزير الإعلام، ذكر لي نفس الشَّيء وأبدى نفس الإحساس وبدا لي كأنَّني أتسبَّب له في بعض الحرج مِنْ جراء السَّماح بتوزيع المجلَّة ومِنْ ثَمَّ ذكرت له أنَّني كوزير سابق للإعلامَ أتفهَّم موقفه إنْ اقتضى الأمر– فيَ أي وقت– أيَّ إجراء حيال هذه المذكِّرات.

ولأنَّني كنت حريصاً على العلاقة الحميمة والمتَّصلة الَّتي نشأت بين مجلة "التَّضامن" والقارئ السُّوداني داخل القطر، فقد طلبت مِنْ الأخ فؤاد مطر رئيس التَّحرير أنْ يوقف نشر الحلقات بالمجلة على أنْ تشرع مؤسسة (هايلايت) في إصدار المذكِّرات برمتها- ما نشر منها وما لم ينشر- في (التَّضامن) في كتابٍ كما وعدني سابقاً، ولكن في ذلك الوقت كانت الحلقة الخامسة مِنْ المذكِّرات قد طُبعت وصدرت في العدد رقم 85 الَّذي ظهر بتاريخ 1984/11/24م، وكانت العناوين الثلاثة الكبيرة لهذه الحلقة كما يلي:-

(خاب أملي بالمكتب السِّياسي واجتماعات مجلس الوزراء كانت بعيدة عن هموم النَّاس).

(لم تُفلح الثَّورة في محاربة النِّفاق والرِّياء السِّياسي الَّذي نَما واستفحل في عهدها.. وهاجس السُّلطة عند المثقَّف يضعه في تناقض مع ذاته ومجتمعه..).

مع كلِّ ما كان يبذله نميري لتنشيطها، بقيت اجتماعات مجلس الوزراء روتينية مملَّة يتسلى فيها الوزراء بكتابة وتوزيع المذكِّرات مِنْ تحت المنضدة طوال الجلسة، وهي في معظمها نميمة وتشنيعات!!

لم يكن هذا العدد مِنْ مجلة "التَّضامن" قد وصل السُّوق، ولكنَّه وصل إلى دار التَّوزيع فاتصل بيَ السَّيد محمد محجوب سليمان المستشار الصَّحفي لرئيس الجمهورية ونقل إليَّ خبر وصول هذا العدد، وفيه هذه الحلقة بهذه العناوين الَّتي يراها مثيرة وأبدى إشفاقه الشَّديد مما يمكن أنْ يجرُّه عليَّ ما ورد فيها مِنْ متاعب لأنَّها- في رأيه- ستؤدِّي حتماً إلى إغضاب الرَّئيس نميري غضباً شديداً.

وقد تمَّ بالفعل مصادرة هذا العدد من مجلة "التَّضامن"، ولم يصل إلى القارئ السَّوداني مما حدا بالأستاذ فؤاد مطر رئيس تحرير المجلة أنْ يكتب بضعة أسطر غاضبة في العدد رقم 91 الصَّادر بتاريخ 1985/1/5.. مِنْ مجلة "التَّضامن"، وكان ضمن ما قاله الأخ مطر السُّطور التَّالية في الصفحة الأولى تحت عنوان: (رسالة مِنْ التضامن):

(نحن في التَّضامن عانينا كثيراً مِنْ مقص الرَّقيب، فعلى الرُّغم مِنْ حرصنا الدَّائم على الموضوعية في المعالَجة والرَّصانة في التَّقديم ظللنا نفاجأ ما بين الحين والآخر بمصادرة أحد أعدادنا هنا وهناك، لا لشيء، إلا لأنَّ أحد الرُّقباء اعتمد معنا أسلوب القراءة المتسرِّعة بدلاً مِنْ المتأنية وحكم علينا بكلمة لم يستسغ وقعها بدلاً مِنْ أنْ يتوقَّف أمام صدقَ نوايانا وحسن أهدافنا.

مناسبة هذا الكلام رسالة تلقيناها مِنْ دار التَّوزيع المركزي في الخُرطوم تفيد أنَّ عددنا رقم 85 بتاريخ 1984/11/24م صودر هناك، والسَّبب كما نعتقد هو أنَّه يحتوي على جزء مِنْ المذكِّرات الَّتي كتبها وزير الثَّقافة والإعلام السُّوداني السَّابق الدُّكتور إسماعيل الحاج موسى، عن انطباعاته عن السُّلطة ونشرناها في "التَّضامن" تعميماً للفائدة، فاتحين باب الرَّد أو التَّوضيح أو التَّعليق عليها لكلِّ مَنْ أراد، ولا هدف لنا سوى تحقيق شعار تعتز به السُّلطة في السُّودان، هو شعار: (المصارحة والمكاشفة) سعياً وراء كلِّ ما يمكن أنْ يخدم المصلحة العامة في بلد نعتز بعلاقتنا به ونفخر بتجاوب قرائه معنا).

هكذا جاء في جزء مما كتبه الأخ فؤاد مطر حول هذا الموضوع.

الأحداث الَّتي صاحبتِ نشر هذه المذكِّرات مضافةً إلى أسباب أخرى عديدة ومختلفة جعلتني أفكر ملياً في الانسحاب مِنْ ساحة العمل العام بعد هذا الشَّرخ الواضح في جدار العلاقة بيني وبين السَّلطة متمثِّلة في الرَّئيس نميري، وبعد أنْ قمت بنشر بعض مآخذي على النظام على الملأ وهي مآخذ كبيرة وخطيرة، حتى وإنْ بقيت على بعض الأمل في أنْ ينصلح الحال، وقد فاتحت عدداً مِنْ الأصدقاء في ذلك الأمر.. وكنت أتهيأ- وقتها- للسَّفر للقاهرة لتقديم ورقة عمل عن الجُذور الفكرية لمحاولات الوحدة في وادي النيل.

وفي أثناء وجودنا في القاهرة، حملت إلينا الأخبار إعدام الأستاذ محمود محمد طه، ومع إنَّني على الصعيدين السِّياسي والدِّيني لم أكنْ أتَّفق مع جزء كبير مما كان يدعو ويروِّج له الأخوان الجمهوريون، إلا إنَّ هذه الأنباء كانت ذات وقع سيء جدَّاً على نفسي، كما كانت ذات وقع صاعق ورهيب في كثير مِنْ الدَّوائر السِّياسيَّة والثَّقافية في العاصمة المصرية وقد

بدأت وأنا في القاهرة أتأمَّل كثيراً في تجربتي داخل السُّلطة وأستعيد وأعدِّد المشاكل المختلفة، والتقيت في مطار القاهرة بالدُّكتور عمر الأمين الَّذي كان قد وصل لتوِّه ضمن وفد منْ وفود التَّكامل لاجتماع آخر، والَّذي حكى لي بالتَّفصيل كيف ثارت مسألة اتهام محمود محمد طه، وكيف سارت القضية، وكيف تطوَّرت أحداثُها ووقائعُها، وكيف انتهت إلى تقرير الإعدام وتنفيذه.. وما صاحب ذلك منْ ظروف وملابسات خاصة في داخل دهاليز السُّلطة، وكيف أنَّ الكثيرين في قيادات تنظيمات الاتِّحاد الاشتراكي قد حاولوا أنْ يحولوا دون تنفيذ هذا الإعدام، وما صاحب ذلك وواكبه منْ شدٍّ وجذب، ومنْ ظروف غريبة وعن حالة التَّشدد والتَّوتر الَّتي يعيشها الرَّئيس نميري ويجعل البلاد بأسرها تعيش فيها.. وقد أخبرت الأخ عمر وقتها أنَّني بصدد أنْ أقدِّم استقالتي منْ موقعي في التَّنظيم السِّياسي حال عودتي إلى الخرطوم، لأنَّ العمل في مثل هذه الأجواء لم يعُد ممكناً، ولأنَّ أموراً كثيرة جدَّاً قد تراكمت وأصبحت تجعل وجود المرء في مثل هذا الوضع مسألة غير مقبولة وقد وافقني الأخ عمر على أنَّ المناخ لم يعُد صالحاً أبداً لأيِّ عمل مثمر أو مجد، وأنَّ التَّعايش مع الطَّريقة الجديدة المتشدِّدة المغرقة في الانفراد والتَّسلط منْ قبل الرَّئيس جعفر نميري، يكاد يكون صعباً جدّاً إنْ لم يكن قد غدا مستحيلاً، ولكنَّه رجاني أنْ أعمد إلى التَّريث إلى حين إنجلاء هذه السَّحابة القاتمة الَّتي تمر فوق سماء البلاد في هذه الأيام، ثم يتوارى الشَّخص كما يشاء وقد أمَّن الأخ أبوبكر عثمان على هذا الرَّأي وهو يودِّعني إلى الطَّائرة.

عندما عدت إلى الخرطوم، كانت قد بدأت محاكمة أفراد تنظيم البعث العربي الاشتراكي بتهمة إثارة الكراهية ضدَّ النِّظام.. ولكنَّ رئيس المحكمة قد أردف هذه التُّهمة بتهمة أخرى عقوبتها الإعدام.. وكانت المحكمة تسعى لتبرهن أنَّ الفكر الَّذي يؤمن به هؤلاء البعثيون هو إلحاد وارتداد عن الدِّين، وفي سبيل ذلك استعانت المحكمة بأحد أساتذة جامعة أمدرمان الإسلامية ليؤمِّن ويؤكِّد على إلحادية فكر البعث.. في ذلك الوقت زارني ذات نهار في معهد الدِّراسات السِّياسيَّة والاستراتيجيَّة اثنان منْ الأساتذة

مِنْ هيئة الدِّفاع عن المتهمين، هما: المحاميان صادق الشَّامي وكمال الجزولي.. وشرحا لي مسار المحكمة والاتِّجاه الَّذي يحاول القاضي أنْ يدفع إليه القضية واستأذننا في إدراج اسمي كشاهد للدِّفاع لمناقشتي أمام المحكمة إنْ كان الفكر القومي التَّقدمي فكراً إلحادياً؟!

كان بصحبة المحاميين محامٍ ثالث صديق هو الأستاذ سيد عيسى، وقد شرحوا أنَّ اختيارهم قد وقعَ عليَّ للمشاركة في هذا الدِّفاع الفكري عن المتَّهمين، لأنَّ تتبعهما لكتاباتي المختلفة- وخاصة حول التَّجربة النَّاصرية- قد أوحى لهما باقتناعي بالفكر القومي التَّقدمي، بالإضافة إلى ثقتهما في جرأتي وتجرُّدي فيما يعرفانه عنِّي- ووعدوا بموافاتي بوقائع الجلسات السَّابقة ليتسنى لي الوقوف على ما أبدي مِنْ اتِّهام وما سبق أنْ قُدِّم مِنْ أدلة وبراهين، وما ورد في آراء الشُّهود حول المسألة الفكرية حتى يتسنى لِي أنْ أكون مفيداً في هذا الأمر، وقد أبديت موافقتي على هذا الطَّلب في انتظار موافاتي بهذه الوثائق لأنَّ غيابي وانشغالي قد حالا دون متابعتي لوقائع وأحداث وأخبار هذه المحاكمة... ولكن بعد هذا اللِّقاء بأيام قليلة وبسبب خلاف بين ديوان النَّائب العام والمحكمة، تدخَّلت فيه رئاسة الجمهورية، تراجعت المحكمة عن توجيه تهمة الالحاد للمتَّهمين فحوكموا على المواد الَّتي قدِّموا بها أصلاً.

بعد أيام قليلة، وفي تلك الفترة تلقيت معلوماتٍ مِنْ أحد الأصدقاء أنَّ منظمة الوحدة الأفريقية بصدد فتح باب التَّرشيحِ لِمنصب المدير العام لوكالة الأنباء الأفريقية، ولأنَّ الصَّديق كان يعلمِ أنَّني قد قدت وفد السُّودان إلى المؤتمر الوزاري الَّذي عقد بأديس أبابا والَّذي تقرر فيه إنشاء الوكالة، وأنَّني قد قمت بمعظمِ التَّعديلات الَّتي قام على أساسها ميثاق الوكالة، وأنَّني أسهمت في المؤتمر الَّذي عقد بداكار وأجيزت فيه ميزانية الوكالة، واختير فيها مديرها للفترة التَّمهيدية والَّذي تقرر فيه أنْ يكون السُّودان هو المقر الإقليمي للوكالة في شرق أفريقيا، فقد اقترح عليَّ أنْ أتقدَّم بترشيحي لهذا المنصب.. فاتصلت بالسِّيد محمد عبدالقادر الأمين العام للاتِّحاد الاشتراكي لإخطاره بعزمي على ذلك.

اقترح السَّيد الأمين العام، أنْ يحدد لي لقاءً مع الرَّئيس نميري– الَّذي كان في نفس تلك الأيام قد تحمَّس لترشيح الدُّكتور محمد عثمانٍ أبوساق لمنصب مدير منظمة العمل العربية ودعمه بخطابات رسمية لكلِّ الرُّؤساء والملوك العرب، لهذا الغرض، كما وفَّر له كلَّ الإمكانات المادية التي قد تساعده في ذلك الأمر.. كما أنَّه بارك ودعم ترشيح السَّيد فيصل محمد عبدالرَّحمن لمنصب مهم في منظمة العمل الدُّولية بجنيف، ثم عدَّد لي أمثلةً أخرى في هذا الاتِّجاه.. وقلت للسَّيد محمد عبدالقادر إنَّني أعرف أنَّ نميري لن يسمح لي بمقابلته في تلك الأيام، ولذلك لن أسعى لهذه المقابلة، وطلبت منه فقط أنْ يحمل طلبي هذا لنميري لأنَّ دعم الدَّولة للتَّرشيح أمر أساسي، وأخبرته أنَّه مع أنَّ فرصي كبيرة جداً في هذه المعركة، إلا إنَّ أملي ضعيف في أنْ يوافق نميري على دعم ترشيحي. تحمَّس الأخ محمد عبدالقادر ووعد أنْ يخطر به نميري في نفس ذلك المساء لأنَّه على موعد لقاء معه.

وفعلاً التقى السَّيد الأمين العام بنميري في ذلك المساء، ولكن، مع أنَّنا التقينا عدة مرات في اليومين التَّاليين، إلا إنَّه لم يخبرني بما ردَّ به نميري على طلبي.. وعندما حددت معه موعداً والتقيت به لأسأله عن هذا الأمر– حدَّثني– في أسف واستغراب– أنَّ نميري قد صَرف النَّظر عن المسألة في غضب وإصرار، ولم يشأ أنْ يناقش الأمر بتاتاً، وأبدى السَّيد محمد عبدالقادر دهشته مِنْ ما أبداه نميري تجاهي مِنْ شعور عدائي هو لا يعرف له سبباً ويستغربهَ.. وذكرت له أنَّني– كما حَدَّثته– كنت أتوقَّع ذلك، ولكنَّني مع هذا أستغرب هذا التَّصرف في وقت كان فيه نميري يدعم ترشيح مسؤولين آخرين كثيرين وبحماس وسخاء مع أنَّ فرصهم كانت أضعف وأقل!

بغض النَّظر عن ذلك وفي المجال العام، بدأت الكثير مِنْ المتاعب والهموم تزحم القلب وتُثقل الفؤاد وتسد الأفق وتسمِّم الأَجواء بسبب العديد مِنْ الممارسات الخاطئة التي لا مبرر لها، والتي كانت تبدو وكأن النِّظام قَد بدأ ينتحر ويسعى مهرولاً إلى الهاوية بقدميه.. ولذلك مع أنَّني لم أحضر جلسات القيادة المركزية الأخيرة التي انعقدت في مارس، إلا إنَّني سمعت مِنْ بعض أعضائها بما دار فيها مما يدعو للغبن والحزن.. خاصة تعقيبات الرَّئيس نميري على الآراء الجريئة الصَّريحة التي أبداها بعض الأعضاء وتناولوا فيها هموم الناس ومشاكل البلاد.

لقد أصبح واضحاً أنَّ الرَّئيس نميري لم يعد أبداً على استعدادٍ للتَّجاوب مع تطلُّعات النَّاس أو الاستماع إلى النَّقد أو النُّصح أو الرَّأي المخالف، حتى مِنْ الَّذين يشتركون معه في بعض أجهزة السُّلطة، ولذلك عندما كنت في طَريقي إلى القاهرة مرَّة أخرى للاشتراك في اجتماعات اللَّجنة المشتركة للثَّقافة والإعلام، وعندما قابلني الأخ الرَّشيد الطَّاهر بكر في عزاء والد السَّيد زين العابدين محمد أحمد، وأنا في طريقي إلى المطار، وكان الرَّشيد قد عُيِّن وقتها نائباً لرئيس الجمهورية للشُّؤون السِّياسيَّة والقانونيَّة، أخبرته أنَّني وبمجرَّد عودتي مِنْ القاهرة سأنأى بنفسي تماماً- إن شاء الله- عن أي موقع للمسؤولية في أيِّ مستوى مِنْ المستويات وأعود إلى جامعة الخُرطوم، وأنَّني قد اتخذت هذا القرار بعد تأمُّل كاف وبصورة قاطعة، وهو لا يعدو أنْ يكون تحقيقاً مفيداً لنية عزمت عليها عدَّة مرَّات في الفترة الأخيرة، ثمَّ أرجأتها، كلَّ مرَّة لسبب ما، ولكنَّني الآن قد اتخذت قراراً لا رجعة فيه، وكان بودي أنْ أفعل ذلك قبل السَّفر إلى القاهرة، ولكنَّني كنت مسؤولاً في الجانب السُّوداني عن مجال الثَّقافة والإعلام في لجان التَّكامل، وعليَّ أنْ أتولى شرحها للجانب المصري وسأفي بوعدي في هذا الأمر كمهمة أخيرة أضع بها نقطة النِّهاية في علاقتي بالسُّلطة.

وأذكر أنَّ الأخ الرَّشيد الطَّاهر راح يعدِّد معي الكثير مِنْ مظاهر القصور والارتداد والخلل وخيبات الأمل ثمَّ تحدَّث- مِنْ منطلق المسؤولية الجديدة- عن إمكانية إجراء بعض الإصلاحات وتسديد المسار، وذكرت له أنَّني لم أعُد أملك مِنْ الوقت أو المزاج ولا مِنْ الصَّبر أو الأمل، ما يمكِّنني مِنْ أنْ أثق في إمكانيةَ أيَّ إصلاح مِنْ أيِّ نوع!!

ثُم سافرت إلى القاهرة وأثناء وجودنا بها جاءتنا أنباء الانتفاضة في السُّودان ورحيل النِّظام.. وهو أمرٌ لم أكن استغربه، لأنَّني لم أكن استبعده.. فقد ظلَّ الرَّئيس نميري يسترخي على وهمين كانا يمثلان بالنِّسبة له يقيناً.. الوهم الأوَّل أنَّ التَّاريخ لا يعيد نفسه أبداً ولذلك لا يمكن أنْ يتحقق ضده إجماع يمكن مِنْ إنجاح الإضراب السِّياسي العام كما حدث في أكتوبر 1964م. والوهم الثَّاني أنَّ الشَّعب السُّوداني لم يعثر بعد كما ذكرت- على

بديل واضح، ولذلك سيبقى هذا الأمر كرتاً في صالحه يجعل هذا الشَّعب يتردَّد دائماً في الإقدام على الإطاحة به.. وهما وهمان تبدَّدا بين عشية وضحاها، كما يتبدَّد السَّراب. وتهاوى نظامٌ كان الأمل كبيراً في أنْ يخدمَ بجد وإخلاص قضايا الوطن والمواطن وينتشل هذا البلد المغبون الممحون مِنْ وحدة الحيرة والضَّياع والحروب وعدم الاستقرار.. ويرتاد به أفقاً وضاحاً واسعاً مع إشراقات قرن جديد.

إرهاصات النِّهاية:

وصلنا إلى القاهرة مساء السبت الثلاثين مِنْ مارس 1985م، لحضور اجتماعات اللَّجنة المشتركة للثَّقافة والإعلام.. ومنذ وصولنا بدأت أنباء الغليان الشَّعبي في الشَّارع السُّوداني.. وكنا عند مغادرتنا للخُرطوم قد خلَّفنا إرهاصات هذا الغليان، أو بالأحرى بداياته.. بدأنا نتجوَّل بين وكالات الأنباء ومحطات الأخبار بحثاً عن آخر التَّطورات في السُّودان.. ومع أنَّ اجتماعاتنا مع الجانب المصري لم تستغرق سوى ثلاثة أيام، إلا إنَّنا لم نستطع العودة إلى الخُرطوم بعد انتهاء الاجتماعات مباشرة لأنَّ مطار العاصمة السُّودانية كان مغلقاً بسبب الإضراب العام.

وصبيحة السَّبت السَّادس مِنْ أبريل كنت أجري كشفاً طبياً في إحدى المستشفيات عندما نقل إليَّ الطَّبيب أنَّ بعض الإذاعات تتحدَّث عن وقوع انقلاب عسكري في السُّودان، وأنَّ نميري لم يعد رئيساً.. وعندما سألته عن التَّفاصيل اتَّصل بأخ يعمل بمجلس الشَّعب المصري ثمَّ نقل إليَّ تأكيداً لخبر التَّغيير في السُّودان، وأنَّ قائد هذا التَّغيير اسمه الفريق سوار الدهب.

عدت إلى الفندق فنقل إليَّ الأخوة السُّودانيون مِنْ أعضاء الوفد ما سمعوه مِنْ التَّفاصيل حول تطورات الأحداث في الخُرطوم، وأصبحنا منذ ذلك الصَّباح نقضي ما تبقى مِنْ أيام في القاهرة ونحن نرابط في الفندق ونحاول متابعة ما يجري في بلادنا عبر الإذاعات ووكالات الأنباء.. فتوالت الأخبار عن حلِّ الدُّستور وتنحية الرَّئيس وحلِّ الأجهزة واعتقالات المسؤولين وغيرها.

واستمر مطار الخرطوم مغلقاً بعد الانتفاضة لأكثر مِنْ أسبوع بسبب إعلان حالة الطوارئ.. وكان قراري منذ الوهلة الأولى أنْ أغادر القاهرة في أولى الرِّحلات بعد استئناف الملاحة الجوية مع الخُرطوم.

وعندما وصلتنا الأنباء عن توالي الاعتقالات في الخُرطوم، حاول اثنان مِنْ الأصدقاء- أحدهم سياسي والآخر رجل أعمال- أنْ يقنعاني بضرورة التَّريث والانتظار ريثما تتضح الأمور، وقد كانا في هذا المسعى ينطلقان مما يكنانه لي مِنْ مودة وحب، وقد وعدني أحدهما بوضع شقته في القاهرة تحت تصرُّفي مع تزويدي بكلِّ ما أحتاجه مِنْ مال. شكرت لهما هذا الحرص وبقيت على إصراري على السَّفر، ذاكراً إنَّني أعرف أنَّني سأعتقل حال وصولي إلى الخُرطوم- فكلُّ نظام جديد تسوقه انتفاضة أو ثورة أو انقلاب- يعتقل عادة معظم مسؤولي النِّظام السَّابق ويتحفَّظ عليهم لأسباب أمنية أو سياسية أو قضائية أو غيرها، ولذلك قد أتعرَّض لتحقيق، وقد أواجه محاكمةً.. ولكنَّني أدرك تماماً ما كنت أفعله وعلى استعداد- بكل اطمئنان- لمواجهة كلِّ الاحتمالات، ولكنَّني لن أفكر حتماً- ولو لثانية واحدة- أنْ أبقى يوماً واحداً خارج السُّودان بعد أنْ يفتح المطار، ومِنْ ثَمَّ فقد عدت على متن أولى الطَّائرات الَّتي غادرت القاهرة حال استئناف الملاحة الجوية مع مطار الخرطوم، وكان ذلك في مساء الإثنين 15 أبريل.

وفي مطار الخُرطوم اصطحبني رجال الأمن إلى إحدى مقار القوات المسلحة، حيث علمت أنَّني مِنْ المطلوب التَّحفظ عليهم في سجن كوبر.. وقد كان رجال المباحث الَّذين اصطحبوني مِنْ المطار إلى مقر القوات المسلحة، كما كان رجال القوات المسلحة الَّذين أخطروني بأمر التَّحفظ عليَّ في كوبر؛ كانوا جميعاً على قدر عظيم مِنْ الودِّ والاحترام.

وأُخذت إلى سجن كوبر في السَّاعة العاشرة مِنْ ليل ذلك اليوم الإثنين 15 أبريل 1985م، وصدر قرار الإفراج عني في الثَّامن مِنْ يوليو، حيث غادرت السّجن في الثَّالثة بعد الظهر.

وقد أوردت جريدة "الصَّحافة" الصادرة صباح الأحد 9 يونيو 1985م الخبر التَّالي في صفحتها الأولى:

(تم إطلاق سراح عدد مِنْ المعتقلين السِّياسيين والوزراء السَّابقين بعد المراجعة الدَّورية التي يجريها ديوان النَّائب العام على كشف المعتقلين، وتمَّ إطلاق سراح كلٍ مِنْ: مبارك سنادة مستشار الرَّئيس المخلوع للخدمات، وعلي شمو وزير الثَّقافة والإعلام، وعبدالسَّلام صالح عيسى وزير الصحة السَّابق، ويوسف سُليمان وزير الدَّولة بوزارة الطَّاقة السَّابق، وإسماعيل الحاج موسى مدير معهد الدِّراسات السِّياسيَّة والاستراتيجية، وعبدالرَّحمن عباس نائب الأمين العام للجنة التَّنظيم بالاتِّحاد الاشتراكي المنحل. وهذا وقد حُظر على الَّذين تَمَّ إطلاق سراحهم السَّفر ومُنعوا مِنْ مغادرة الخُرطوم. وفي سؤال لـ"الصَّحافة"، عن الكيفية التي تَمَّ بها إطلاق سراحهم، أجاب السَّيد عمر عبدالعاطي النَّائب العام، أنَّ المفرج عنهم لم تُقدَّم ضدَّهم أيَّ شكوى حتى الآن، ولم ترد أسماؤهم في القضايا التي تجري التَّحقيقات فيها، كما أنَّهم مِنْ رجال الخدمة المدنية الَّذين أصبحوا وزراء، وعندما سأله الصَّحفي قائلاً: ولكن بينهم سياسي هو د. إسماعيل الحاج موسى؟ ردَّ السَّيد الوزير أنَّ د. إسماعيل الحاج موسى معروف بمواقفه الجريئة ونقده المستمر للنِّظام الذي كان جزءاً منه...).

كانت هذه الأسماء تكوِّن المجموعة الثَّانية الَّتي يتم إطلاق سراحها بين المعتقلين السِّياسيين وكانت المجموعة الأولى تضم كلاً مِنْ: هاشم عثمان وزير الخارجية السَّابق، وفاروق المقبول محافظ بنك السُّودان السَّابق والَّذي أعيد اعتقاله مرة أخرى بعد فترة وجيزة مِنْ إطلاق سراحه.

كنا في أيام السِّجن الخمسة والأربعين- أي حتى بداية شهر رمضان- نتناول وجبات السُّجناء، ولم يكن يُسمح لنا بتلقي أيَّ أكل مِنْ منازلنا، ومع أنَّنا كنا نقرأ في الصُّحف- في نفس الوقت- مَنْ يكتب إنَّنا نتمتَّع بوجبات مِنْ فندق هيلتون، ولم يكن يُسمح لنا بأيِّ مقابلات أو زيارات أو حتى

التَّواصل عبر الرَّسائل أو المذكِّرات مع أيَّ شخص خارج السِّجن.. وكانت أيامٌ غريبة انقطعت عنَّا الأخبار وضُيِّق علينا الخناق، ولكن بعد الأسبوع الأول مِنْ رمضان سُمح لنا بالأكل مِنْ منازلنا، وتصدَّق لنا بزيارات الأهل والأصدقاء مرَّة كلَّ أسبوع مقابل أذونات مِنْ ديوان النَّائب العام.

وكان المعتقلون ينقسمون إلى ثلاث مجموعات تحتل كلُّ مجموعة منها سجناً منفصلاً داخل أسوار كوبر.. مجموعة السِّياسيين وتضم حوالى الستة والعشرين قيادياً سياسياً أو وزيراً، ومجموعة رجال الأعمال وتضم عدداً يفوق عدد السِّياسيين بقليل، ثُمَّ مجموعة كبار ضباط أمن الدَّولة.

لم يكنِ بين الوزراء المعتقلين أحد مِنْ وزراء المجموعة الاقتصادية سوى وزيري الطاقة والزِّراعة، ولم يكن مِنْ بين السِّياسيين المعتقلين أيَّاً مِنْ أمناء لجان الاتِّحاد الاشتراكي الأساسية سوى أمين لجنة الشُّؤون السِّياسيَّة، إلى جانب الأمين العام.

بعد الأسبوع الأول نقل كلٌّ مِنْ النَّائب الأول السَّابق عمر محمد الطَّيب والدُّكتور بهاء الدِّين محمد إدريس، إلى مكان آخر داخل سجن كوبر بعد أنْ كانا يقيمان مع بقية المعتقلين السِّياسيين.

في سجن المعتقلين السِّياسيين- وهو ما يُسمى في كوبر بـ(المعاملة)، وهي تشير إلى (المعاملة الخاصة) التي ينبغي أنْ يتمتَّع بها المعتقلون السِّياسيون عن باقي السُّجناء- كنا نقيم كل ثلاثة أشخاص في حجرة صغيرة.. وكان زملائي في الحجرة هما: السَّيدان أبوالقاسم محمد إبراهيم، ومأمون عوض أبوزيد.

وأشهد أنَّ معظم الزُّملاء في السِّجن كانوا متقبلين للأمر بكثير مِنْ التَّفهم واليقين والصَّبر ولسان حال أغلبهم يقول قول الشَّاعر أبوذؤيب الهَذلي:

وتجلُّدي للشَّامتين أريهمُ أنِّي لِريب الدَّهر لا أتضعضع

كنا نُصلي كلَّ الأوقات في جماعة، حيث يؤمنا كلُّ صلاة واحدٌ مِنْ النَّاس.. ونقضي ما بين العصر والمغرب في تلاوة القرآن، حيث نقتسم أجزاء المصحف لترتيله كاملاً قبل آذان المغرب.. ونقضي بعضاً مِنْ فترة ما بين الغرب والعشاء في الذِّكر والتَّسبيح.

بعد ذلك كان معظم الزُّملاء في السِّجن يقضون معظم وقتهم في لعب الورق، ولأنَّني لا ألعب الكتشينة مطلقاً، فقد كنت أقضي وقتي كله في القراءة.

وكنت قد أحضرت معي مِنْ القاهرة حقيبة محمَّلة بالكتب أعددتها لهذا الظَّرف الَّذي كنت أتوقَّعه.

بعد أنْ صدر أمر النَّائب العام بالإفراج عنا، حُظر علينا السَّفر إلى أيِّ مكان حتى داخل السُّودان، دون إذن، وعندما ألمَّت بزوجتي وعكة حادة وطويلة- بعد حوالى الخمسة أشهر مِنْ تاريخ الإفراج عنا- طلبت السَّماح لي باصطحابها إلى لندن للعلاج حسب نصيحة الأطباء، ولكن السَّيد النَّائب رفض هذا الطَّلب ولأنَّ سفرها كان ضرورياً فقد سافرت مع خالها ووالدتها وأخيها، ولم أشأ أبداً أنْ أراجع السَّيد النَّائب العام في هذا الأمر، مع أنَّه يعلم أنَّني قد عدت إلى السُّودان على متن أول طائرة جاءت مِنْ القاهرة بعد الانتفاضة، وأنَّني لا يمكن، والحال هذه أنْ أفكر في البقاء خارج السُّودان لأيِّ سبب كان!

وبعد إطلاق سراحنا كانت حساباتنا في البنوك- على ضآلتها مجمَّدة- ومنازلنا محجوزاً عليها، ولم أكن أملك في حسابي بالبنك مليماً واحداً سوى مبلغ كان برمَّته عبارة عن دين استلمته مِنْ أحد أقربائي قبل أسابيع قليلة مِنْ الانتفاضة ليعينني على بناء كنت بصدده.. مع ذلك تم التَّحقيق حول الحساب منذ ما يقارب الخمس سنوات إلى الوراء وبدقة وتأن.. وقد أخبرت السَّيد النَّائب العام- بعد أنْ انتهى التَّحقيق والتقصي وبعد أنْ تقرر فك الحجز عن الحساب- إنَّني سعيد جداً بهذا الإجراء المتشدِّد الدَّقيق الَّذي اتَّخذه.. حتى يتأكَّد للجميع إنَّنا ما ورثنا عن العمل العام سوى الأذى والتَّجريح وأنَّنا- فيما يختص بذمتنا المالية- قد خرجنا بصفحة نظيفة ناصعة، وما زال الملف مودعاً في ديوان النَّائب العام.

وأنا سعيد الآن لأنَّ قانون إقرار الذِّمة الَّذي أُجيز قبل الانتفاضة قد وضع موضع التَّنفيذ، مما يساعد كثيراً في رفع الغبن عن السِّياسيِّين ويصرف عنهم الكثير مِنْ الشَّائعات الَّتي تتحاوم عادة حول شاغلي المناصب الوزارية، والَّتي تجعل النَّاس في السُّودان- فيما يختص بالسُّلطة- ينظرون لكلِّ

شخص بأنَّه متَّهم حتى تثبت تبرئته، خلافاً للقاعدة القانونية الَّتي أصلها أنَّ المتَّهم برئ حتى تثبت إدانته. وأصبح الوزراء الآن يدلون- لدى ديوان النَّائب العام- ببيانات عن ممتلكاتهم عند تقلُّد مناصبهم الحكومية، وهو أمر مهم ومريح للأشخاص وللبلاد، حتى يطمئن المواطن على المال العام ويطمئن المسؤول على سمعته.

ومع كلِّ ما صاحب فترة السِّجن مِنْ معاناة نفسية- وربما بدنية أيضاً- إلا إنَّها كانت فترة مفيدة للتَّأمُّل واستعراض الماضي ومحاولة استشراف المستقبل ومراجعة كلَّ الحسابات- العملية والسِّياسيَّة- على المستويين الخاص والعام.

وبعد أنْ غادرت السِّجن، ورُغم الهجوم العنيف الَّذي كانت تزدحم به الصُّحف وأجهزة الإعلام كافة على كلِّ شخص وعلى كلِّ شيء له علاقة بمايو، كنت قررت أنْ أقف مع نفسي- بعيداً عن هذا الجو- وقفةً جادةً وطويلةً أستطيع فيها بالصَّبر والصِّدق- أنْ أقوم بتقويم لتجربتي في العمل العام قبل أنْ أبدأ أي خطوة أخرى في طريق الحياة العملية أو في ساحة العمل السِّياسي.

لقد قررت أنْ أحجم عن العمل السِّياسي، وأنْ أصمت عن الكلام، وأنْ أتوقَّف عن الكتابة لفترة لا تقل عن العام. أما أنَّني قررت أنْ أصمت عن الكلام فذلك لأنَّني لم أكن أود أنْ أتصرَّف بردة الفعل تجاه المحيط الغاضب المنفعل مِنْ حولي.. فلم أكن أودُّ أنْ أدافع عن ممارسات الماضي وقياداته فيكون موقفاً انفعالياً أكابر فيه وأغالط نفسي وربما أجانب فيه الحقيقة.. كما أنني في نفس الوقت- لم أكن أودُّ أنْ أساير الموجة وأتسلَّل إلى زفة الهجوم والنقد والشَّتيمة. فمع كلِّ تحفظي وعدم رضائي الكامل عن معظم- إنْ ليس كُل- مواقف وممارسات الرَّئيس نميري في الأعوام الأخيرة، فلن يكون ذلك- في تقديري- موقفاً كريماً أرضاه لنفسي وقد أستهجنه عند آخرين كثيرين في تلك الأيام.. ولأنَّني أحسب أنَّ الوقت سيجيء يوماً للمحاسبة المتأنِّية والمتروية العادلة ولتوضيح المواقف وكشف الممارسات وتقويم تجربة العقدين مِنْ الزَّمان تقويماً متجرِّداً.

كما أنَّني أحجمت عن أيِّ عمل سياسي في ظلِّ تلك المتغيِّرات الجديدة لسببين:-

السَّبب الأول:- أنَّني عندما أقدمت على المشاركة في مؤسسات مايو ونشطت داخلها، إنَّما فعلت ذلك عن إيمان كامل بجدوى العمل، وعن اقتناع تام بالمبادئ التي رُفعت راياتها، وعن رغبة صادقة في أنْ أسعى مبلغ جُهدي لأقدِّم عملاً مفيداً متجرِّداً للوطن والمواطن... وقد تعاطفت مع مبادئ مايو المعلنة والمتمثِّلة في الدَّعوة للتَّحوُّل الاجتماعي والسِّياسي والثَّقافي منْ أجل عدالة اجتماعية ومشاركة حقيقية في السُّلطة السِّياسية وإثراء للوجَدان الثَّقافي، وكنت وقتها طالباً في فرنسا ولم أكن أعرف أبداً متى سوف أعود... أو أين يكون موقعي وكيف تكون مشاركتي عند عودتي للسُّودان.. وحتى عندما عدت للسُّودان- كما ذكرت في فصل سابق- لم أسعَ مطلقاً لأيِّ عمل تنفيذي أو موقع سياسي، وإنَّما ظللت أسهم بكتاباتي الصَّحفية وأنا أعمل بالجامعة. وعندما تمَّ تعيِّيني لأوَّل مرَّة للمشاركة المباشرة منْ خلال وزارة الثَّقافة والإعلام، ثُمَّ بعض أجهزة الاتِّحاد الاشتراكي، قبلت ذَلك التَّكليف منْ منطلق الصِّدق والإخلاص في أنْ أقدِّم شيئاً نافعاً ومنْ ثَمَّ لم أتوانَ عن إبدَاء رأيي في كلِّ وقت وحول أيِّ قضية وفي كلِّ ظرف رَأيت فيه أنَّ شيئاً ما يتناقض مع رؤيتي للمسائل قد حدث. ولكنَّني مع ذلك عندما ذهب النِّظام رأيت الكثيرين في زحمة اللَّهث وراء صكوك البراءة والرَّكض وراء اصطناع البطولات يهيلون التُّراب على كلِّ شيء ويقذفون الحجارة على كلِّ شخص ويتحدَّثون بإطلاق مخل ومخجل، ومنْ ثَمَّ كان لا بدَّ منْ وقفة مع النَّفس لتأمُّل رؤية العمل السِّياسي في هذه الظروف.

السَّبب الثَّاني: إنَّني كما ذكرت في فصل سابق- بعد تأمُّل للماضي في السُّودان بصفة خاصة وفي العالم الثَّالث بصفة عامة، وبعد دراسة للخلفية الثَّقافية والتَّاريخية والحضارية والجغرافية، وخاصة بعد معايشة، ولو بعيدة لبعض تجارب الثَّورات في العالم الثَّالث- وفي مقدِّمتها الثَّورة المصرية- كنت أعتقد وأقتنع أنَّ فكرة التَّنظيم السِّياسي الواحد الجامع، هي الأمثل والأجدى لمثل ظروفنا في السُّودان.. ولكنَّني وبعد كثير منْ الممارسات الممعنة في الخطأ والمسرفة في التَّعسف والفردية، ومنْ جانب رئاسة الجمهورية بصفة خاصة ومنْ بعض القيادات العليا والوسيطة في التَّنظيم السِّياسي والجهاز التَّنفيذي بصفة عامة، بدأ هذا الاقتناع يهتز في وجداني وأمام ناظريَّ.

كما أنَّ تجربة التَّعدد الحزبي بالصُّورة الَّتي عايشناها.. في السَّابق في السُّودان كانت وما زالت مشوشَّة في ذهني، مثالبها تغلب على مزاياها في تصوُّري.. ولكن في ظلِّ تجربة التَّنظيم الواحد ما هو السَّبيل إلى لجم ممارسات الفرد عندما تتكرَّس السُّلطة وعندما يغيب الاختيار وتصعب المراجعة..؟ كانت تلك الفترة بعد اعتبار- هذه التَّجارب- بمثابة مفترق طرق لا بدَّ فيه مِنْ التَّوقف لتدارس الاتِّجاهات وتدبُّر المسافات، وتغليب الاحتمالات واستكشاف الخُطى.

ولم يكن ممكناً مع كلِّ هذه التَّساؤلات الَّتي تتجاوب أصداؤها في خاطري، وكلُّ هذه الأحاسيس تموج في ذهني، وكلُّ هذه المشاعر تعتمل في صدري أنْ أتسلَّل أو أنْ أدخل أو أنْ أقتحم المعترك السِّياسي بعد الانتفاضة مباشرة. وإلا كنت زائفاً في مشاعري غير صادق في توجُّهي.

كان لا بدَّ إذاً مِنْ فترة معقولة للتَّأمل والدِّراسة والمراجعة قبل أن أفكِّر أو أقرر ممارسة أيَّ عَلم سياسي في ظلِّ الظُّروف الجديدة.

ولذلك -أيضاً- بعد خروجي مِنْ السِّجن لم أشأ أنْ أنخرط في أيِّ جهد للمعارضة أو المناوءة لسببين:-

أولهما: أنَّ مبادئ مايو الَّتي كنت قد اقتنعت بها جدَّاً وانخرطت على أساسها في النَّشاط السِّياسي والعمل التَّنظيمي لم تكن تمثِّل أبداً- بأي مقياس أو أي تعريف- عقيدة بالمعنى الحقيقي للعقيدة أو حتى النَّظرية بالمعنى العلمي للنَّظرية.. وإنَّما هي في حقيقتها مجموعة اختيارات تمثَّلت في التَّنظيم السِّياسي الواحد الجامع: "الوحدة الوطنية، الاشتراكية، الإدارة الإقليمية... وهلم جرا".

وقد حرصت حرصاً دائماً وملحاً على ترديد مصطلح (اختيارات) هذا، في كلِّ كتاباتي وندواتي.. وذلك أنَّني أعرف أهمية وحساسية المصطلحات عند التَّعامل مع مثل هذه الوقائع.. (والاختيارات) أو (الخيارات)- كما يحلو للبعض أنْ يسميها- تعتمد على الظُّروف وعلى الخلفيات الزَّمانية والمكانية، وعندما يثبت أي (خيار) أو أي اختيار عدم جدواه أو عدم

صلاحيته أو ضُعفه أو فشله أو عدم ملاءمته لظرف زماني ما أو ظرف مكاني، فلا بدَّ مِنْ التَّفكير في (اختيار) أو (خيار) آخر وفق الظُّروف والملابسات.. وإنْ كانَت مجموعات كبيرة مِنْ الشَّعب السُّوداني قد تدفَّقت إلى الشَّوارع في أبريل 1985م لتعبِّر عن رضائها أو عن سخطها على هذه الاختيارات- بعضها أو كُلها- فلا بدَّ مِنْ منطق الحكمة والموضوعية، الإصغاء لتلك الإرادة وإلا أصبحت السُّلطَة تسلُّطاً.. كانت هذه هي قناعاتي، خاصة وأنَّني شخصياً لم أسع يوماً للسُّلطة أو أتصيَّدها على أيِّ مستوى مِنْ مستوياتها، وفي أيِّ موقع مِنْ مواقعها، ولم أشأ أنْ أرتبط إلا مِنْ منطلق الحرص على المصلحة العامة بمعنى أنْ أقدِّم جهداً- ولو يسيراً- أَرُدَّ به دين الوطن. لذلك كان طبيعياً ومنطقياً أنَّني، ساعة ما أنْ اقتنعت أنَّ ما آمنت به مِنْ اختيارات في إطار المصلحة العامة يوجِّه مساءلة أو معارضة على ذلك المستوى مِنْ الإجماع، فلا بدَّ أنْ أقف مع نفسي بكلِّ الموضوعية والشَّجاعة لاستقصي وأتأمَّل لأسترجع وأراجع.. فالعمل السِّياسي أو الفكري لم يكن يوماً- في الحقيقة- غايةً في حدِّ ذاته.

وقد أوردت صحيفة "الميدان" النَّاطقة بلسان الحزب الشِّيوعي في إحدى صفحاتها الأولى في أكتوبر 1985م، أنَّني كوَّنت ما أسمته بـ(الجبهة العريضة لإنقاذ السُّودان)، وذلك مِنْ أجل العمل المناوئ لمؤسسات الانتفاضة، وهو خبر كان عارياً تماماً مِنْ الصِّحة، فليس فقط أنَّني لم أكوِّن مثل هذه الجبهة، بل إنَّ شيئاً مِنْ هذا القبيل لم يرد بخاطري أو يخطر أبداً على ذهني، ذلك أنَّني ببساطة كنت وقبل الانتفاضة- كما ذكرت سابقاً- قد قررت لأسباب عديدة أنْ أنأى بنفسي بعضاً مِنْ الوقت عن السَّاحة السِّياسية لأتأمَّل في الاختيارات الَّتي اقتنعت بها.. أين كانت وأين أصبحت في الواقع والممارسة.. وأنْ أتحسَّس مواطن أقدامي وأتلمَّس مَواطن الخطأ والصَّواب في كلِّ الَّذي أنا بصدده في ساحة العمل السِّياسي، ولهذا- أيضاً- فقد رددت بلطف على كلِّ الاتِّصالات الكريمة والإيماءات النَّبيلة والشُّجاعة الَّتي تمت حيالي مِنْ قِبل كثير مِنْ القياديين في الأحزاب، خاصة بعد انتهاء الفترة الانتقالية، وكان بعضها بصدد العمل السِّياسي وبعضها بصدد دراسات فكرية أو تنظيمية، كتابات صحفية أو بعض مساهمات هنا وهنالك.

ثُمَّ أنَّني لم أكن يوماً ممن يؤمنون بالعمل السِّياسي السِّري أو ممن يجيدونه. وعندما اخترت أنْ أتحرَّك في ساحة العمل السِّياسي، كان ذلك دائماً تحت ضوء الشَّمس في وضح النَّهار... وحتى خلال فترة حكم الرَّئيس عبود عندما كنت عضواً بمجلس اتِّحاد طلاب جامعة الخرطوم الَّذي كان –الاتحاد– يمارس نشاطه في العلن في أروقة الجامعة تحت سمع وبصر إدارة الجامعة وسُلطة الدَّولة.

بالإضافة إلى كلِّ ذلك أنا لا أؤمن ولا أوافق على المعارضة الَّتي لا تستهدف سوى الإطاحة والتَّبديد، وقد ناهضت هذا في فترة مايو وسأظل ضدَّ ذلك فلا التَّركيبة الحضارية ولا البنية الاقتصادية لبلادنا تحتمل المعارضة الَّتي تبدد الجهود وتكون ضد الحق والباطل مِنْ أجل مكاسب تمثِّل مصالح الفرد والجماعة أو جهة.. كلُّها في النِّهاية ذاتيَّة وأقل مِنْ مصلحة الوطن.

وقد طفحت الصُّحف بعد الانتفاضة وعجَّت الإذاعة وامتلأ التِّلفزيون بالهجوم العنيف الضَّاري على كلِّ شخص وعلى كلِّ شيء له صلة بمايو.. وكان هذا متوقَّعاً، بل كان هذا طبيعياً، ولكن ثلاثة أشياء استوقفتني في زحمة هذا الهجوم الضَّاري.

الشَّيء الأوَّل: لقد كنت أرى منطقياً وطبيعياً أنَّ كلَّ صاحب فكر مغاير لما طرحته مايو، وكلَّ صاحب ممارسات مختلفة مع ممارسات النِّظام في مايو وكلَّ مَنْ تضرر مِنْ سلطة مايو، وكلَّ منْ كان ضدَّ مايو، في مراحلها المختلفة، يبادر ويحرص على النَّقد والهجوم على مايو، أفكار وممارسات وشخوص.. وقد كنت أتفهَّم دوافع هؤلاء ودوافع ما يكتبونه أو يقولونه.. وكنت أقرأه أو أسمعه دون ذرة من غبن أو مرارة، فهذا منطلق الأشياء، ذلك أنَّني بصفة عامة أحترم الَّذين يدافعون عن وجهات نظرهم بوضوح ومباشرة ويتمسَّكون بها في جلاء وشجاعة، ولقد كتبت عن هذه المسألة عدة مقالات أذكر أنَّ آخرها كانت في جريدة "الأيام" بتاريخ 20 نوفمبر 1984م، تحت باب (سيناريو) جاءت فيها هذه السُّطور:

لقد تعوَّدت- والحمد لله- أنْ أنافح قضاياي بصدق وأنْ أدافع عنها بشرف، وأنْ أنازل مِنْ أجلها في كلِّ ميدان.. ولذا تعوَّدت أنْ أحارب معاركي بالفكر والمنطق ومِنْ أمام الكواليس وليس من خلفها.. بالكلمة الصَّادقة النَّاصعة وليسَ بالمناورة والمؤامرة.. وبالوضوح والمباشرة وليس بالمداورة والمواربة.. أقول كلمتي في وضح النَّهار في بلد تشرق الشّمس في سمائه كلَّ صباح.

ولذلك فقد اختلفت مع كثيرين في الرَّأي، ولكن احترمت شجاعتهم في إبداء آرائهم وقدَّرت جرأتهم في طرح قضاياهم، واتفقت مع آخرين في الرَّأي، ولكن مع ذلك احتقرت ضعفهم وخورهم عند المواجهة وازدريت قضاء وقتهم في الهمس والنَّميمة وقضاء حوائجهم بالمداهنة والمداجاة.

وكذلك ظللت في كلِّ مكان أدعو لاتصال الحوار الهادئ الهادف وفي وضح النَّهار.. حتى لا يكون مجتمعنا مغلقاً يسوده الظَّلام وتتوه فيه الحقائق ويضيع فيه الحق وتسعى بين أروقته ودهاليزه أفاعي الضَّلال والضَّعف وتتحاوم وسط طيَّات سواده أشباح الخوف والفتنة وحتى لا يتحوَّل المجتمع إلى غابة تلتهم مخلوقاتها بعضها بعضاً ولا يسمح فيها إلا ما يصدر عن حزازات الصُّدور وسخائم النُّفوس.

أقول هذا بصدد سيناريو ما فتئ يصدمني بين الفنية والأخرى في واقعنا، فما قلت كلمة فيها شيء مِنْ الصَّراحة وشيء مِنْ الوضوح إلا أقام ((البعض)) الدُّنيا فلا تقعد، وأهاجوها فلا تهدأ، فلا تَعد تسمع إلا أصوات الهيمنة والغمغمة ولا تلمح إلا ملامح الفزع والخشية... فنحن في بعض الأوساط- معظم الأحيان- نفزع لأتفه الأسباب، ونعتقد أنَّنا يمكن أنْ نتوارى خلف الأوهام، ونخدم قضايانا بالهواجس والهلاويس.. والخوف مِنْ كلِّ شيء وكلِّ شخص.. وإنَّنا يمكن أنْ نتجاوز التَّحديات ونتفادى المَشاكل بمحاولات التَّخويف لكلِّ مِنْ يجرأ على اجتراح الحق واجتراء الحقيقة.. حتى أضحت هذه ((حرفة)) للبعض لا يصمدون للنِّضال الجاد ولا يقدرون على العمل المثمر، ولكن يقتاتون في جرأة ويغتالون في خفاء.. ولا ينازلون الأعداء الحقيقيين، ولكن يناطحون طواحين الهواء، لا يقتحمون في قوة ويواجهون بتجرُّد ولكن يتشاكون في ضُعف ويتضاغنون في ضياع، فيظلون أبداً كالرَّحى تدور ولا تتحرَّك.

ولذلك كان الَّذي استغربته بل استهجنته، ولعلَّه أحزنني أكثر مِنْ أنْ يغضبني أنَّ كثيراً مِنْ الَّذين يدافعون بأقلامهم وأصواتهم عن نظام مايو وقيادة مايو، قد كانوا أسرع النَّاس للنَّقد والهجوم بل أقول للشَّتيمة والإقذاع بعد الانتفاضة.

وكثير مِنْ الَّذين أعرف محاولاتهم في السِّر والعلن للتَّمسح بقيادة مايو واستدرار عطفها ورعايتها والاستفادة مِنْ سلطتها، سارعوا في لمح البرق بتغيير جلودهم، وبدا كثير منهم يختلقون الحكايات ويصطنعون البطولات ويدعون إجتراح المعجزات في مواجهة نظام مايو.. كثيرون كانوا يشاركون في مختلف المؤسَّسات ويعملون بحماس ويأتون المستحيل لإرضاء الرُّؤساء، أنكروا فجأة أي علاقة بأيِّ مؤسَّسة من مؤسَّسات مايو أو أية صلة بأيِّ شخص في سلطة مايو وبصورة فيها مِنْ السَّذاجة ما يُضحك، وفيها مِنْ عدم الضمير ما يبكي!

وكثيرون سعوا لديَّ شخصياً للوصول إلى بعض القيادات أو الاستفادة مِنْ بعض المواقع ومن تبرعوا لإظهار الولاء لمايو دون طلب مِنْ جانبي أو حاجة.. سُرعان ما صالوا وجالوا يتكرون الأساطير عن نضالهم الدَّؤوب ضد مايو ويتخيَّلون الأهوال العظام الَّتي حاقت بهم بسبب مايو.. وكان هذا سبباً جعل الكثيرين منهم يتصدَّرون الصُّفوف الآن، في مواقع مختلفة ويتمسَّحون بأعتاب السُّلطة الجديدة.. وأمثال هؤلاء سيظلون يتمسَّحون بأعتاب كلِّ سلطة تجيء ويتبرَّأون مِنْ كلِّ سلطة تذهب يتزلَّفون إلى كلِّ حاكم جديد ويذمون كلَّ حاكم سابق!

كثيرون آخرون– بالمقابل– كنت أعرف أنَّ لهم مواقف مناوئة لنظام مايو وكنت شاهداً على بعض مِنْ هذه المواقف، ولذلك لم أستغرب هجومهم على مايو بعد الانتفاضة مهما غلا أو اشتَّد ولعلَّني أذكر في هذا المقام– على سبيل المثال– حادثتين:

ففي نهاية عام 1984م، سجَّل لي الأستاذ علي أبوسن قطب الحزب الوطني الاتِّحادي– الآن– زيارة بمكتبي بمعهد الدِّراسات السِّياسيَّة والاستراتيجيَّة، وخاض معي في حوار دام أكثر مِنْ ساعتين، ذكر لي في بدايته أنَّه وبعض

زملائه قد أعادوا تنظيم صفوف حزبهم (الوطني الاتِّحادي)، وأنَّهم قد شرعوا في العمل الجاد العنيد (الحثيث) للإطاحة بالنِّظام في أسرع وقت وبأيِّ ثمن... وذكر لي الأخ علي أنَّه قد تابع المذكِّرات الَّتي كانت تُنشر لي في مجلة "التَّضامن"، كما تابع بعض كتاباتي في باب (السِّيناريو) بجريدة "الأيام"، وأنَّه يستغرب مع كلِّ ما أوجِّهه للنِّظام مِنْ نقد وما أبديته مِنْ وجهات نظر مختلفة حيال كثير مِنْ الأشياء، أنْ أظلَّ جزءاً مِنْ هذا النَّظام.. وحمل علي أبوسن على ممارسات نميري ومايو حملةً شديدةً، وتحاورنا حول العديد مِنْ القضايا الَّتي كانت مطروحة في السَّاحة في ذلك الوقت، وذكرت ما يعتمل في ذهني ويموج في صدري وقتها، مِنْ صراع مرير بين الأمل والواقع وعن خيبة الأمل بسبب الفجوة الهائلة بين الفكر والممارسة.

وعندما زارني الأخ أبوسن بعد خروجي مِنْ المعتقل ذكَّرته بذلك اللِّقاء، فذكر أنَّه قد حرص أنْ يسعى ليشرك معه في ذلك الحوار– مِنْ داخل النِّظام– مَنْ كان يعتقد أنَّه صادقاً ومخلصاً، وأنَّه أهل لمثل هذا الحوار في رؤية كانت واضحة أمامه.

ولا أزال أذكر أيضاً– في هذا المقام– ذلك الحوار الَّذي دار بيني وبين ثلاثة مِنْ المحامين الَّذين وإنْ لم أكن أشاركهم العقيدة الفكرية إلا إنَّني ومِنْ المؤكَّد– في ذلك الوقت بالذَّات– كنت أشاركهم الرَّأي وأتَّفق معهم في التَّحليل حول الكثير مما يدور مِنْ حولنا في السَّاحة السِّياسيَّة، وهم الأساتذة: (الصَّادق الشَّامي، وكمال الجزولي، وسيد عيسى سيد)، الَّذين كانوا يشكِّلون جزءاً من هيئة الدِّفاع عن المتهمين المنتمين إلى حزب البعث والَّذين حوكموا عام 1984م.

هؤلاء وغيرهم كثير، أحترم مواقفهم مِنْ مايو بعد الانتفاضة، لأنَّني أعرف مواقفهم من مايو قبل الانتفاضة، فقد استمروا بعد زوال النِّظام يعلنون ما كانوا يؤمنون به ويطرحونه في وجود النِّظام.. بخلاف غيرهم مِنْ الكثيرين الَّذين امتطوا طيَّات السَّحاب وادَّعوا الكثير مِنْ البطولات وزيَّفوا الكثير مِنْ المواقف ليندسوا في صفوف المواكب والمسيرات الجديدة.

الشَّيء الثَّاني: الَّذي استوقفني هو ذلك التَّعميم الَّذي اجتاح كلَّ شيء، وذلك الإطلاق الَّذي انسحب على كلِّ شخص في طوفان الهجوم على مايو. فقد كان التَّعميم هو أسلوب التَّناول دائماً، وكان الإطلاق هو طابع الأحكام بلا استثناء. وفي هذا المقام يحضُرني موقف لي في أحد الاحتفالات بذكرى استقلال السُّودان، وكان ذلك الاحتفال قد نُظِّم بقاعة الصَّداقة وأشرف عليه السَّيد/ عز الدين السَّيد الَّذي كان رئيساً لهيئة مجلس الشَّعب القومي وقتها. وقد تحدَّث في الاحتفال كلٌّ مِنْ السَّيد/ بشير محمد سعيد، والدُّكتور/ سيد أحمد نقد الله– رحمهما الله– وشخصي. وأذكر أنَّني تناولت في ذلك الاحتفال– وفي شيء مِنْ الإصرار والإسهاب– أمراً كان يؤرِّقني.. فقلت إنَّنا في مايو– وخاصة في بدايتها– درجنا على أنْ نصف كلَّ الفترة السَّابقة للخامس والعشرين مِنْ مايو 1969م بأنَّها– على الإطلاق– فترة تيه وضلال وضياع وفساد، وظللنا ننعت كلَّ الَّذين قادوا في تلك الفترة بأنَّهم جميعاً مِنْ المفسدين والمخرِّبين.. وقلت إنَّنا بذلك نظلم الكثيرين، ونجحف في حقهم وأنَّنا بذلك نسيء– دون أنْ ندري– إلى تاريخنا وكرامتنا ذلك أنَّ أمةً بلا تاريخ هي أمة بلا مستقبل، وأنَّ مَنْ لا أمس له لا غد له.. وأنَّه وإنْ كان هنالك فساد وتخريب كان هنالك مفسدون ومخرِّبون، فقد كان هنالك بعض إنجاز وبعض جهد مخلص، وكان هنالك نفر غير قليل مِنْ الأفذاذ والمخلصين.. وأنَّنا إنْ كنا نتحدَّث مِنْ منطلق ثورة فلا بدَّ مِنْ محاولة للتَّجرد وحرص على الأمانة ولا بدَّ مِنْ دقة في انتقاء الأحكام بموضوعية حتى نعطي كلَّ ذي حقٍّ حقه... فإن كانت للفترة الَّتي سبقت مايو سلبيات قد حرصنا على ذكرها بل تجسيمها، ففيها أيضاً إيجابيات لا بدَّ من ذكرها وتأكيدها، ولا بدَّ مِنْ الاستناد عليها والانطلاق منها.. فكل إنجاز في مرحلة من مراحل تاريخنا– مهما كانت طبيعة السُّلطة وماهية الحاكمين– هو فخر لشعبنا بمجمله وأنَّ السِّلبيات مهما كثُر المفسدون ومهما كان حجم الضَّياع أو الضَّلال فلا بدَّ مِنْ أنْ ننصف الرِّجال الَّذين حققوا شيئاً يُذكر لهذا الشَّعب.. ولأنَّ هذه الإنجازات ستبقى رُغماً عن أيِّ شخص وعن أيِّ شيء، قابعة في ذاكرة الزَّمن لصيقة بوجدان الشَّعب محفورة في كلِّ التَّاريخ.

تذكَّرت هذه الكلمات ولعلَّها مثبتة في مضابط ذلك الاحتفال- وأنا أسمع وأقرأ كلَّ صباح هذا الإطلاق الرَّهيب الَّذي أصبح طابع الحديث عن مايو بعد الانتفاضة، وكلِّي ثقة أنَّ يوماً ما سيجيء وسيتأمل الناس فيه تلك الفترة بالتَّروي والهدوء ومحاسبة العابثين- وكلّ ذلك موجود بلا شك- سيشيرون بشجاعة وتجرُّد إلى الومضات الكثيرة الَّتي التمعت هنا وهناك.. ولعلَّني في مجال الثَّقافة والإعلام قد تعرَّضت لبعض الجهد الَّذي توفرنا عليه في الفترة 1976 و1981.

وأنا شخصياً لم أشأ أنْ أتوقَّف أو أنْ أتناول بالرَّد أيَّ شيء مما كان ولا يزال يكتب أو يقال حتى الَّذي كان يمسني شخصياً، فبالإضافة إلى الأسباب الَّتي أتيت على ذكرها حتى أتفادى التَّصرف بردة الفعل الَّتي تسوق إما للعناد والمكابرة وإما للنِّفاق والمسايرة، فقد كان أيضاً في خاطري قول هيكل عندما انتشاته السِّهام: (إنني أمام لحظة انحسار تأريخي لا بدَّ لها أن تأخذ مداها... ثُمْ إنَّ اعتراضها نوع مِنْ الحمق أولى منه التَّذرُّع بالصَّبر حتى تفرغ السُّحب شحناتها مِنْ البرق والمطر ثم تُشرق الشَّمس ويتجلى وجه الحق والحقيقة...).

وعلى امتداد فترة مايو ومع كلِّ المآخذ- على كثرتها- وكلِّ الممارسات الخاطئة- على تعدُّدها- كان هناك على الدَّوام البعض الَّذي ما فتئ يرفع إصبعه ليشير إلى الخطأ والخطر، ويرفع صوته لينبِّه إلى المزالق والعثرات. فقد كان هناك عددٌ لا يستهان به في مجالس الشَّعب أو المنظَّمات الجماهيرية أو الفئوية مَنْ كانوا يحذِّرون مِنْ (الخرمجة) الكثيرة التي كانت تحدث في مختلف الأجهزة والمؤسَّسات، وكانوا يشيرون إلى الأخطاء بوضوح وجلاء وصدق وينبِّهون إلى مغبة أن تتحوَّل الأخطاء إلى خطايا.. ولكن معظم قولهم كان يذهب أدراج الرِّياح، لأنَّ القيادة كانت قد التحقت، بقلة مِنْ ذوي المصالح الذَّاتية الضَّيِّقة، وسدت آذانها وأشاحت بأبصارها ولم تعد تعبأ بشيء أو تهتم بأحد. ولكن، مع ذلك ظل بصيص مِنْ الأمل يراود المخلصين الجادين في أنْ ينصلح الحال وتصحوا البصائر وتجلوا الأبصار وتستقيم الأمور... ولكن!!

الشَّيء الثَّالث: الَّذي استوقفني هو ذلك المصطلح الَّذي ما فتئت تتردد أصداؤه في كلِّ صباح ومساء، في كلِّ الظُّروف وفي كلِّ الصَّحائف على كلِّ الألسن.. أعني به مصطلح: (السَّدنة).. فمع كلِّ مرحلة سياسية في السُّودان يطفح على السَّطح عادة قاموس كامل يعجُّ بالمصطَلحات والمسمَّيات ويغص بالإشارات والرُّموز.. ومع كلِّ حقبة تاريخية- وحسب المقتضيات والظُّروف- تشتهر لغة معينة ويزدهر أدب خاص وتكتسب بعض الكلمات مفاهيم جديدة وتكتسي بمعان مستحدثة وتبتعث تعابير قديمة بمدلولات مستنَّبطة وتستخدم تراكيب مألُوفة في أُطر مستولدة.

ومِنْ المؤكَّد أنَّ مِنْ الكلمات الَّتي لقيت حظاً عظيماً مِنْ الرَّواج وأخذت قدراً وافراً مِنْ الانتشار- بعد الانتفاضة- كلمة (سدنة)، حتى بدت وكأنَّها اكتشاف سياسي لُغوي جديد!! ومِنْ كثرة ما مضغتها الأفواه، وقبلتها الألسن وتناولها النَّاس وتداولتها المجتمعات، أضحت مصطلحاً عاماً للتَّندُّر والتَّنديد أكثر منه مصطلحاً محدَّداً للإدانة والتَّدليل.

فالحقيقة الَّتي ما فتئت أردِّدها- وبكثير مِنْ الأسف وخيبة الأمل- منذ أنْ ارتبطت بالنِّظام- هي أنَّ النِّظام في مايو لم يفلح قط في أنْ يخلق تنظيماً شعبياً قادراً في أفكاره محكماً في تنظيمه يمثِّل قاعدة شعبية صلبة، يمكن أنْ يستند عليها.. ومِنْ المؤكَّد أنَّ النِّظام- مهما أنكر البعض أو غالطوا- قد مرَّ بفترات كثيرة التفت فيها حوله العديد من فئات الشَّعب- لأسباب موضوعية مختلفة- ولكن دون كبير دور يعزى في ذلك للتَّنظيم السِّياسي. ومن ثَمَّ ظل الجيش هو الحارس الأبقى والأقوى للنِّظام، ولكن بعد ثورة رجب، وللدَّور التَّاريخي والموضوعي الَّذي لعبه الجيش السُّوداني في حقن الدِّماء وحسم قضية السُّلطة، لم تعد صفة (السَّدنة) تتحاوم مِنْ حول العسكريين، بل إنها التصقت بآخرين ربما كانوا أبعد ما يكونون عن مواقع القرار، وأقل ما يكونون دوراً في حمايته، خاصة وأنَّ الدَّوائر في أواخر أيام مايو قد ضاقت واستحكمت حلقاتُها، بحيث لم يعد مَنْ يُسهمون في صياغة القرار يمثِّلون سوى عصبةٍ صغيرةٍ.

وأن المؤثِّرين– حقيقة– على صعيد رسم السِّياسات وتحديد الممارسات والحل والعقد، لم يعودوا سوى قلة كانت تتقلَّص لا تتَّسع وتتناقص ولا تتزايد حتى أدى ذلك إلى أنْ ينفرطَ العقد ويتهاوى النِّظام!!

كما أصبحت كلمة (سدنة) تُطلق بعد أبريل مِنْ زوايا متعدِّدة متباينة لتعني– أحياناً– كلَّ مَنْ كانت له صلة بسلطة مايو قَويت أم ضعُفت، طالت أم قصُرت، بعُدت أم قرُبت..

فاحتشدت أحشاء المعاني لهذا المصطلح وازدحمت صالاته وردهاته، وذلك أنَّنا لو توخينا الدِّقة والصِّدق والأمانة والموضوعية، فإنَّ قليلين جداً هُم السِّياسيون وقليلةٌ جدَّاً هي الأحزاب الَّتي لم تشارك في سلطة مايو أثناء فترة بقائها التي امتدت منذ مايو 1969م وحتى أبريل 1985م، مهما اختلفت الأسباب أو المبررات أو تعدَّدت المنعطفات أو الزَّوايا أو تباينت الأهداف أو الغايات أو تمايزت الأساليب أو السُّبل، وهي مشاركة تغطي جلَّ– إن ليس كل– امتداد الخارطة السِّياسيَّة السُّودانيَّة على تعدد وتباين ألوانها وظلالها مِنْ حوافي اليمين إلى حوافي اليسار!

ولذلك عند مجيء الجمعية التَّأسيسيَّة في أول انتخابات بعد انتفاضة أبريل، ومع أنَّ "تهمة" العلاقة بمايو كانت سيفاً مصلتاً فوق الرُّؤوس وكرتاً أحمرَ حاضراً يلوِّح به كلُّ شخص، "وفيتو" يستخدمه الكثيرون في كلِّ مكان ولأيِّ سبب، إلا إنَّ عدداً يقارب الثُّلث، وربما يفوقه، مِنْ عضوية هذه الجمعية، كان يتكوَّن مِنْ أشخاص شاركوا في فترة مايو مشاركة مباشرة وفعَّالة في العديد مِنْ المؤسَّسات والمواقع كوزراء مركزيين أو وزراء إقليميين أو كمحافظين أو فعاليات قيادية في مختلف المستويات العليا للتَّنظيم السِّياسي أو الجهاز التَّشريعي مركزياً أو إقليمياً، وهو أمر أنا شخصياً لم أستغربه أو أفاجأ به، لأنَّ هؤلاء الناس يمثِّلون كفاءات ذات ثقل، وكانت مشاركاتهم في أجهزة مايو– شأن الكثيرين غيرهم– مِنْ قبل الحرص على خدمة مواطنيهم وأداء عمل مفيد للوطن ولم يكن هناكَ ما يشوب سمعتهم مِنْ فساد أو انحراف.

ولذلك على مستوى أجهزة السُّلطة الأخرى أيضاً– حتى في أعلى قممها– رأينا الكثيرين ممن كانت لهم مواقعهم المهمة في بعض الأجهزة العامة الَّتي سبقت الانتفاضة.. وحتى المجلس العسكري الَّذي قاد الفترة

الانتقالية، كان معظم قادته أعضاءً في القيادة المركزية للاتِّحاد الاشتراكي، وكانوا على ولائهم لمايو وقيادتها حتى تباشير أبريل، بل إنَّ منهم مَنْ حمل عصاه وسار في موكب (الـدِّرع)..! ومنهم مَنْ عرف بصداقته الحميمة وولائه القوي لرئيس الجمهورية السَّابق، وما كان كثيرٌ مما قاله معظمهم أو فعلوه بعد ذلك سوى ثمن– في تقديري– أمَّنوا به مصالحهم في الحاضر والمستقبل!

والغريب أنَّ نفراً قليلاً مِنْ هؤلاء وأولئك لم يكن أبداً يتحرَّج عن توزيع الوصف للسَّدنة بسخاء ولَم يكن يتوانى أو يتأخَّر عن التَّهجُّم وعن التَّملص والازورار، فلا تملك الثُّغور إلا إنَّ تفتر عن ابتسامة. فالنَّاس كلّ النَّاس تعلم مَنْ كان هنا ومَنْ كان هناك، ومَنْ قال هذا ومَنْ قال ذاك، والحصافة كانت وحدها تقتضي أنْ لا ينكروا وإن استدعى الأمر أنْ يبرروا!

وعلى كلِّ حال، مهما كانت درجة الاقتراب أو المشاركة في فترة مايو، فقد كان رأيي أنْ مِنْ الأوفق للَّذين أسهموا في العمل السِّياسي أو التَّنفيذي بصورة مباشرة فَي تلك الفترة أن يفسحوا المجال– على الأقل في المستويات القيادية العليا– في هذه الفترة بالذَّات لغيرهم، علَّهم يأتون ببدائلهم في المجالات المختلفة ويجرِّبون صيغاً أخرى إنْ كانت لديهم وصفات جديدة ومغايرة، فساحة العمل العام، مِنْ أجل الحركة المفيدة والإيجابية، واسعة ورحبة في بلاد كبلادنا، ولا بُدَّ للسِّياسي المعتقل أنْ يعرف كيف يتحرَّك ومتى يتحرَّك وفي أيِّ اتِّجاه يتحرَّك وبأيِّ إيقاع.

وقد كنت في زحمة هذا الطَّوفان الهُجومي أبتسم عندما أقرأ بعض الأقلام في إحدى الصُّحف تنعتني بوصف (منظر التَّنظيم السِّياسي)، فأحس كما نسب إلى سعد زغلول (أنَّها تهمةٌ لا أنكرها وشرف لا أدَّعيه)... فمرحلة التَّنظير لمايو– إن صحَّ التَّعبير– كانت مرحلة قد انتهت بإعداد الوثائق الأساسية والمتمثِّلة في المكان الأوَّل في (ميثاق العمل الوطني) و(الدُّستور)، وهي وثائق قد تمَّ إعدادها وإجازتها قبل عام 1975م، وهو العام الَّذي عدت في أواخره مِنْ دراستي في فرنسا، وحتى ميثاق العمل الوطني– مع أنَّني حضرت المؤتمر التَّأسيسي للاتِّحاد الاشتراكي في أثناء العام الَّذي بقيته في السُّودان بين الماجستير والدُّكتوراة، إلا أنَّني لم أشترك في اللَّجنة الَّتي أعدَّت الميثاق والَّتي ظَّلت تعمل منذ عام 1970م.

ومنْ المؤكَّد أنَّ الجزء الأكبر منْ هذا الجُهد التَّنظيري الفكري قد قامت به مجموعة مستنيرة اجتهدت كثيراً وأسهمت بقدر وافر في صياغة الأدب السِّياسي لفترة مايو، وخاصة في مستهلها، ولعلَّ في مقدِّمة منْ يُمكن أنْ يذكروا في هذا المجال: الدُّكتور جعفر محمد علي بخيتَ، والدُّكتور منصور خالد، والأستاذ مهدي مصطفى، والدُّكتور زكي مصطفى، والدُّكتور محيي الدِّين صابر، والأستاذ عبدالرحمن عبدالله، والأستاذ موسى المبارك، والأستاذ أحمد عبدالحليم، والبروفيسور عون الشريف قاسم، والبروفيسور النَّذير دفع الله، والبروفيسور عبدالله أحمد عبدالله، والأستاذ أبوبكر عثمان، والسَّيد عمر الحاج موسى، والأستاذ بونا ملوال، والأستاذ بيتر جاث كوث، والأستاذ أبيل ألير، والأستاذ هيلري لوقالي، والأستاذة نفيسة أحمد الأمين.. وغيرهم ممن يصعب حصرهم أو تعدادهم. ومنذ قيام الاتِّحاد الاشتراكي عام 1971م، كان المسؤول عن الفكر في التَّنظيم هو أمين لجنة الفكر والدَّعوة، وهو منصب لم أتولاه أبداً وحتى عندما ألغي هذا المنصب أصبحت المسألة الفكرية منْ اختصاص أمين لجنة الشؤون السِّياسيَّة في التَّنظيم الجديد بعد عام 1982م، وهو منصب تولاه الأمين الأوَّل بنفسه في فترة الأستاذ بدر الدِّين سليمان، ثمَّ عهد به بعد ذلك إلى كلٍ منْ السَّادة: أحمد عبدالرَّحمن محمد، ثم كمال عمر الأمين؛ أما معهد الدِّراسات الاستراتيجية والسِّياسية، فقد كانت مهمته- في المكان الأوَّل- التَّوصيل وليس التَّنظير، إلى جانب الدِّراسات والعمل الثَّقافي العام، ولعلَّ هذا يبدو جليًّا في التَّقرير الموجز الذي قدمته في فصل سابق عن نشاطات وجهود معهد الدراسات السِّياسية والاستراتيجية.

ولكنَّني كصحفي أصلاً ظللت دائماً أكتب حول كلِّ المسائل الفكرية والسِّياسيَّة والثَّقافية، وعلى امتداد كل ومختلف الأعوام قبل أنْ أتولى أيَّ منصب رسمي، وأثناء ذلك كنت في كل ما أكتب أعبِّر عن وجهة نظر شخصية، ربما كانت مغائرة لوجهة النَّظر الرَّسمية- تنفيذياً أو سياسياً- أو حتى مناقضة، كما كنت أحاول الدُّخول في حوارات أراها ضرورية ومجدية في مختلف المنابر منْ أجهزة إعلامية وندوات... وغيرها.

وقد كانت الفجوة الهائلة بين النَّظرية والتَّطبيق تمثِّل واحداً منْ أهم أسباب الضُّعف الذي اعترى التَّنظيم السِّياسي.. فما كتب في الأدب السِّياسي والوثائق يذهب في اتِّجاه- كما نرى أنَّه قد يكون صحيحاً وصالحاً- في حين أنَّ الممارسات العملية تذهب في اتِّجاه مضاد نراه خطيراً وخاطئاً. ومنْ ثمَّ كان واضحاً لي أنَّ هذا الطَّلاق البائن بين النَّظرية والتَّطبيق سينزلق بناَ إلى تهلكة وسيكون واحداً منْ أكبر وأهم أسباب الإطاحة بالنِّظام.. وقد كان..!!

ثورة مايو

التَّفكير الموضوعي الَّذي يتفوَّق على الهوى والغرض...

مايو والمصالحة والانتفاضة والإنقاذ

كشف للحقائق ورصد للمواقف وتحليل للأحداث

(1)

تمرُّ على بلادنا كلُّ عام، ذكرى ثورة الخامس والعشرين مِنْ مايو 1969م، فتتبارى الأقلام وتتسابق أجهزة الإعلام وتزدحم المنابر بالكلام الكثير المُطول عن مايو، والذي ينضح معظمه بالقدح والذَّم في مرافعات مُسَطحة بلا بيِّنات. ولذلك رأيت أنْ أفسح المجال في نهاية هذه الكراسة للحديث المفصَّل عن مايو، أحداثاً وشُخوصاً، تاريخاً وتراثاً، إنجازات وإخفاقات... وموقف أهل السُّودان منها أصدقاءً وأعداءً... وأنا أبتغي بذلك كشفاً للحقائق ورصداً للمواقف وتحليلاً للأحداث.

فقد سألني أحد الإخوة الصَّحفيين يوماً قائلاً: "لقد تراوح الحديث عن تجربة مايو- منذ انتفاضة أبريل 1985م- بين الهجوم الكثيف عن أخطاء ذلك النِّظام، وبين الدَّعوة لدراسة تجربة مايو دراسة موضوعية للاستفادة مِنْ سلبياتها بتجنُّبها، ومِنْ إيجابياتها بتطويرها... فهل ثمة فرصة في المستقبَل القريب لتقويم موضَوعي متجرِّد لتجربة مايو؟!".

قلت له:-

لقد كنت دائماً معجباً بقول للأستاذ خالد محمد خالد وردٍ في كتابه: "نحن البشر": (أوضأ ساعاتً تفكيرنا التي نفكر فيها تفكيراً موضوعياً نتفوَّق فيه على الهوى والغرض... وخير ما نأخذ مِنْ الماضي العبرة وأوثق ما يربطنا بالمستقبل الرَّجاء والمثابرة...).

وأنا أذكر ذلك لأنَّه استوقفني في أعقاب الانتفاضة مباشرة؛ ذلك التَّعميم الرَّهيب الذي اجتاح كل شيء، وذلك الإطلاق الشَّديد الذي انسحب على كل شخص في طوفان مريع مِنْ الهجوم ومحاولات الاغتيال المعنوي... فقد ظلَّ عند الكثيرين التَّعميم هو- على الدَّوام- أسلوب التَّناول والمعالجة، كما ظلَّ الإطلاق هو طابع الأحكام والتَّقويم بلا استثناء، وقد حفل الإعلام بالكثير مِنْ التَّجني والتَّجريح، فأصبحنا نرى في الصُّحف كثيراً مِنْ الدَّم الأحمر وَالحقد الأسود يسيل يومياً فوق الورق الأبيض!! وهي حَتماً لم تكن جريرة صحفي بعينه أو صحيفة بعينها، وإنما كانت هي بمثابة حالة عامة خلقتها ظروف معيَّنة.. ولعل هذه المسألة قد أصبحت واحداً مِنْ أدوائنا المزمنة في السِّياسة السُّودانيَّة!!

كنس آثار مايو!

فمع أنَّ قادة النِّظام الحزبي بعد الانتفاضة ظلوا يتحدَّثون عن ضرورة ما أسموه (إزالة آثار مايو) بل (كنس آثار مايو)!!! كما كان يقول البعض، فإنَّنا لو توخينا الدِّقة والصِّدق والأمانة والموضوعية، فإنَّنا سنجد أنَّ قليلين جداً هُمْ السِّياسيون، وقليلة جدَّاً هي الأحزاب التي لم تشارك في سلطة مايو أثناء فترة بقائها التي استمرت منذ مايو 1969م وحتى أبريل 1985م، مِنْ أقصى اليسار مع الشِّيوعيين إلى أقصى اليمين مع الإخوان المسلمين!! مهما اختلفت الأسباب أو المبررات، أو تعدَّدت المنعطفات أو الزَّوايا، أو تباينت الأهداف أو الغايات، أو تمايزت الأساليب أو السُّبل.. وهي مشاركة تغطي جُلَّ- إنْ ليس كُل- امتداد الخارطة السِّياسيَّة السُّودانيَّة مع تعدد وتباين ألوانها وظِلالها، وكما ذكرنا مِنْ حوافي اليمين إلى حوافي اليسار!!

(السَّدنة) في سلطة الأحزاب!!

كان إخوتنا- جهابذة الانتفاضة- قد أطلقوا على قادة مايو اسم (السَّدنة)- كما ذكرت سابقاً- ولا أدري هل كانوا يدركون أم لا- في ذلك الوقت- أنَّ وصف (السَّدنة) هذا كان يُطلق على النَّاس الَّذين كانوا يقومون على أمر السِّقاية والخدمة في الحرم الشَّريف في مكة المكرَّمة؛ بمعنى أنَّه ليس بالوصف المشين!! فكلمة (سدنة) مِنْ النَّاحية اللُّغوية هي مِنْ المصطلحات الجاهليَّة التي أمَّمها الإسلام واحتفظَ بها لفظاً ودلالةً، ومِنْ ثـمَّ تضمَّنها قاموس الإسلام.. وقد كانت تُستخدم للإشارة إلى مَنْ يقومون على حراسة وخدمة الكعبة المشرَّفة. وقد كانت سدنة الكعبة -أي خدمتها- مِنْ نصَيب أبناء عثمان بن طلحة. أي أنَّ هذه الكلمة كانت تستخدم لوصف اَلبيت مِنْ عرب الجزيرة العربية الَّذي تُناط به الحراسة والخدمة والرِّعاية والعنايةَ ببيت الله الحرام.

ولكن إخوتنا قادة الانتفاضة توهَّموا أنَّ هذا الاسم يخدم غرضهم في الإساءة لناس مايو وتجريحهم والتَّعريض بهم!!

وعلى كلِّ حال، عندما جاءت الجمعية التَّأسيسية في أوَّل انتخابات بعد انتفاضة أبريل، ومع أنَّ تهمة (السَّدانة) والعلاقة بمايو كانت سيفاً مصلتاً فوق الرُّؤوس، وكرتاً أحمر حاضراً يلوِّح به كلُّ شخص، وفيتو يستخدمه الكثيرون في كلِّ مكان ولأيِّ سبب، إلا أنَّه– مع كلِّ ذلك كما سبق أنْ أوردت– فإنَّ عدداً يقارب الثُّلث مِنْ عضوية الجمعية التَّأسيسيَّة في عام 1986م، كان يتكوَّن مِنْ أشخاص شاركوا في فترة مايو مشاركةً مباشرةً وفاعلةً في العديد مِنْ المؤسَّسات... وكما كان هناك عددٌ كبيرٌ قد اشترك في بعض المواقع الوزارية وزراء مركزيون أو وزراء دولة أو وزراء إقليميون... ونذكر منهم على سبيل المثال فقط– وليس أبداً على سبيل الحصر–:

الفريق عبدالماجد حامد خليل الذي أصبح وزيراً للدِّفاع مع رئيس الوزراء السَّيد الصَّادق المهدي، ولا ننسى أنَّ عبدالماجد قد كان ولفترة طويلة في عهد مايو نائباً أولاً لرئيس الجمهورية ووزيراً للدِّفاع وقائداً عاماً للقوات المسلحة وأميناً عاماً للاتِّحاد الاشتراكي، وأصبح الدُّكتور الفاتح التِّجاني وزيراً للزِّراعة وقد كان وزيراً إقليمياً في كردفان مع الفاتح بشارة، وكذلك أصبح السَّيد ميرغني عبدالرَّحمن وزيراً للتِّجارة، وقد كان قبلها وزيراً إقليمياً في كردفان حتى قيام الانتفاضة، كما كان هناك بشير فلين عضو جهاز أمن مايو، الَّذي أصبح وزيراً للسِّياحة؛ حتى المرحوم السَّيد أحمد الميرغني كان عضواً بالمكتب السِّياسي للاتِّحاد الاشتراكي، وكذلك السَّيد الصَّادق المهدي نفسه كان قد التحق بعد المصالحة بالمكتب السِّياسي للاتِّحاد الاشتراكي لفترة قصيرة ثمَّ استقال. كما نذكر المشير عبدالرَّحمن سوار الذَّهب نفسه الَّذي كان حتى الانتفاضة هو وزير الدِّفاع والقائد العام في سلطة مايو لفترة طويلة مِنْ الزَّمان، إلى جانب آخرين كثيرين جدَّاً يصعب ويطول حصرهم.

مايو والمصالحة الوطنية

وبعد المصالحة الوطنية، ولعدد منْ السَّنوات، كان الشّيخ حسن التُّرابي مستشاراً قانونياً لرئيس الجمهورية، ثمَّ وزيراً للعدل ونائباً عاماً، وكذلك كان مساعداً لرئيس الاتِّحاد الاشتراكي للشُّؤون الخارجية والثَّقافة والإعلام. وقد أصبح الأستاذ أحمد عبدالرَّحمن محمد وزيراً للشُّؤون الدَّاخلية، وأصبح الأستاذ علي عثمان محمد طه رائداً لمجلس الشَّعب، كما أصبح الأستاذ يس عمر الإمام رئيساً لمجلس إدارة "الأيام" ورئيساً لهيئة تحريرها. ومنْ حزب الأمة، أصبح بكري عديل حاكماً مكلَّفاً لكردفان، والدُّكتور الشَّريف التُّهامي وزيراً للطَّاقة، والدُّكتور عبدالحميد صالح رقيباً لمجلس الشَّعب... وآخرون عديدون أعضاءً في المجالس التَّشريعية الولائية وأعضاءً في الحكومات الإقليميَّة.

كوادر مايو في ميزان التَّقويم

والمعروف أنَّ مايو قد أشركت في مؤسَّساتها التَّشريعيَّة والتَّنفيذيَّة رجالاً أفذاذاً، لأنَّ الاختيار لشغل المناصب التَّنفيذيَّة والتَّشريعيَّة والسِّياسيَّة -في البداية- كان يخضع لمعايير موضوعية وعلمية وعملية، هي متطلَّبات المنصب ومؤهِّلات الشَّخص المرشَّح للمنصب.. حيث لم تكن هناك أي اعتبارات أو أسس جهوية أو عرقية أو قبلية، كما لم يكن هناك أيُّ أساس للتَّرضيات ومحاولات الاستيعاب! فقد عمل مع مايو -كما ذكرت منْ قبل وأكرِّر-: الدُّكتور جعفر محمد علي بخيت، والدُّكتور منصور خالد، والبروفيسُور عون الشَّريف قاسم، والبروفيسُور النَّذير دفع الله، والدُّكتور

بشير عبادي، والدُّكتور زكي مصطفى، والأستاذ بدر الدّين سليمان، والأستاذ أبوبكر عثمان، والدُّكتور محيي الدّين صابر، والسَّيد أبيل أليِر، والسَّيد بيتر جات كوث، والسَّيد هلري لوقالي، والدُّكتور فرانسيس دينق، والأستاذة نفيسة أحمد الأمين، والدُّكتورة فاطمة عبدالمحمود، والأستاذة آمال عباس، والأستاذ عبدالرَّحمن عبدالله، والبروفيسُور العاقب عبدالرحمن، والبروفيسُور عبدالرَّحمن أبوزيد، والأستاذ موسى المبارك، والأستاذ محمد جبارة العوض، والأستاذ الرَّشيد الطَّاهر بكر، والأستاذ عزالدين السَّيد، وعمر الحاج موسى، والفريق الفاتح بشارة، والعميد الطَّيب المرضي، واللِّواء محمد الباقر أحمد، والأستاذ عبدالله الحسن الخضر، والأستاذ مهدي مصطفى الهادي... والقائمة تطول ولا تُحصر.

مايو والإنقاذ

وبعد مجيئ الإنقاذ في العام 1987م، ولأنَّ قادة الإنقاذ كانوا موضوعيين وأمينين مع أنفسهم ومع النَّاس وصادقين في توجههم وجريئين في الحق وفي التَّعامل مع الأحداث والأشخاص، فمنذ البداية كان العديد مِنْ كوادر مايو قد عملوا في مواقع تشريعيَّة وتنفيذيَّة مهمة.. واحتلت كوادر مايو هذه المواقع بمقدراتها وكفاءتها وأهليتها العلمية والعملية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر بعضاً مِنْ كوادر مايو الَّذين عملوا في بعض مواقع السُّلطة في ظلِّ الإنقاذ: الأستاذ أحمد عبدالحليم سفيراً للسُّودان في النمسا وفي مصر، واللِّواء علي النميري سفيراً للسُّودان في كينيا ثمَّ وزيراً للدَّولة بوزارة الخارجية، والدُّكتور حسن عابدين وكيلاً لوزارة الخارجية ثمَّ سفيراً للسُّودان في المملكة المتحدة، والبروفيسُور عبدالله أحمد

عبدالله سفيراً للسُّودان في الولايات المتحدة ثمَّ رئيساً للمفوضية القومية للانتخابات، والأستاذ عزالدين حامد سفيراً بالخارجية، والسَّيد أبيل أليرِ رئيساً للمفوضية القومية للدُّستور ثم رئيساً للمفوضية القومية للانتخابات، والفريق طيار الفاتح عروة مندوباً للسُّودان بالأمم المتحدة، والأستاذ محمد الحسن أحمد الحاج سفيراً للسُّودان في النَّمسا ثمَّ تركيا، والمهندس بابكر علي التوم رئيساً لمجلس تشريعي ولاية الخرطوم، والأستاذ جعفر حسن صالح سفيراً للسُّودان في أريتريا ثمَّ زيمبابوي، والأستاذ مهدي مصطفى الهادي سفيراً للسُّودان في إيطاليا، والأستاذ عبدالباسط سبدرات وزيراً للتَّربية والتَّعليم ثمَّ الثَّقافة والإعلام ثمَّ الحكم الاتِّحادي ثمَّ الشُّؤون البرلمانية وأخيراً العدل، والسَّيد بدوي الخير والياً في عدد مِنْ الولايات ثمَّ رئيساً للجنة متخصِّصة بمجلس الولايات، والسَّيد أبوالقاسم محمد إبراهيم وزيراً للصَّحة ثمَّ وزيراً للشُّؤون البرلمانية ثمَّ عضواً بالمجلس الوطني ثمَّ مجلس الولايات، والأستاذ محمد أحمد أبوكلابيش والياً لشمال كردفان ثمَّ وزيراً للثَّروة الحيوانية، والأستاذ علي شمو وزيراً للثَّقافة والإعلام ثمَّ رئيساً للمجلس القومي للصَّحافة والمطبوعات، والأستاذ بدر الدِّين سُليمان وزيراً للصَّناعة ثمَّ مسؤولاً عن ملف التِّجارة الدُّولية، والأستاذ كمال الدين أحمد عبدالله معتمداً لجبل أولياء ثمَّ محلية كرري، واللِّواء عثمان السَّيد سفيراً للسُّودان في أثيوبيا، والسَّيد عزالدين السَّيد أنشأ مجلس الصَّداقة الشَّعبيَّة وكان أول رئيس لمجلس أمنائه ثمَّ عضواً في مجلس الولايات، والدُّكتور كرار التُّهامي أميناً عاماً لجهاز المغتربين، والأستاذة بدرية سليمان مستشارة قانونيَّة لرئيس الجمهورية ثمَّ رئيسةً للجنة التَّشريع بالمجلس الوطني وأميناً للأمانة العدليَّة بالمؤتمر الوطني، وهاشم الزِّبير ناشطاً سياسياً وتنفيذياً بولاية الخرطوم... والقائمة تطول والحصر يصعُب.

قوانين سبتمبر

وهناك قوانين (القيادة الرَّشيدة) الَّتي أصدرها النُّميري- رحمه الله- لقياداتٍ مايو منذ فبراير 1976م، للتَّقيُّد بسلوك يليق بمواقع القيادة والابتعاد عن كلِّ مَوَاطن الشُّبهات، ثمَّ بدأت عملية مراجعة القوانين كافة لتتطابق مع أحكام الشَّريعة الإسلاميَّة، والَّتي بدأت مع الدُّكتور زكي مصطفى عندما كان وزيراً للعدل، ثمَّ تواصلت مع وزراء العدل الآخرين، ثمَّ قوانين الشَّريعة الَّتي صدرت في سبتمبر 1983م. وهذه القوانين هي الَّتي درج إخوتُنا في الأحزاب على تسميتها بـ(قوانين سبتمبر)، ووصفوها بأنَّها لا تستحق حتى الحبر الَّذي كتبت به! وأمطروها بوابل منْ النقد والقدح! ولكن هؤلاء الزُّعماء السِّياسيين عندما أصبحوا في مقاعدَ السُّلطة وأصبحوا هم أصحاب الحل والعقد والأمر والنَّهي لفترة تفوق السَّنوات الثَّلاث، لم يستطيعوا أنْ يحذفوا حرفاً واحداً منْ هذه القوانين؛ وما كان بإمكانهم أنْ يفعلوا ذلك وهم يعلمون أنَّ الوجدَان الدِّيني في السُّودان عميق وقوي وراسخ. ولهذا السَّبب تعوَّدت الأحزاب كلَّما كانت بصدد انتخابات أنْ تتملَّق مشاعر المواطنين بالشِّعارات الدِّينية.

فقد رفع حزب الأمة شعار: (الصَّحوة الإسلامية)، ورفع الاتِّحادي الدِّيمقراطي شعار: (الجمهورية الإسلامية)، وحتى الحزب الشُّيوعي السُّوداني قضى وقتاً طويلاً وبذل جُهداً كبيراً لينفي عن نفسه تهمة الإلحاد الَّتي لصقت بالنَّظرية الماركسية.. ولذلك ظلَّت واستمرت (قوانين سبتمبر) هذه سارية حتى يومنا هذا لأنَّ المجتمع السُّوداني مجتمع مسلم متديِّن، ظلَّ يطالب دوماً بتحكيم شرع الله لأنَّ المولى عزَّ وجلَّ قد أمر بذلك: ﴿**وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ**﴾[سورة المائدة، الآية 49]، ﴿**وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾[سورة المائدة، الآية 45]، ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ**﴾[سورة النساء، الآية 105]. ودفَّات المصحفَ الشَّريف تزخرَ بالعديد منْ الآيات في العديد منْ السُّور حول هذا الأمر.

فالحاكم في الإسلام ليست له أي سلطة دينية يتلقاها منْ السَّماء، كما كان يدَّعي بعض الحكام قديماً في الصِّيغة (الثُّيوقراطية) الَّتي يرفضها الإسلام، وإنَّما الحاكم يصبح حاكماً باختيار المسلمين وحريتهم ثمَّ يستمد سلطته بعد ذلك بتنفيذ شريعة الله.

وكان قرار القوانين الإسلامية قد سبقه، منذ العام 1978م القرار بإغلاق كلِّ البارات وبيوت الدَّعارة في كلِّ أنحاء السُّودان.

الغريب أنَّ هذه البارات وهذه البيوت كان مصرَّحاً بها رسمياً منذ زمن الاستعمار ولم تُلغ وتُغلق إلا في مايو 1978م.

مَنْ يدافع عن مايو؟!

ولذلك عندما سألني الأخ الكريم الأستاذ السَّموأل خلف الله في حوار أجُري معي بفضائية الخرطوم -في العام 2013: (لماذا لم يدافع أهل مايو أبداً عن تلك الفترة؟!).

قلت للأخ السَّموأل ربما رأى الأخوة الَّذين شاركوا مع مايو أنَّهم ليسوا في حاجة للدِّفاع عن مايو بالكلام والكتابة، لأنَّ مايو يمكن أنْ تدافع عنها إنجازاتُها.

مايو تدافع عنها قاعة الصَّداقة، وفندق الهيلتون، ومجلس الشَّعب "مبنى البرلمان الحالي"، ودار النُّواب "مبنى مجلس الولايات الحالي"، وقصر الشَّباب والأطفال، ومسجد النِّيلين... تُدافع عن مايو منجزاتٌ مهمة وكبيرة، يدافع عن مايو -مثلاً- مشروع كنانة، ومشروع الرهد، ومشروع عسلاية، وكبري حنتوب، وكبري كوستي، وطريق الخُرطوم بورتسودان، ومصنع النسيج في الحصاحيصا، ومعرض الخُرطوم الدُّولي، وفندق قصر الصَّداقة، وجامعة أفريقيا العالمية، وجامعة جوبا، وثلاث مهرجانات للثَّقافة أمَّها وعطَّر أمسياتها أمير الشِّعر الرَّاحل "نزار قباني"، وشيخ شيوخ شعر العامية "عبدالرَّحمن الأبنودي"، ورائد القصة القصيرة "يوسف إدريس"، وبطل الكوميديا "عادل أمام"، وشاركت فيها العديد مِنْ الفرق العربية والأفريقية والأوروبية والآسيويَّة الشَّعبيَّة مِنْ الصُّومالَ وأثيوبيا واليمن والصَّين ورومانيا... وغيرها.

كلُّ هذا الجمع منْ الشُّعراء والأدباء والفنانين، تجمَّع في أوقاتٍ مختلفة خلال مهرجانات الثَّقافة الثَّلاثة: "1976 و1979م و1981م"، فعطَّر سموات الخُرطوم بأريج الإبداع وشغلوا منابر الثَّقافة بالحركة والحبور، وأمتعوا المواطن السُّوداني بأرقى وأروع وأجود أنواع الفكر والشِّعر والغناء والرَّقص. وقد كتب إليَّ نزار قباني– رحمه الله– بعد عودته إلى بيروت منْ الخُرطوم، كتب يقول: (في كلِّ مكان أحسُ أنَّني شاعر ولكنَّني في السُّودان أحسُ أنَّني قديس)!

كما أنَّ تلك المهرجانات قد رفدت السَّاحة الفنية بعناصرٍ جديدة جيِّدة للإبداع، وضخَّت في شرايين الجسد الإبداعي دماءً جديدةً حارة، نذكر منهم –مرَّة أخرى– في مجال الغناء وحده– وعلى سبيل المثال فقط– الفنانين: مصطفى سيد أحمد، وعبدالعزيز المبارك، وعثمان الأطرش، وخوجلي عثمان، والأمين عبدالغفار، ومحمود تاور، وإسماعيل عبدالدَّائم، وعبدالمنعم الخالدي، والنُّور الجيلاني، ومجذوب أونسة، ونجم الدِّين الفاضل، والعميري... والقائمة تطول ويصعب الحصر.

فليالي الواعدين في مهرجانات الثَّقافة الثَّلاثة كانت قد لفتت النَّظر لهؤلاء المطربين ورسَّخت أقدامهم فوق ساحة الفن فأضحوا كلُّهم مِنْ بعد مبدعين.

(2)

وقد رأيت مفيداً أنْ أذكر هنا مقطعاً مقتضباً منْ مقالة طويلة رائعة كتبها نزار قباني– رحمه الله– في صحيفة لبنانية بعد عَودته منَ السُّودان، نذكرها لنبرهن على فائدة الانفتاح على المبدِّعين الآخرين، وقد كان هذا واحداً مِنْ أهداف مهرجان الثَّقافة.

كتب نزار: (في دار الثَّقافة في أرض أمدرمان، كان السُّودانيون يجلسون كالعصافير على غصون الشَّجر، وسطوح المنازل، ويضيئون اللَّيل بجلابيبهم البيضاء، وعيونهم التي تختزن كلَّ طفولة الدُّنيا وطيبتها).

هذا الَّذي يحدث لي ولشعري في السُّودان شيء خرافي، شيء لم يحدث في الحلم ولا في الأساطير، شيء يشرِّفُني ويسعدُني ويبكيني. أنا أبكي دائماً حين يتحوَّل الشِّعر إلى معبدٍ والنَّاسُ إلى مصلين، أبكي دائماً حين لا يجد

النَّاس مكاناً يجلسون فيه فيجلسون على أهداب عيوني، أبكي دائماً حين تختلط حدودي بحدود النَّاس فلا أكاد أعرف مَنْ منَّا الشَّاعر، ومَنْ منا المستمع، أبكي لأنَّ مدينةً عربيةً، مدينة واحدة على الأقل لا تزال بخير، والسُّودان بألف خير، لأنَّه يفتح للشِّعر ذراعيه، كما تفتح شجرة التِّين الكبيرة ذراعيها لأفواج العصافير الرَّبيعيَّة المولد.

السُّودان ينتظر الشِّعر كما تنتظر الحلوة على النَّافذة فارس أحلامها، يأتي على صهوة جواده حاملاً لها قوارير العطر وأطواق الياسمين، ومكاتيب الغرام. السُّودان يجلس أمام الشِّعر كما تجلس الأم أمام سرير طفلها تغمُر خديه بالقُبلات وتطعمه حلاوة اللّوز والسُّكر. السُّودان يلبس للشِّعر أجمل ما عنده مِنْ الثِّياب ويذهب للقاء الشِّعر كما يذهب العاشقون إلى موعد غرامي.

السُّودان بألف خير، لأنَّه ربط قدره بالشِّعر، بالكلمات الجميلة، الكلمات جنِّيات رائعات الفتنة، يخرُجن مرَّة مِنْ عتمة الظُّنون، ومرَّة مِنْ عتمة الدَّفاتر، الكلمات طيور بحرية تخترق زرقة السَّماء دون تأشيرة، ودون جواز سفر، لم أكن أعرف -قبل أنْ أزور السُّودان- أي طاقة على السَّفر والرَّحيل تملك الكلمات، ولم أكن أتصوَّر قدرتها الهائلة على الحركة والتَّوالد والإخصاب، لم أكن أتخيَّل أنَّ كلمةً تكتب بقلم الرُّصاص على ورقة منسيِّة قادرة على تنوير مدينة بأكملها، على تطريزها بالأخضر والأحمر، وتغطية سمائها بالعصافير.

أشعر بالزَّهو والكبرياء حين أرى حروفي الَّتي نثرتها في الرِّيح قبل عشرين عاماً تُورق وتزهر على ضفاف النِّيلين الأزرق والأبيض.

هذا الَّذي يحدث لي ولشعري في السُّودان شيء لا يصدَّق، وهو شهادة حاسمة على نقاء عروبتكم، فالعربيُّ يرث الشِّعر كما يرث لون عينيه ولون بشرته وطول قامته، ويحمله منذ مولده، يحمله كما يحمل اسمه وبطاقته الشَّخصيَّة.

مفاجأة المفاجآت لي كانت الإنسان السُّوداني؛ الإنسان في السُّودان حادثة شعرية فريدة لا تتكرَّر، ظاهرة غير طبيعيَّة، خارقة مِنْ الخوارق الَّتي تحدث كلَّ عشرة آلاف سنة مرَّة واحدة، الإنسان السُّودانيُّ هو الوارث

الشَّرعي الباقي لتراثنا الشِّعري، هو الولد الشَّاطر الَّذي لا يزال يحتفظ دون سائر الأخوة بمصباح الشِّعر في غرفة نومه، كلُّ سودانيٍّ عرفته كان شاعراً أو راوية شعر، فالشِّعر في السُّودان هو جواز السَّفر الَّذي يسمح لك بدخول المجتمع ويمنحك الجنسيَّة السُّودانيَّة، الإنسان السُّودانيُّ هو الولد الأصفى والأنقى والأطهر الَّذي لم يبع ثياب أبيه ومكتبته ليشتري بثمنها زجاجة خمر، أو سيارة أميركية، هو الإنسان العربيُّ الوحيد الَّذي لم يتشوَّه مِنْ الدَّاخل ولم يبع تاريخه بفخذ امرأة أبيض تسبح على شاطئ (كان) أو (سان تروبيز)!!!

هاأنذا مرَّة أخرى في السُّودان، أتعمَّد بمائه، وأتكحَّل بليله، وأسترجع حُبَّاً قديماً لا يزال يشتعل كقوس قزح في دورتي الدَّموية، عرفت في حياتي وفي رحلاتي كلَّ أنواع اللآلئ البحرية، عرفت اللؤلؤ الأبيض، واللؤلؤ الرَّمادي، وعرفت اللؤلؤ الأخضر، واللؤلؤ الوردي، وعرفت الأوروبي والآسيوي، واللؤلؤ الَّذي يوزن بالقيراط واللؤلؤ الَّذي يوزن بالقصائد والدُّموع، واللؤلؤ الَّذي يتدلى على صدور الكواكب و... و... واللؤلؤ الَّذي يتدلى على صدور الجميلات.

بعد ثلاثين سنة مِنْ الغطس تحت سطح الماء، والغرق في بحار النِّساء، اكتشفت أنَّ اللؤلؤ الأسود هو الأغلى، والأحلى والأكثر إثارة، كما اكتشفت أنَّ الَّذي يملك مثقالاً واحداً مِنْ اللؤلؤ السُّوداني، يمتلك كنوز سليمان، والحور المقصورات في الجِنان، ويصبح ملك الإنس والجان)!!

وقد نُظِّم في تلك الفترة مؤتمر التَّخطيط الثَّقافي الشَّامل، على شرف مهرجانات الثَّقافة، حيث استطعت- وأنا وزير للثَّقافة والإعلام- أنْ أستقطب لقيادة العمل الثَّقافي في ذلك الوقت رجالاً عظاماً أفذاذاً، فقد أصبح على رأس الأجهزة الثَّقافية قاماتٌ علمية وأدبية سامقة: الدُّكتور الشَّاعر الكبير محمد عبدالحي أصبح مديراً لمصلحة الثَّقافة، والدُّبلوماسيُّ الفذ والأديب العملاق جمال محمد أحمد أصبح أميناً عاماً للمجلس القومي للآداب والفنون، والأستاذ الكاتب والشَّاعر الفاتح التِّجاني مديراً للهيئة القومية للإذاعة والتِّلفزيون بعد أنْ كان وكيلاً للوزارة.

ومايو يدافع عنها أيضاً (معهد المسرح والموسيقى)، بقيادة الموسيقار العملاق الماحي إسماعيل، وتدافع عنها (فرقة الأكروبات) و(فرقة الفنون الشَّعبيَّة) و(فرقة الـوازا)، والـدَّورات المدرسية الَّتي أنجبت مِنْ خلال منافساتِها الفنيَّة والرِّياضيَّة مبدعين كثر مِنْ الشَّباب.

مايو تدافع عنها عشرات المحطَّات الأرضية للأقمار الصَّناعيَّة ومئات الكيلومترات مِنْ شبكات المايكروووف الَّتي أوصلت الإرسال التِّلفزيوني إلى الجنينة ونيالا غرباً، وبورتسودان وسواكن شرقاً، ودنقلا وحلفا شمالاً، وجوبا ونمولي جنوباً.

مايو تدافع عنها ابتدار تجربة اللامركزية والحكم الإقليمي، وبدء التَّنقيب عن البترول مع (شركة شيفرون).. وبدء التَّنقيب عن الذَّهب في الشَّرق مع (شركة أرياب).

(3)

شعب بلا ماضٍ هو شعب بلا مستقبل!!

كما ذكرت مِنْ قبلٍ، أنَّني في أمسية الثَّلاثاء 1980/12/23م وفي قاعة الصَّداقة، وفي ندوة نظَّمتها هيئة مجلس الشَّعب بعنوان: (تطوُّر الحركة السِّياسيَّة السُّودانيَّة منذ الاستقلال)، ترأسها الأستاذ المرحوم بشير محمد سعيد وتحدَّث فيها الأساتذة: مدثر عبدالرَّحيم، وسيد أحمد نقد الله، والتِّجاني عامر؛ أذكر أنَّني في مداخلتي في تلك النَّدوة بدأت بتناول مسألة كانت تؤرِّقني، فقلت: "إنَّ البعض أرادٍ في بداية أيام مايو ومِنْ منطلق الهوس والتَّعصب، تصوير مايو على أنَّها تتنكَّر لماضي الشَّعب السُّوداني وتشهِّر

بتاريخه". وأذكر أنَّني ذكرت أنَّ أيَّ شعب لا ماضي له هو شعب بلا مستقبل، وأنَّ أيَّ أمة تحتقر ماضيها تسدُ الأبواب أمام مستقبلها. وقلت إنَّنا بالتَّعميم والإطلاق سنجد أنَّنا نظلم الكثيرين ونجحف في حقهم... فإنْ كان هناك في كلِّ مرحلة مفسدون ومخرِّبون فقد كان هناك الكثير مِنْ الإنجاز والجُهد المخلص، ولذلك لا بدَّ مِنْ التَّجرُّد والأمانة في تناول الماضي.

على كلِّ حال، إنَّ طبيعة العمل السِّياسي في كلِّ مكان وكلِّ زمان -وليس في السُّودان فقط- لا تعرف العداوات الدَّائمة أو الصَّداقات الدَّائمة، فهذه وتلك كثيراً ما تعتريها عوامل تتراوح بين القوة والضُّعف وبين المتانة والوهن، حسب تبدُّل الظُّروف وتقلُّب الأحوال واختلاف المراحل وطبائع الأشياء، وحسب المستجدات التي تتوالى في عالم يركض ويلهث... وبنظرة سريعة لما جرى على طول الفترة التي امتدت منذ انتفاضة أبريل 1985م وحتى الآن كفيلة أنَّ تؤكِّد على ذلك... فالحياة السِّياسيَّة والحركة الحزبية بكلِّ تشعُّب مسالكها وتداخل ظِلالها وتشابك مصالحها تخضع لكثير مِنْ المدِّ والجذر في توجهاتها وتحالُفاتها وتعاملها مع حقائق الحياة.. ورحم الله الزَّمخشري حين قال: (ما دخل الرِّفق شيئاً إلا زانه)، وكان الأحنف بن قيس يوصي ذويه مِنْ معشر بني تميم بالرِّفق والتُّؤدة: (إنَّ أسرع النَّاس إلى القتال أقلُّهم حياءً عند الفرار)!!

وأنا لا أزال أتذكَّر تلك الكلمات التي قلتها عام 1980م عن فترات الحكم الحزبي -رُغم رأينا في إخفاقاتها-. وأتذكَّر ذلك وقد أصبحنا بعد الانتفاضة نسمع ونقرأ كلَّ صباح هذا الإطلاق الرَّهيب الذي أصبح طابع الحديث عن مايو.. وذلك لأنَّني كنت على ثقة أنَّ يوماً ما سيجيء سيتأمَّل النَّاس فيه تلك الفترة بالتَّروي والهدوء والتَّجرُّد والموضوعية، ومع حقهم في كشف مواطن الإخفاق وإدانة الأخطاء والدَّعوة للمحاسبة ينبغي إشارتهم بشجاعة إلى الومضات الكثيرة اللامعة المشرقة التي التمعت في أكثر مِنْ موقع في أكثر مِنْ مرحلة.

لم يكن بنا خوف على الحقيقة!!

ولذلك فقد حرصت جدًّا في تلك الفترة بعد الانتفاضة، أنْ لا أتوقَّف أبداً عن الكتابة الصّحفية، ولكن لا أتناول بالرَّد والتَّعليق على ما كان ولا يزال يُكتب ويُقال عن مايو.. وبعضنا شاهدٌ على خطئه وزيفه... وقد لزمت ذلك الموقف حتى لا نتصرَّف بردة الفعل، الَّتي لا تسوق إلا إلى واحد مِنْ أمرين؛ إمَّا العناد والمكابرة وإمَّا النِّفاق والمسايرة. فكما قال هيكل: (لَم يكن بي خوف على الحقيقة، ففي يوم مِنْ الأيام سَوف تشرقُ الشمس، لأنَّ حركات التَّغيير الإنساني كلُّها لم تتأكَّد إلا بمحاولة نفيها)!!

(4)

وقد أحزنني أنَّ بعض المسؤولين في نظام مايو أخذوا يتحدَّثون بعد الانتفاضة عن أخطاء ومشاكل نظام مايو.. متبرئين منها ومدَّعين بعض البطولات والمواقف الزَّائفة في مواجهتها، وقد ذكَّرني ذلك بقول للأستاذ العقاد: (الجرأة على الناس في غيبتهم كالتزلُّف إليهم في حضرتهم... كلاهما مِنْ علامات الجبن والضَّعف وفقر الصِّدق)!!

ولذلك حرصت في إنتقاء الأحكام وبموضوعية، فالسِّلبيات مهما تعاظمت فلا ينبغي أنْ تحجب عن ناظرينا بعض الإيجابيات الَّتي تظلُّ ملكاً لنا جميعاً، ولا بدَّ مِنْ إنصاف الرِّجال لأنَّ أيَّ إنجازات تتحقق ستبقى -رَغماً عن أيِّ شخص ورَغماً عن كلِّ شيء- قابعةً في ذاكرة الزَّمن لصيقةً بوجدان الشَّعب ومحفورةً بعمق في سجل التَّاريخ وباقية زماناً ومكاناً، ولهذا بعد أنْ نشرتُ للدُّكتور منصور خالد مقالاته بعنوان: (لا خير فينا) في جريدة "الأيام"- كما ذكرت مِنْ قبل وسأذكر لاحقاً- عقَّبت على هذه المقالات بمقالات ثلاث أخذ فيها عليَّ منصور أنَّه في فترة مايو كان وزيراً للخارجية ووزيراً للشَّباب ووزيراً للتَّربية والتَّعليم العالي ومساعداً لرئيس الجمهورية، ولكنَّه لم يذكر في كلِّ ذلك الوقت وفي كلِّ تلك المواقع أيَّاً مِنْ هذه المآخذ الَّتي عجَّت بها كتاباته بعد أنْ خرج مِنْ السُّلطة!

وهذه إحدى أدواء العمل السِّياسي السُّوداني بصفة خاصة والعربي بصفة عامة. الشَّخص داخل السُّلطة كلّ شيء تمام وصحيح، وحالما يبتعد الشَّخص أو يُبعد مِنْ مواقع السُّلطة يدَّعي أنَّ كلَّ شيء خاطئ وخطير!!

حتى لا يكون التَّاريخ مقبرةً أو مذبحة!!

وفي هذا أتذكَّر -أيضاً- قولاً جميلاً معبِّراً للشَّاعر العظيم الرَّاحل نزار قباني: (خطأٌ كبير أنْ نتصوَّر أنَّ الحديث كي يكون حديثاً لا بدَّ له منْ ارتكاب جريمة قتل ضد السَّابق له زمنياً... فمثل هذا التَّصور سيجعل التَّاريخ مقبرةً أو مذبحةً لن ينجو منها في النهاية أحد).. أو (فمِنْ كان منكم بغير خطيئةٍ فليرمها بحجر)، كما قال المسيح عليه السَّلام!!

(5)

وعلى كلِّ حال، أيُّ حديث عن إخفاق الماضي لا ينبغي أنْ يثير حفيظة أحد، وأيُّ مراجعة للأخطاء لا ينبغي أنْ تكون مدعاةً لغضب أو مكابرة، وأيُّ محاولة للإصلاح لا بدَّ أنْ تجد التَّشجيع، وأيُّ محاسبةً لأيِّ شخصٍ جنى في حقِّ النَّاس أو تصدَّى للمال العام عندما تتوفَّر الأدلة وتتجمَّع عناصر الإثبات، هو أمرٌ مطلوب وضروري في كلِّ مكان وكلِّ أوان..

ولكن، مِنْ المطلوب -أيضاً- أنْ ننظر للماضي بعين الإنصاف.. وألا نستغل المناخ للإبتزاز والتَّشفي والتَّنفيس عن رواسب سياسيَّة أو شخصيَّة. علينا أنْ نتوافر على التَّقليب المتأني في دفاتر الماضي لمراجعة حسابات الرِّبح والخسارة، فهذا أمرٌ لا بدَّ منه، فالتَّقويم الموضوعي ضروريٌّ في حق الوطن والمواطن.

أما التَّعميم والإطلاق بقصد السَّب والإساءة والتَّجريح فحبله قصير ونتائجه سالبة، حتى وإنْ كانت تصدر عنه نغمة قد تستهوي بعض النَّاس لبعض الوقت.

(6)

فضيلة وضرورة النَّقد الذَّاتي!!

وأنا أحمد الله أنْ أتاح لي الفرصة كاملة أنْ أكتب عن مايو إبان وجودها في السُّلطة، مؤسَّسات وقيادات، وتهيأ لي أنْ أشير إلى أخطائها ومسالبها، في عمود يومي بجريدة "الأيام" اليومية، داومت على كتابته طيلة فترتي عندما كنت رئيساً لهيئة تحريرها. وكذلك في مجلة "التَّضامن" الَّتي كانت تصدرها مؤسَّسة (هايلايت) في لندن، والَّتي كان يرأس تحريرها الصَّحفي اللِّبناني الشَّهير (فؤاد مطر). وذلك منْ منطلق النَّقد الذَّاتي... فقد كنت جزءاً لا يتجزَّأ منْ نظام مايو وزيراً للثَّقافة والإعلام لفترة سبع سنوات وأميناً للثَّقافة والإعلام بالاتِّحاد الاشتراكي وعضواً بالمكتب السِّياسي ورئيساً لهيئة تحرير جريدة "الأيام" اليومية، وذلك بين الأعوام 1976م- 1982م، ثمَّ مديراً لـ(معهد الدِّراسات السِّياسية والاستراتيجية) بين الأعوام 1982م- 1985م.

استطعت أنْ أسجِّل ذكرياتي عن السُّلطة في صحيفة "الأيام" ومجلة "التَّضامن" محاولاً تقديم بعض النَّقد الذَّاتي الهادف... وأكرر، أنَّني قد حرصت أنْ تُنشر تلك المقالات في ذلك الوقت بالذَّات حرصاً مني على تبيان بعض المواقف وتحليل بعض القضايا وسرد بعض الحكايات الَّتي كنت أرى ضرورةً وفائدةً لإثارتِها في وقتٍ كان فيه كلّ المتعلِّقين بتلك

الأحداث موجودين جميعاً في مواقع السُّلطة والقرار، وكانوا قادرين على الرَّد والتَّصويب والحوار، ما استوجب الأمر ردَّاً أو تصحيحاً. فأنا أستنكر اصطناع البطولات واختلاق هالات الأوهام والأكاذيب... وهو أمر ما أكثر أنْ يحدث بعد اختفاء الأشخاص المعنيين عن مسرح الأحداث وابتعادهم منْ مراكز ومقاعد السُّلطة وتواريهم عن بؤرة الأضواء وفقدان الفرصة أو القدرة- قهراً أو طوعاً- للرَّد أو التَّصحيح بسبب القانون أو الظُّروف أو المناخ الفكري أو السِّياسي السَّائد.

ولذلك عندما كتبت عن مايو، قبل أنْ يتجمَّد التَّاريخ في مسار الزَّمن، وقبل أنْ يتوارى الرِّجال عن مسرح الأحداث، كان في خاطري قولٌ معبِّر للكاتبة الفرنسية (فرانسواز جيرو)، وقد كانت وزيرةً لشؤون المرَّأة ثمَّ وزيرة للثَّقافة مع الرَّئيس فرانسوا ميتران.. فقد كتبت سفراً شيِّقاً أسمته: (مهزلة السُّلطة) وقد أوردت في مقدِّمته: (عندما يكون الإنسان في داخل السُّلطة يصمت بالضَّرورة ليستمر.. وعندما يكون في خارج السُّلطة يصمت بالأمل، ليعود)!

كما أنَّ الفرصة كانت وقتها متاحةً وممكنةً للنَّقد الذَّاتي - مهما كان الغضب المكبوت أو العتب الصَّموت أو طغيان العاطفة على العقل.. ثمَّ إنَّ الإلتزام السِّياسي والحرص التَّنظيمي كانا يستوجبان الإشارة إلى مواطن الدَّاء ومحاولة الاجتهاد في تسمية الدَّواء، ذلك أنَّ الخطوة الأولى نحو تصحيح الخطأ هي الاعتراف بالخطأ.

ولذلك حرصت -كما ذكرت- أنْ أنشر للدُّكتور منصور خالد سلسلة مقالاته الشَّهيرة بعنوان: (لا خير فينا)، الَّتي أصدرها لاحقاً في كتاب، حرصت أنْ أنشرها كاملة في جريدة "الأيام" عام 1980م، وكان قد غادر كلَّ موقع للمسؤولية الوزارية، وإنْ كان وقتها لا يزال عضواً في المؤتمر القومي للاتِّحاد الاشتراكي، وهو كان قد كتب تلك المقالات في وجود سلطة مايو الَّتي كان ينتقدها بضراوة وقوة وقسوة، وقد كان ينتوي نشر هذه المقالات الأربعة عشرة في صحيفة "القبس الكويتيَّة"، ولكنَّني أقنعته بنشرها لدينا في جريدة "الأيام"، ووافق على ذلك شاكراً، ولكن متردِّداً لأنَّه كان يحسب أنَّنا

لن نستطيع أنْ ننشر مثل تلك المقالات النَّاقدة للنِّظام ورئيسه ومؤسَّساته في ذلك الوقت! ولكنَّنا نشرنا له مقالاته تلك كاملةً وفتحنا باب الحوار معه.. ولا أذكر أبداً أنَّ الرَّئيس الرَّاحل نميري قد علَّق على ذلك أو امتعض منه أو استنكره منذ أنْ بدأ نشر المقالات الأربعة عشرة وحتى انتهى نشرها، وهذه شهادة للتَّاريخ.

متى بدأت مايو تحتضر؟!

لقد أنشأت مايو مؤسَّسةً سياسيَّةً هي (الاتِّحاد الاشتراكي)، وكانت هناك مؤسَّسة تشريعيَّة هي (مجلس الشَّعب).. وقد بدأت هذه المؤسَّسات بدايات جيِّدة وفاعلة ولكن التَّعديلات الكثيرة الَّتي أُدخلت على دستور العام 1973م، سلبت مِنْ هذه المؤسَّسات معظم صلاحيات صنع القرار.

ففي العام 1975م، أُدخلت بعض التَّعديلات على دستور 1973م، وقد وضعت تلك التَّعديلات في يد رئيس الجمهورية سلطاتٍ واسعة.

فالمادة (81) مِنْ الدُّستور كانت تُقرأ: (رئيس الجمهورية مسؤول عن صون الدُّستور واستقلال الوطن وسلامة أراضيه ويحمي كيان الدَّولة ويكفل حسن سير السُّلطات العامة).

فتقرر في 1975م، أنْ يُضاف في نهاية المادة النَّص التَّالي (وله في ذلك أنْ يتخذ مِنْ الإجراءات وأنْ يصدر مِنْ القرارات ما يراه مناسباً، وتكون قراراته فيَ هذا الشَّأن ملزمةً ونافذةً وفق أحكامها)!!! مثل هذه التَّعديلات هي الَّتي أعطت رئيس الجمهورية صلاحية اتِّخاذ الإجـراءات وإصدار القرارات بصورةٍ لا رقابة فيها ولا مُعقِّب عليها ولا حدود لها. وبناءً على

هذه الصَّلاحيات الَّتي مُنحت له اتَّخذ رئيس الجمهورية عدداً من القرارات المهمَّة دون الرُّجوع إلى المؤسَّسات السِّياسيَّة أو التَّشريعيَّة... ومِنْ أمثلة (تلك) القرارات قرار المصالحة الوطنية وقرار تأييد الرَّئيس السَّادات في توقيعه لاتفاق كامب ديفيد مع إسرائيل، وكانت هذه هي– في رأيي– البداية لنهاية النِّظام!

إلا أنَّني لا أنكر أنَّه، على الرُّغم مِنْ هذه التَّعديلات، ظلَّ الرَّئيس نميري يعوِّل ويعتمد كثيراً على قيادات وقواعد الاتِّحاد الاشتراكي ويحضُّ ويحرِّض على النَّقد والاعتراف بالأخطاء لتصحيحها.. وأسوق دليلاً على ذلك.. فقرات قصيرة مِنْ خطاب طويل كان، الرَّئيس النُّميري قد ألقاه أمام كلِّ قيادات الدَّولة السِّياسيَّة والتَّشريعيَّة والتَّنفيذيَّة والشَّعبيَّة في اجتماع موسَّع عُقد في الأمانة العامة للاتِّحاد الاشتراكي في أغسطس 1979م.. حيث قال:–

لقد أردت بهذا اللِّقاء أنْ يكون مجابهةً مع سلبيات نعايشها منذ بعض الوقت، وهي سلبيات علينا أنْ نتحمَّل مسؤوليتها بحكم شرف التَّصدي لقيادة العمل السِّياسي، وذلك أمر يتطلَّب شجاعة المصارحة بغير مجاملة وبغير تبرير.

لعلَّكم لاحظتم أنَّني تعمَّدت الابتعاد عن التَّنظيم السِّياسي لفترة مِنْ الزَّمن، وتخليت مختاراً عن الإنغماس في تفاصيل ممارساته، مكتفياً بالمتابعة مِنْ على البعد، ولقد قصدت ذلك لأسباب أعدِّدها لكم على النَّحو التَّالي:–

أولاً: إنَّ ما يقارب مِنْ عشر سنوات مِنْ عمر التَّجربة كانت في تقديري كافية ليمارس التَّنظيم السِّياسي مسؤولياته كقائد للعمل الوطني، بغير حاجة إلى قيادة فرد مهما كان موقعه، ومهما كان تاريخه باعتباره مؤسَّسة أبقى مِنْ أيِّ فرد وأكبر مِنْ أيِّ فرد.

ثانياً: إنَّ التَّنظيم السِّياسي كقائد للعمل الوطني، كان في تقديري ساحةً ينبغي أنْ تتوافر لها الظُّروف كي تفرز قياداتها مِنْ أدنى المستويات إلى أعلاها، وهو أمر كان يتطلَّب وجوداً محايداً للقيادة التَّاريخيَّة، بحيث لا تحجب إمكانية بروز قيادات جديدة وبديلة.

ثالثاً: إنَّني حين رفضت بعد أحداث يوليو سنة 1971م، ثمَّ بعد أحداث سبتمبر سنة 1975م، ثمَّ أحداث يوليو سنة 1976م، مبدأ تركيز السُّلطة وتمركزها في يد فرد أو مجموعة أفراد، فذلك لأنَّني كنت وما زلت أؤمن بدور المؤسَّسات والَّتي هي أبقى مِنْ كلِّ فرد وكان تقديري أنَّ نمو هذه المؤسَّسات وتكامل دورها إنَّما يتطلَّب إتاحة أوسع الفرص لها للتَّفاعل مع مختلف المتغيِّرات بغير شُبهة وصاية مِنْ قيادة تاريخيَّة أتاحت لها الظُّروف وضعاً خاصاً ولا أقول متمايزاً في مسيرة العمل الوطني.

رابعاً: لقد تابعت على الرُّغم مِنْ ذلك مسار العمل داخل التَّنظيم السِّياسي، ورصدت أخطاءً وتعثُّرات بل وخطايا، إلا أنَّني تعمَّدت أنْ يكون تدخُّلي محسوباً بما يكاد أنْ لا يكون محسوساً، وإيماناً مني بأنَّ خطأ الممارسة هو مدخل إلى كفاءة الأداء بشرط أنْ يتوفر للقائمين بها الوعي والقدرة على اكتشاف الخطأ والشَّجاعة والمبادرة بتصحيحه.

– ولقد كان ابتعادي المتعمَّد على الرُّغم مِنْ متابعتي للأخطاء بل والخطايا، إنَّما هو إتاحة الفرصة للتَّنظيم السِّياسي في مستوياته كافة لاكتشاف الخطأ وأخذ زمام المبادرة لتصحيحه وتصويبه.

– ولعلَّكم تذكرون أنَّني تدخَّلت مرَّة منبِّهاً إلى خلل وتسيُّب إداري لم أشأ حسمه بقرار أملك كلَّ الصَّلاحيات لإصداره، وإنَّما اكتفيت بإحالة الأمر كلُّه بوثائقه إلى التَّنظيم السِّياسي نفسه، ليس لمجرَّد اتِّخاذ قرار بعقاب أفراد أو إقصاء أفراد– ذلك إجراء إداري وليس إجراءً سياسياً– وإنَّما كان هدفي أنْ أضع أمام التَّنظيم السِّياسي سابقةً تؤكِّد أنَّ المبادرة باكتشاف الخطأ وفضحه لا تنال مِنْ هيبة التَّنظيم السِّياسي كما يدَّعي البعض، وإنَّما هو مصدر قوته وقدرته واستمراره.

إن التَّنظيم السِّياسي إنَّما تتمثَّل قيادته في قاعدته وليس في قمته، كما تتأكَّد فعاليته عبر تفاعل تنظيماته وأجهزته وروافده.. ومِنْ هنا فقد كان ابتعادي المقصود أيضاً إنَّما أردت به أنْ أتيح للقاعدة فرصة القيادة، وللتَّنظيمات والأجهزة والرَّوافد فرصة التَّفاعل بغير شبهة وصاية مِنْ جانبي.

إنَّني آمنت وأؤمن أنَّ دوري في مسيرة العمل الوطني إنَّما هو دور محدود وعابر، وأنَّ إسهامي في العمل الوطني إنَّما يتجدَّد عبر إتاحة أوسع الفرص للمؤسَّسات لتقوم بدورها وتؤدي واجبها بغير شبهة وصاية مِنْ فرد، أيَّ فرد.

بماذا تفسِّر الغياب شبه الكامل للتَّنظيم السِّياسي في التَّصدي لأسباب معاناة الجماهير من الاختناقات التَّموينية سواءً عن طريق ترشيد التَّوزيع أو الاستهلاك أو كشف جرذان السُّوق السَّوداء أو التَّعاون مع الأجهزة المختصة في كشف أوكار التَّخزين وأساليب التَّهريب بما يقنع الجماهير أنَّ تنظيمها السِّياسي إنَّما يخوض معها معركتَها ومعركتَه وليس معزولاً عنها، ولا هو محايداً بالنِّسبة لمعاناتها أو ليس مكتفياً في بعض الأحيان بالمشاركة في اجترار السَّخط ورفع الصَّوت بالشَّكوى، وكأنَّه بغير قدرة وبغير سلطة تمكنه مِنْ الرَّقابة الشَّعبيّة والتَّقدُّم باقتراح الحلول وتقديم الدِّراسات والعمل الميداني، علماً بأنَّ التَّنظيم السِّياسي في كلِّ مستوياته إنَّما يشارك مشاركة فعلية في مستويات العمل التَّنفيذي.

بماذا تفسِّر صمت التَّنظيم السِّياسي عن تراكم قضايا الأسعار بغير حسم وعدم الاحترام بتطبيق قانون الرَّقابة عن السِّلع لسنة 1977م، والَّذي ينص على مصادرة أيَّ وسيلة نقل تستخدم في تهريب السِّلع التَّموينية.

بماذا تفسِّر غياب دور الوحدة الأساسية على مستوى الحي ومنظمات النِّساء والشَّباب المفترض انتشارها في كلِّ الأحياء في رصد الظَّواهر السَّلبية ومكافحتها بالتَّعاون مع الأجهزة التَّنفيذية، بما في ذلك عودة الدَّعارة كما هو الحال في الحاج يوسف– حلة الكرتون، وحي الشُّهداء وبانت بأمدرمان– طريق أبوسعد، وجنوب مقابر فاروق بالخرطوم جنوب، والديوم بالخرطوم بحري، وهذه مجرَّد أمثلة.

بماذا قابل التَّنظيم السِّياسي ما التزمت به.. والتزم به التَّنظيم السِّياسي عبر برنامج الولاية الثَّانية، حيث كان النَّهج الإسلامي أساسه، ثمَّ ما أعلنته عن ضرورة الالتزام بالقيادة الرَّشيدة، ثمَّ ما ألمحت إليه أخيراً عن خروج البعض عن الالتزام بها؟؟

هل أعاد النَّظر في عضويته في القاعدة والقيادة عبر هذا الالتزام الَّذي أعلنته صريحاً وأشارت إليه توضيحاً؟ أم اكتفى بالاستماع ثمَّ التَّعليق فالقطيعة، فالصمت، رُغم أنَّه كي يقود يجب أنْ يكون قدوةً؟ أمْ أنَّه انتظر مني المبادرة بحيث يفقد هو قدرته على الحركة التِّلقائية مِنْ تطهير صفوفه ممن يخرجون عن الالتزام بمنهجه وبرامجه وما التزم به مرشَّحه في الولاية الثَّانية لرئاسة الجمهورية.

وأريد في النِّهاية أنْ أقول، إنَّ عبء المسيرة لا يمكن أنْ يتحمَّلها فرد واحد فأنا وحدي حتى لو أردت فإنِّني لا أستطيع.

أيها الأخوة تحدَّثت كثيراً، وفي تصوُّري أنَّ ما قلته يحتاج لتفكير عميق فأوِّجه بأنْ يوزَّع عليكم هذا الحديث ونأتي يوم الإثنين القادم ويكون دوركم لأسمعكم.. وشكراً.

(7)

لقد قصدت بنشر هذه المقاطع مِنْ خطاب الرَّئيس نميري لأؤكِّد أنَّه كان يعترف بالعمل المؤسَّسي، بل إنّه كان يحرص ويصر عليه، وأنَّه كان شجاعاً وجريئاً في نقد نفسه ونقد كلّ معاونيه متى ما رأى تقصيراً أو عجزاً، وخاصةً في ما يتعلق بحقوق المواطنين.. وهذا عكس ما أُشيع عنه بعد الانتفاضة!!! وكلُّ مُنصف يستطيع أنْ يتوقَّف عند هذا السُّلوك النَّاضح بالشَّجاعة والأمانة والموضوعية مِنْ خطاب الرَّئيس نميري هذا ويقارنه ويضاهيه مع سُلوك كلِّ القيادات السُّودانية الَّتي تعاقبت على السُّلطة في كلِّ العهود بلا استثناء.. هل مِنْ شفافية وجرأة وأمانة في التَّعامل مع النَّفس، ومع الآخرين مِنْ القياديين بهذا الشَّكل الصَّريح والمباشر والحازم؟!

ولعلَّني أضيف إلى ما يمكن، بل ما ينبغي أنْ يحسب لرجل مثل نميري كان حاكماً في بلاده لمدة ستة عشر عاماً، أنَّه عندما تدافع قادة الانتفاضة بهيلهم وهيلمانهم وبكاميرات التَّصوير والفيديوهات والتِّلفزيون إلى حجرة نوم نميري وقاموا بكسر خزانته الخاصة، وكانوا يتوقَّعون أنْ يجدوا أموالاً

طائلة مِنْ كلِّ أنواع وأشكال العملات المحلية والأجنبية وقطعاً مِنْ الذَّهب والمعادن الثَّمينة... فماذا وجدوا؟! وجدوا الخزينة خالية تماماً إلا مِنْ وصية كتبها لشقيقه مصطفى نميري يبيِّن فيها كيف يريد أنْ يُشيَّع ويُدفَن جثمانه بعد وفاته!

لا تعليق...!!!!

وقد توفيَّ الرَّجل في منزل أسرته بحي ودنوباوي بأمدرمان، لأنَّه لا يملك منزلاً خاصاً به، وقد أكرمه أهل الإنقاذ فأقاموا له جنازةً رسمية بحسبانه رئيساً سابقاً.

بطاقة شخصية:

الاسم: إسماعيل الحاج موسى محمد

المهنة: محامي– أستاذ جامعي– برلماني

المؤهلات الأكاديمية:

بكلاريوس قانون– جامعة الخُرطوم– السُّودان 1967م.

ليسانس آداب– جامعة بواتتيه– فرنسا 1972م

ماجستير– دكتوراة علم الاجتماع– جامعة تور– فرنسا 1973م.

ماجستير– دكتوراة– قانون دولي– باريس– فرنسا 1975م.

لغات:

1) العربية، 2) الإنجليزية، 3) الفرنسية.

مواقع تنفيذية:

سكرتير تحرير مجلة "الحياة"– دار الأيام 1967م– 1969.

عميد الطُّلاب– جامعة الخُرطوم 1975م– 1976م.

وزير الدَّولة بالثَّقافة والإعلام 1976م– 1979م.

وزير الثَّقافة والإعلام– ورئيس هيئة تحرير جريدة "الأيام" اليومية 1979–1982م؟

محاضر– معهد الدَّراسات الإضافية– جامعة الخرطوم 1982م "سوسيولوجيا وسائل الاتصال الجماهيري".

مدير معهد الدَّراسات السِّياسيَّة والاستراتيجيَّة– الخرطوم، رئيس تحرير مجلة "السِّياسة والاستراتيجيَّة" 1982م– 1985م.

عضو المعهد الدُّولي للدِّراسات الاستراتيجية– لندن 1983م.

رئيس لجنة الشُّؤون الاجتماعية– المجلس الوطني "البرلمان السوداني" 1996–1997م.

رئيس المجلس القومي للصَّحافة والمطبوعات 1996– 2002م.

رئيس لجنة العلوم الاجتماعية والإنسانية– اللَّجنة الوطنية السُّودانية لليونسكو 1998– 2009م.

عضو مجلس الإدارة– المكتب التَّنفيذي للجنة الوطنية السُّودانية لليونسكو 2003– 2009م.

رئيس لجنة التَّشريع والعدل– المجلس الوطني "البرلمان السُّوداني" 2000– 2005م.

رئيس لجنة التَّشريع والشُّؤون القانونية– مجلس الولايات 2004– 2009م.

الرَّئيس المناوب لمجلس إدارة الهيئة السُّودانية القومية للإذاعة والتِّلفزيون 200– 2009م.

أستاذ مشارك– قسم الإعلام– كلية الآداب– جامعة الخرطوم 2004– 2009م.

رئيس مجموعة رؤساء لجان التَّشريع واللَّجان السِّياسيّة بالمجالس والبرلمانات العربية.

عضو اللَّجنة القانونية الدُّولية لمنظمة الأمم المتحدة للتَّربية والعلم والثقافة "اليونسكو" 1995– 1997م.

مؤلَّفات

المرأة العاملة في مناطق الحضر 1970م بـ"الفرنسية".

الحركة النَّقابية بالسُّودان 1973م بـ"الفرنسية".

صفحات مِنْ دفتر مغترب 1976م بـ"الفرنسية".

السُّلطة لمن؟ 1977م بـ"العربية".

مَنْ هو المثقَّف.. وما هو دوره؟ 1977م بـ"العربية".

الإسلام وقضايا العصر 1985م بـ"العربية"، دار الصَّحافة للطباعة والنَّشر.

مستقبل الصِّيغة السِّياسيَّة في السُّودان 1990م بـ"العربية"، دار النشر– جامعة الخرطوم.

دراسات في الفكر والسِّياسة 1997م بـ"العربية"، شركة دار الخرطوم للطباعة والنشر.

سوسيولوجيا وسائل الاتصال الجماهيري 1999م بـ"العربية"، مركز الدِّراسات الاستراتيجية– الخرطوم.

في دهاليز السُّلطة 1999م بـ"العربية"، بيت الخرطوم.

علم الاجتماع– الإعلام والأفكار، 2004 بـ"العربية"، مركز الدِّراسات الاستراتيجية.

أزمة صناعة القرار في الحياة السُّودانية، مؤسسة أروقة 2003م.

الإعلام وقضايا التَّنوع الثَّقافي في السُّودان، مؤسسة أروقة 2004م.

النِّظام الإعلامي الجديد وحقوق الإنسان، مؤسسة أروقة 2004م.

الحزب في سياق التَّاريخ والفكر السِّياسي، مؤسسة أروقة 2004م.

وضع المرأة في إطار العولمة، مؤسسة أروقة 2002م.

قراءة نقدية لكتاب الصَّادق المهدي (جدلية الأصل والعصر)، مؤسسة أروقة 2005م.

تجربة السُّودان في التَّعامل مع التَّنوع الدِّيني سياسياً، (إنجليزي- فرنسي- عربي)، المركز الإعلامي السُّوداني 2006م.

الإعلام السُّوداني- قضايا وهموم، مركز التَّنوير المعرفي 2005م.

ثقافة السَّلام- المعنى والدَّور، مؤسسة أروقة 2002م.

المنطلقات الفكرية لتطبيق الشَّريعة الإسلامية، مركز التَّنوير المعرفي 2005م.

المحكمة الجنائية الدُّولية والتَّآمر على السُّودان، المؤتمر الوطني 2009م.

وحدة الدَّولة السُّودانية الموجبات والمهددات، المركز السُّوداني للخدمات الصَّحفية.

أوراق العمر- حوار كمال حسن بخيت، الخرطوم عاصمة للثَّقافة العربية 2005م.

الانتخابات في السُّودان، أمانة الفكر والثَّقافة- المؤتمر الوطني.

أوسمة

وسام الجمهورية- الطَّبقة الأولى- جمهورية السُّودان الدِّيمقراطية 1979م.

وسام غصن النَّخيل للثَّقافة والعلوم- درجة قائد- رئيس جمهورية فرنسا- 1980م.

الميدالية الذَّهبية لدولة العالم الحديثة- المجلس القومي للبحوث (جمهورية السُّودان الدِّيمقراطية- 1979م.

رقم الإيداع:
2013/947م